الجمهـورية الجـزائرية الديـمقراطية الشعبيـة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التـعليـم العـالي و البـحث العـلمـي

المركز الجامعي

العقيد أكلي محند اولحاج

البويـرة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Le centre Universitaire Colonel Akli Mohand Oulhadj Bouira

معهد العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

فرع : نقود مالية وبنوك .

الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و الآفاق

من إعداد الطالبة :

- *حدادو فهيمة*

تحت إشراف الأستاذ :

مصباح بلقاسم .

السنة الجامعية : 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة

الفـــصـــل الأول:

الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر

الفـــــــصل الثـــــاني:

سياسة الاستثمار في الجزائر

الخاتمة العامـــــة

الفـــــــــهرس

قائمة الجداول

الفصـــل الثالـــــث

واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الملاحق

قائمة الملاحق

كلمة شكر

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي ،وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " ، الآية 19 سورة النمل .

إن الحمد والشكر لله رب العالمين الذي أهداني من العلم والمعرفة لإنجاز هذا العمل وعرفانا بالجميل تجاه من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل .

- ❖ اتقدم بالشكر الجزيل إلى :
- ❖ الأستاذ المشرف : مصباح بلقاسم الذي ساعدني وذلل رفقتي كل العقبات التي اعترضتني.
- ❖ و الى الاستاذ عبيدات الذي لم يبخل بمساعدتي .

فهيمة

إهداء

- إليك يا امرأة ، وإن لم تكفيني كلمات الحب أهديك كل باقات الزهور، أهديك شعرا يبقى أسطورة عبر العصور، و لن أكتفي حتى وإن فرشت الأرض والبحور، يا من وهبتني الحياة ،و سهرت الليالي على تربيتي و تعليمي ... لك يا حبيبتي يا أمـــــي .
- إليك يا رجلا يا مبعث قوتي ونصرتي ، يا من منحتني اللقب والانتساب وربيتني على مكارم الأخلاق ، أدامك الله وأطال عمرك أبـــــي العزيز.
- إلى الشموع التي أنارت حياتي و اعمدة البيت ،و لم يبخلوا بشيئ من اجلي ،اخوتي : منير ،فؤاد ، أبوبكر ،رابح ،وليد .
- الى كتاكيت الاسرة : وسيم ، رحاب .و الى كل عائلة حدادو كبيرا و صغيرا .
- إلى كل صديقاتي : سميحة ، حليمة، مسعودة ، حمامة ، سهام ، سليمة،اسماء،نصيرة .
- إلى كل عزيز على قلبي ، و إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

فهيمة

فهرس المحتويات

المحتويات

الصفحة

التشكر

الاهداء

قائمة الاشكال و الجداول

المقدمة العامة:.....أ-ه

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد الفصل:.....02

المبحث الاول :مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر.....03

المطلب الاول:تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر.....03

المطلب الثاني :خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر و اهم النظريات المفسرة له.....05

المطلب الثالث :محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.....08

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر ،مزاياه و عيوبه وآثاره.....14

المطلب الاول :الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر.....15

المطلب الثاني :مزايا و عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.....18

المطلب الثالث :آثار اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية.....24

المبحث الثالث :اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر و نصيب الدول النامية منه و اهم العناصر المعوقة له.....27

المطلب الاول :اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.....28

المطلب الثاني :نصيب الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر.....34

المطلب الثالث :العناصر المعوقة للاستثمار بالدول النامية.....36

خلاصة الفصل :.....40

الفصل الثاني :سياسة الاستثمار في الجزائر

تمهيد الفصل:.....42

المبحث الاول :الاطار القانوني لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....43

المطلب الاول :قوانين الاستثمار الاجنبي قبل1990.....43

المطلب الثاني :قوانين الاستثمار الاجنبي بعد1990.....47

المبحث الثاني :الاطار المؤسسي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....53

المطلب الاول :وكالة دعم و ترقية الاستثمارAPSI.....53

المطلب الثاني :المجلس الوطني للاستثمارCNI.....55

المطلب الثالث :الشباك الوحيد اللامركزي و الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمارMDCGCPPI.....56

المبحث الثالث :تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر من اجل ترقيته.....61

المطلب الاول :تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....61

المطلب الثاني :شراكة الجزائر مح الاتحاد الاوروبي.....66

المطلب الثالث :الاتفاقيات الثنائية و الاتفاقيات متعددة الاطراف.....68

خلاصة الفصل الثاني :.....77

الفصل الثالث : واقع و آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:.....79

المبحث الاول : مناخ الاستثمار في الجزائر.....80

المطلب الاول :المؤهلات الاستثمارية في الجزائر.....80

المطلب الثاني :فرص الاستثمار في الجزائر.....88

المطلب الثالث :جهود الترويج في الجزائر.....93المبحث الثاني :الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمر الاجنبي و المعوقات التي تعيق الاستثمار الاجنبي في الجزائر.....95

المطلب الاول :الضمانات لحماية المستثمر الاجنبي في الجزائر.....95

المطلب الثاني :الحوافز الممنوحة للمستثمر الاجنبي.....99

المطلب الثالث :معوقات الاستثمار في الجزائر.....102

المبحث الثالث :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر وآفاقه المستقبلية.....107

المطلب الاول :التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....108

المطلب الثاني :الدول المستثمرة في الجزائر.....115

المطلب الثالث :افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....121

خلاصة الفصل الثالث :.....123

خاتمة عامة :.....123

قائمة المراجع 128

الملاحق:.....137

قائمة الجداول

و

قائمة الاشكال

قائمة الجداول و قائمة الاشكال

أ: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عتبة الملكية حسب بعض الدول	04
02	تطور نصيب الاقليم من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية خلال الفترة 2005-2010	11
03	المنافع و التكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الاجنبي المباشر .	20
04	مخرجات رؤوس الاموال الاجنبية الناتجة عن تحويل الارباح من الدول النامية المضيفة الى الخارج	26
05	اهم الشركات العالمية التي تسيطر على التجارة العالمية	32
06	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية و المتقدمة في الفترة 2005-2010	36
07	تدفقات الاستثمارات الاجنبي المباشرة الى بعض الدول النامية في الفترة 2005-2010 .	36
08	الشباك الوحيد اللامركزي ، الهيئات و الخدمات المقدمة	58
09	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1993-1995 .	63
10	حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993-1995 .	64
11	بعض النتائج المحققة لشركة اراسكوم في الجزائر .	65
12	الدول الرئيسية الاوروبية المستثمرة في الجزائر في الفترة 1997-2001 .	67
13	المبادلات التجارية البينية للبلدان المغاربية في سنة 1988 .	71
14	الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي .	73
15	بعض الدول التي ابرمت الجزائر معها اتفاقيات ثنائية في مجال الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي و كذا تشجيع الاستثمار و ترقيته .	74
16	تطور انتاج الحبوب في الجزائر في الفترة 1962-2002 .	81
17	الموارد المائية المستعملة في الجزائر .	82
18	بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر .	85
19	النمو الديموغرافي في الجزائر خلال الفترة2007-2011 .	86
20	حصيلة الخوصصة في الجزائر في الفترة 2003-2005 .	87

21	مختلف الضمانات الممنوحة بموجب قوانين الاستثمار في الجزائر .	96
22	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2005-2010 .	107
23	الاستثمارات الاجنبي المباشرة في الجزائر في قطاع المحروقات 2002-2010 .	109
24	توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصرح بها خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة 2002-2011 .	110
25	الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاع الفرعي في الفترة 2002-2010 .	111
26	الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب جنسية المشروع في الفترة 2002-2010 .	115
27	اهم الاستثمارات بالشراكة جزائرية –اجنبية خلال الفترة 2002-2010 .	119

ب: قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المزايا الاساسية للاندماج	31
02	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1980-2005)	62
03	اهم عوائق الاستثمار من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية	103

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

شهدت الساحة الاقتصادية الدولية منذ منتصف الثمانيات العديد من التغيرات ، و لعل من اهمها العولمة المالية بدرجة كبيرة ، و من ابرز ملامح العولمة تحرير اسواق التمويل و التدفقات المالية في الكثير من الدول النامية ، حيث اصبحت تقاس قدرة أي دولة اليوم بقدرتها الاقتصادية و مدى مشاركتها في تحريك التجارة العالمية ، فأصبح التنافس الكبير من دول العالم من اجل تطوير الاقتصاد للظهور و المشاركة في التجارة العالمية ، لكن تطوير اقتصاد أي دولة تتطلب تطوير و تنمية شاملة في جميع القطاعات ، الصناعة ، الزراعة ، السياحة ، الخدمات ، القطاع المالي و البنكي ، الا ان هذه القطاعات الكثيرة و لها عبء كبير بالنسبة للدولة فليس في مقدور أي دولة ان تقوم بالتكفل بجميع هذه القطاعات بنفسها و ذلك لأنها تتطلب رؤوس اموال كبيرة جدا و اساليب قد لا يتوفرعند هذه الدول ،مما ادى بها للاستعانة بأطراف اخرى داخلية و خارجية ، هذه الاطراف لا تتوفر عند هذه الدول فتقوم بالاستثمار خارج وطنها الام على سبيل الاستثمارات الاجنبية و شركات اجنبية ، و علل تعدد الاطراف المؤثرة على توجيه الاستثمارات الاجنبية للدول المضيفة و المصادرة كان لابد على كل منها العمل على تسهيل سبيل الاستثمار و المساهمة فب تعزيز الاجراءات التي تسمح بتدفق الاستثمار لذلك كانت مخلف السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول المضيفة للاستثمارات من اهم العوامل التي ساهم في جذب هذه الاخيرة .

و من الاسباب التي ادت الى تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الدول النامية تراجع القروض المقدمة اليها نتيجة تصاعد ازمة المديونية الخارجية ، فاتجهت الدول الى ازالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار و هذا ما ادى الى تراجع دور الدولة و الاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحرة و التي تعتمد على جذب الاستثمار الاجنبي كأحد الآليات الاساسية لتحقيق الاصلاح و النمو الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد العالمي .

و الملاحظ ان الجزائر في السنوات الاخيرة قد خطت خطوات هامة في اقناع المستثمرين الاجانب و المحليين بضرورة الاستثمار في بلادنا بعد استقرار الاوضاع و اجتهاد الحكومة في خلق و اعداد بنى تحتية جديدة تتماشى و حاجات المستثمرين و بهذا الصدد فإن ابرز ما تم انجازه في تهيئة شبكة الطرقات نجد الطريق السيار شرق/غرب ، اضافة الى مشاريع اخرى في طور الانجاز و التي تعد عاملا آخر لجذب الاستثمار .

بوجه عام يمكن القول ان الوضع السائد حاليا في الجزائر هو الاتجاه نحو توفير الظروف الملائمة لاجتذاب اكبر قدر ممكن من الاستثمار الاجنبي المباشر حيث اصبحت الحوافز الممنوحة اكثر اغراء و خصوصا مع بدء تطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي هذا من جهة ، ومن جهة اخرى الاطلاع على السلبيات المرتبطة به لان الاستثمار الاجنبي المباشر ليس كله ايجابي و انما تصاحبه بعض السلبيات التي يجب اخذها بعين الاعتبار من اجل تعظيم المنافع المختلفة لإنماء بلادنا .

و من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم اشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري التالي : **ما هو واقع و آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ؟**

انطلاقا من الاشكالية السابقة التي تنبثق منها الاسئلة الفرعية التالية :

1) ما هو الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر ؟
2) ما هي وضعية الدول النامية اتجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة ؟
3) أي مدى وصلت الامتيازات المقدمة للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ، و ما هي السياسة المتخذة لإنجاح ذلك ؟
4) كيف هو واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر و ماهي التحديات المنتظرة و التطلعات المستقبلية بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر ؟

و للإجابة عن هذه الاسئلة نقترح مجموعة من الفرضيات

فرضيات البحث :

1- يعتبر الاستثمار احد اهم العوامل الاساسية التي تدخل في تطور الاقتصاد .
2- للاستثمار اهمية بالغة في اقتصاديات الدو ل النامية .
3- للامتيازات اهمية بالغة في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر .
4- ان السياسة المستقبلية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المطبقة في الجزائر هي بمثابة محرك اساسي لإعطاء ديناميكية لتطوير الاقتصاد .

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في كون ان الاستثمار الاجنبي باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه و حمايته مظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها العالمي ، و بقدرته على تعزيز التكامل العالمي ، و عاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية و تفعيلها ، و نظرا للأهمية التي اصبحت الدول النامية ، توليها له بحكم انها تنظر اليه على انه فرصة للنمو و التطوير .

اهداف البحث :

- محاولة ابراز الاهمية التي يكتسيها الاستثمار الاجنبي المباشر سواء للدول المضيفة او المصدرة له .
- اعطاء نظرة شاملة عن واقع الاستثمار في الجزائر .
- اظهار مساعي مجهودات الجزائر في سبيل تشجيعه .

اسباب اخيار البحث :

ثمة اسباب عديدة دفعتنا اختيار هذا الموضوع و البحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع و هي تكمن فيما يلي :

- الاعتمام المتزايد الذي حظي و مازال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء و الاقتصاديين و حكومات مختلف دول العالم و حاصة منها الدول النامية بما فيها الجزائر في ظل مرحلة راهنة تميزها توجه العديد منها نحو تحسين اداء استقطابه و من ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي .
- الرغبة في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الجزائري .
- الرغبة الملحة في اطلاعنا اكثر على هذا الموضوع و التعمق فيه ، و ازالة الكثير من الغموض بشأنه كخطوة للتخصص فيه اكثر فيه مستقبلا .
- تمهيد للمزيد من الرغبة و الاهتمام لهذا الموضوع الشائك لمن يختارونه كموضوع مستقبلا .

منهج البحث :

لإنجاز هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي،التحليلي، باعتباره يناسب الباحث في العلوم الاقتصادية التي هي جزء من العلوم الاجتماعية ، حيث عن طريقه يتسنى لنا وصف و رصد و متابعة دقيقة لظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث خصائصها ، اشكالها ، و العوامل المؤثرة فيها ، ومن ثم وصفها من مختلف الجوانب و تحليلها تحليلا دقيقا في الجزائر .

صعوبات البحث :

لقد واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث عدة صعوبات يمكن ذكرها :

- صعوبة الحصول على المعلومات و الاحصائيات الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر و خاصة الاحصائيات المتعلقة بالجزائر ، مما جعلنا نعتمد بشكل كبير على التقارير العالمية كتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن UNCTAD ، و تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، بالإضافة الى بعض المجلات ، رسائل الماجستير و الدكتوراه .
- عدم التوافق في الاحصائيات المصرح بها في تقرير الاستثمار العالمي ،و المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

تقسيم البحث :

لقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول فصل نظري و فصلين نظريين ن ففي الفصل الاول تم التطرق الى الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر ، هذا الاخير يتضمن ثلاثة مباحث كالتالي : الاول اعطاء مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر اما الثاني تطرقنا الى دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر و مزاياه و عيبه و كذا آثاره ، و الثالث كان دراسة اشكال الاستثمار الاجنبي و اعطاء احصائيات عن نصيب الدول النامية منه و الهم العناصر المعوقة له .

اما الفصل الثاني فقد تطرقنا الى سياسة الاستثمار في الجزائر من خلال الاطار القانوني لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، و الاطار المؤسسي له و اهم الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر سواء كانت علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي او الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الاطراف .

اما الفصل الاخير بعنوان واقع و آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال توضيح المؤهلات الاستثمارية التي تسخر بها الجزائر و اهم الفرص الاستثمارية ، و الجهود الترويجية التي تقوم بها الجزائر من اجل اجتذابه ، بالإضافة الى الحوافز و الضمانات الممنوحة، و المعوقات الاستثمار في الجزائر ، و في الاخير حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وآفاقه المستقبلية .

تـمهيد الفصل

إنّ المتتبّع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي كان و لا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين و غيرهم من المفكرين و المدارس الاقتصادية المتعاقبة و كذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية و السياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، و من جهة أخرى لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

و من بين الخصوصيات الأخرى التي تخصه، نجد الأشكال التي يتدفّق من خلالها الاستثمار المباشر الأجنبي، و التي تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلّقة بالتدويل و التعاون الدولي أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار غير المباشر، مع الإشارة إلى أنّ الأشكال المختلفة التي يتّخذها الاستثمار المباشر الأجنبي تتباين بشأنها اختيارات و مفاضلة الدول المضيفة و حتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، و مما لا شك فيه فإن للاستثمـار المباشر الأجنبي دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخصّ تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع و الانتشار و اختراق الأسواق العالمية. و لاشك أن تحقيق هذا الاستثمـار الذي يمتاز بالإيجابيات و السلبيات (مزايا و عيوب) هو مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحدّدات التي تتحكّم في تدفقاته الواردة و الصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجّه القطاعي والجغرافي.

و في هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ، محدداته ، دوافعه ، مزاياه و عيوبه ، اشكاله و في الاخير نعرج على نصيب الدول النامية منه.

المبحث الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اكثر انواع الاستثمارات الاجنبية المثارة للجدل و الاهتمام نظرا لتعدد واتساع مصادره و اشكاله في البلدان المتلقية له[1]،فالاستثمار الاجنبي ليس بالمفهوم الجديد بل ارتبط بالثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر ثم عملت التغيرات العالية على نموه و تطوره[2]و سنحاول من حلال ما يلي ابراز تعريف و خصائص و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الاول : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

يتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في تلك المشاريع التي يقيمها المستثمر الاجنبي اما بسبب الملكية الكاملة للمشروع ، او نتيجة لاشتراكه في راس المال المشروع بجزء يبرز حق الادارة و يستوي في ذلك ان يكون المستثمر الاجنبي فردا او مؤسسة خاصة ،و حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلط المستثمر الاجنبي 10% او اكثر من اسهم راس المال احدى مؤسسات الاعمال ، ومن عدد الاصوات فيها و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رايا في ادارة المؤسسة[3].

وقد تعددت و اختلفت التوجهات و الآراء حول تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر ، ومن اهم التعاريف الواردة في هذا السياق نذكر :

- تعريف صندوق النقد الدولي :

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر على انه " الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من اجل ان تكون له القدرة على اتخاذ القرارات

كما يمكن تعريفه على انه تكوين منشأة اعمال جديدة او توسيع منشأة قائمة و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة اخرى ،و هناك خاصية هامة للاستثمار الاجنبي هي ان

---

[1]: محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي** ، الطبعة الاولى ، دار النفائس ، الاردن، 2005 ، ص 20 .

[2]: دريد محمود السامرائي ، **الاستثمار الاجنبي ، المعوقات و الضمانات القانونية** ، الطبعة الاولى ، دار الوحدة العربية ، لبنان ، 2006 ، ص18 .

[3]: منور اوسرير ، عليان نذير ، **حوافز الاستثمار الاجنبي و مزاياه** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 ، 2005 ، ص ص17-18 .

المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكية هذه المنشأة الاجنبية و لكنهم يحتفظون ايضا بحق الادارة و التحكم في كل المنشأة الاجنبية [1]

وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) على انه ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي حصة لا تقل عن 10% من اجمالي راس المال او قوة التصويت[2].

ان عتبة الملكية في الاشراف و الرقابة في حقيقة الامر لا تتحدد ميدانيا بطريقة عشوائية و انما يتوجب وجود اساس معين لذلك ، وهذا الاخير يتجلى في السياسة العامة التي تتبعها الدول بشأن ذلك و حتى الهيئات بذاتها، لذلك يقدر بعض الاقتصاديين عتبة الاشراف و الرقابة في حدود 25%على الاقل ممن راس المال المملوك ،أي ان الاستثمار الاجنبي يكون مباشرا اذا امتلك المستثمر في المشروع الاستثماري المقام 25% على الاقل من راس المال الذي يعطيه حق التصويت وعلى خلاف ذلك ، الهيئات الدولية و على رأسهم صندوق النقد الدولي لها راي مخالف في هذا الخصوص فالنسبة المئوية التي يعتبر الاستثمار اذا زاد عنها بمثابة استثمارا مباشرا هي نسبة تتراوح بين 25% و50% .وحسب الجدول التالي نلاحظ اختلاف عتبة الملكية من دولة الى اخرى و التي تتراوح من 10 الى 100% حسب الدول .

الجدول رقم(01): عتبة الملكية حسب بعض الدول

عتبة الملكية	10	20	25	50	100
الدول	الدانمارك الولايات المتحدة الامريكية السويد	فلندا فرنسا اسبانيا	استراليا اليابان بريطانيا المانيا	النمسا كندا	هولندا

Source : B . hugonnier ,**investissements directs cooperatiou international et firmes multinationales** , édition :économic , paris ,1984 ,p26 .

[1]: عز الدين مخلوف ، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، الجزائر ، سبتمبر 2006 ، ص 36 .

[2]: محمد قويدري ، **تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و آفاقه في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 03 .

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر و اهم النظريات المفسرة له

من خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر و اهم النظريات المفسرة له .

الفرع الاول :خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتميز بالخصائص التالية :

1- الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن اعتباره مسيلة للتميل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجر الحصول على الارباح فقط بل تتعداها الى الاستراتيجية و البحث عن نمو المؤسسة و استمراريتها.
2- الاستثمار الاجنبي المباشر هو بمثابة راس مال المستثمر في اصول حقيقية في الخارج
3- كما له امكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات و كذلك تسيير الادارة و المشاركة في المداولات .
4- ان القائم بالاستثمار الاجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر ،فهو اذن يتحملها وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له و المتمثلة في الحق الرقابة و التسيير و الاشراف [1].
5- الاستثمار الاجنبي المباشر عادة ما يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة الاحتياجات المالية .
6-الاستثمار الاجنبي المباشر ليس مجرد عملات اجنبية تسد فجوة كمية ، ولكنه عبارة عن الات و معدات متطورة و خبرات تنظيمية و مالية و فنية و ادارية و ايضا تسويقية و كل هذه الموارد بسبب ندرتها في الدول النامية و الكثير من المشاكل التي تعرقل تنفيذ خططها التنموية.
7-الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الاجل في اصول انتاجية . [2]

[1]: عبد الرحيم حكيمة ،**الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر من سنة 2001الى سنة 2009** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود مالية و بنوك ، البويرة ، 2009 ، ص38

[2]:المنظمة العربية للتنمية الادارية ،**التمويل الخارجي المباشر** ،2006 ،ص04 .

الفرع الثاني : اهم النظريات المفسرة له

من خلال هذا الجزء سنحاول ابراز اهم النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر و نحول تفسير حركة التمويل الدولي، حيث نتطرق الى نظرية عدم كمال السوق ، نظرية الحماية ،نظرية دورة حياة المنتج و نظرية الموقع.

1- *نظرية عدم كمال السوق*: تستفيد هذه النظرية الى افتراض قد يكون واقعي الى حد كبير ،و يتمثل في ان السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة او الكاملة و بذات في جانب العرض، حيث تعاني اسواق الدول النامية من نقص الانتاج و العرض فيها نتيجة العدد المحدود منم المشروعات و صفر حجم هذه المشرعات ، ولذلك فإن شركات الاستثمار الاجنبي المباشر لديها جوانب و عناصر قوة عديدة تجعلها اكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية.[1]

هناك صور اخرى لعدم كمال السوق فتمثل في القواعد الحكومية ، الضرائب ، الرقابة ،عدم التوازن او العدالة بين البائعين و المشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجود المنتجات كل هذه العوامل تدمر اسعار السوق و تمثل حواجز اضافية للشركات للقيا بالاستثمار الاجنبي المباشر .

2- *نظرية الحماية*: ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بعا شركات الاستثمار، لضمان عدم تسرب المعلومات و الاسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الانتاج و التسويق و غيرها الى الجهات المحلية في اسواق الدول المضيفة ، أي ام شركات الاستثمار الاجنبي المباشر تستهدف زيادة عوائدها الى اقصى حد ممكن عن طريق حماية انشطتها الخاصة كالبحث و التطور و الابتكار التكنولوجي للعمليات الانتاجية الجديدة و القيام بها داخل الشركة الاجنبية و فروعها و عدم السماح بخروجها الى المشروعات الاخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات لتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها و الوصول الى اهدافها المستقبلة لها.

[1]:فليح حسن خلف، **التمويل الدولي** ، الطبعة 01، الوارق للنشر و التوزيع، الاردن ، 2004 ، ص180 .

3-*نظرية دورة حياة المنتج* : تقوم هذه النظرية على اساس افتراض الى ان هناك دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل[1]عديدة كما وضعها فيرنون 1966 هي بكل بساطة عبارة عن منافسة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة الى موقع النشاط غير الزمن فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض اساسي وهو انه مثل الانسان فإن المنتجات يتم تصورها حيث تبدأ بفكرة (الحمل)،ثم تنتج (الميلاد)، ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي و بعدها الانحدار ثم اخيرا الموت.[2]

تعزى نظرية حياة المنتج الى البروفسور رايمند فيرنون من جامعة هارفد الامريكية في قسم ادارة الاعمال، فقد لاحظ فيرنون ان سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك ،السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها ، و طبقا لفرنون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث انها لاتصل الى مرحلة تحفيض التكاليف و التوسع في الانتاج الكبير و فتج فروع للشركة في الاسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة و كذلك بعفن السلع الغذائية الذي يخضع مستوى الطلب عليها على التغيير في اتجاهات واذواق المستهلكين، و بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد ان سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع و النصف المصنعة و بعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد و غيرها من السلع من نفس المجال فهذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل الى مرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الانتاج و فتح الفروع[3]، بالرغم من نجاح هذه النظرية و امكانية تطبيقها على بعض المنتجات ال ان هناك انواعا احرى من السلع و المنتجات قد يصعب تطبيقها و من امثلة ذلك السلع الذي يطلق عليها "سلع التفاخر" مثل: السيارات او السلع التي يصعب على الدول الاخرى (غير الدول صاحبة الاختراع)تقليدها او انتاجها بسهولة .

---

[1]:رضا عبد السلام ،**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، المكتبة العصرية ،مصر، ص49 .

[2] :فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ،ص182 .

[3] :علي عباس، **ادارة الاعمال الدولية** ، الطبعة 01، دار حامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2007 ،ص ص168-169 .

و الانتقاد الاخر هو ان نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لسبب قيام الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار بدلا من عقود الترخيص في الدول المضيفة.

4- *نظرية الموقع*: يرى انصار هذه النظرية ان قرار الاستثمار خار الدولة الام مرتبط بموقع الدول المضيفة للاستثمار ، هذه النظرية تحدد العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة له كما يلي:

- ✓ عوامل تسويقية تشمل حجم السوق ، درجة التقدم التكنولوجي ، منافذ التوزيع ...الخ.
- ✓ عوامل مرتبطة بالتكاليف ، بانخفاض مستويات الاجور و القرب من المواد الخام ...الخ.
- ✓ اجراءات حمائية كالقيود المفروضة على الاستيراد و التصدير .
- ✓ عوامل اخرى مرتبطة بمناخ الاستثمار مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الاجنبي ، الوعي الاستثماري...الخ.

هذه النظرية شاملة لأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموعة المميزات ، بعضها ثابتة بالبلد المضيف ، و اخرى متغيرة يمكن تكييفها لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب .[1]

المطلب الثالث : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

ان التنافس العالمي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، و هذا الاخير لا يتم بطريقة عفوية او ارتجالية و انما يخضع الى مجموعة من المحددات او العوامل او ما يسمى بالمناخ الاستثمار حيث توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في اهميتها بالاختلاف طبيعة الشروع الاستثماري ، غير ان نمو الاستثمارات و استمرار تدفقها الى الدول المضيفة ،يتوقف في المقام الاول على مدى ملائمة الاوضاع، وهذا ما يجب توضيحه فيما يلي:[2]

---

[1]:نوازد عبد الرحمان الهيتي ،منجد عبد اللطيف النشالي، **مقدمة في المالية الدولية** ، الطبعة 01، دار المناهج ، الاردن، 2007 ،ص ص168-169 .

[2]: يعقوب علي جانقي ،علم الدين عبد الله بانقا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر و انعكاساته على الوضع الاقتصادي** ،مؤتمر الاستثمار و تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة، 2006 ،ص301 .

1- **البيئة السياسية** : يعتبر النظام السياسي القائم في البلد احد اهم العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية حيث ان وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية و احترام حقوق الانسان و ينال رضا و استحسان عدد كبير من او نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة سياسة جاذبة للاستثمار لان المستثمر الاجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد الا بعد ان يطمئن للنظام السياسي القائم و امكانية استقرار ذلك النظام تتوقع ان يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقلال السياسي و تسود فيها الانقلابات او تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة .

2- **حجم السوق و احتمالات نموه:** يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم الطلب على منتوجات المشروع الاستثماري و الذي يحدده حجم السوق و احتمالات منوه فوجود المشروع في منطقة ذات استهلاك كبير و واسع يوغر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر و هذا راجع للطلب الكبير على المنتوج ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة و منه تحقيق تكلفة انتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة ،ومن جهة اخرى فإن الاستثمار الاجنبي المباشر استثمار طويل الاجل ومنه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل لزيادة الارباح على مدار العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري و التي يحددها احتمال نمو الاسواق ، ومن المقاييس المستعملة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و عدد السكان ،فالمقياس الاول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري اما المقياس الثاني فيعد مؤشر للحجم المطلق للسوق و بالتالي احتمالاته المستقبلية.[1]

وهناك علاقة ايجابية تربط بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى البلد فنمو مستوى الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة مستوى الدخل الفردي مما يجعله يتطلع الى انماط استهلاكية جديدة و بالتالي يصبح بحاجة الى استثمارات اولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف[2].

[1]:اميرة حسب الله محمد، **مجددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2005 ،ص35.

[2] :محمد عبد العزيز غبد الله عبد، مرجع سبق ذكره ،ص70 .

ان اهمية عامل السوق و احتمالات نموه تعتبر اكيد من العوامل المفسرة للحجم الهائل من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين و الهند باعتبارهما يحتلان المراتب الاولى عالميا من حيث النمو السكاني[1].

3- <u>سياسة اقتصادية كلية مستقرة</u>: ان وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتحرر و المرونة و الوضوح ، و تتميز بالاستقرار و غير متضاربة في الاهداف و تتكيف مع التغيرات ة التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر ومن الضروري ان تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المنافسة و سعر و عبئ ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار ، ومن الضروري ان تكون السياسة النقدية متوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي و سياسة التجارة الخارجية لابد ان تكون تحررية ، و كذلك السياسة السعرية و ايضا سياسة سعر الصرف حيث كلما كانت تحررية وواقعية كلما ادت الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر[2].

كما تهدف برامج الاصلاح الاقتصادي بشكل اساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية و توفير بيئة محلية اقتصادية مستقرة و خالية من ضغوط التضخم ، و يعتبر برنامج الخصخصة جزءا متمما لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية و هو عنصرا مؤثرا على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك من خلال فسح المجال امام الاجانب لمشاركة في اقتصاد دولة ما .

بالرغم من الاصلاحات التي تقوم بها الدول النامية لتحسين البيئة الاقتصادية عن طريق البرامج الاصلاح الاقتصادي الا انه و كما يوضحه الشكل التالي يوجد تفاوتا و تباينا واضحا في تدفق هذه الاستثمارات الى الاقاليم المختلفة في الدول النامية حيث بعض الاسواق الصاعدة نصيب الاسد من هذه الاستثمارات دون غيرها من الاسواق .

[1] :و في هذا الصدد اوضحت دراسة ان الهند و الصين جنبا الى جنب ، حيث تعد واحدة من الاسواق الصناعية الرئيسية في أسيا التي تجتذب مصالح الشركات متعددة الجنسيات نتيجة الاصلاحات الاقتصادية و اتاحة فرص السوق الكبيرة.

[2] :عبد المطلب عبد المجيد، **<u>عبد المطلب عبد المجيد</u>**، الدار الجامعية ، مصر، 2006 ، ص ص220-221 .

الجدول رقم (02): تطور نصيب الاقليم من اجمالي التدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية2005-2010

الوحدة : مليار دولار

الاقليم	2005	2006	2007	2008	2009	2010
افريقيا	38160	40290	63132	73413	60164	55040
امريكا اللاتينية	78082	98459	16914	206733	140997	159171
غرب آسيا	44498	67112	78211	91564	65993	58193
شرق آسيا	116189	131829	151004	185253	161096	188291
جنوب آسيا	14411	27821	34297	51901	42458	31944
جنوب شرق آسيا	40737	56701	5740	46947	37981	79408
جنوب شرق اوروبا	4877	98775	12837	12601	7824	4125

Source :UNCTAD ,investment report 2011 , P19 .

4- البيئة الادارية والاطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار.

يعتبر النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية جاذبة للاستثمار و اهم مظاهر البيئة الادارية وجود اجهزة حكومية تقوم بالعملية الادارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع الاستثماري ،كما يتطلب ذلك القضاء على بيروقراطية الجهاز الاداري، ومحاربة الفساد المالي و الاداري في الاجهزة الحكومية[1] ،كما ان توفر الاطار التشريعي و التنظيمي الذي يضبط الاستثمار الاجنبي المباشر من العوامل المهمة في جذبه و لكي يكون الاطار التشريعي جاذبا لا من توفر :

- ✓ وجود قانون خاص موجه للاستثمار خال من الغموض و يتميز بالثبات و الشفافية.

[1]:المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مرجع سبق ذكره ،ص06 .

- ✓ ان يكفل قانون الاستثمار حوافز و اعفاءات جمركية و ضريبية للمستثمر .
- ✓ ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم و المصادرة و تكفل له حرية تحويل الارباح الى الخارج .
- ✓ وجود نظام قضائي يكف تنفيذ القوانين و التعاقدات و حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة بكفاءة عالية .

5- بنية اساسية مناسبة:

ان حالة ووضعية البنية الاساسية تِثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين و هذا راجع الى مساهمتها في تخفيض التكاليف و بالتالي زيادة الارباح ، فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل آلات الانتاج و دون انقطاع و بالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع و شبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطروقات، الموانئ، المطارات السكك الحديدية) التي تساهم في توزيع الانتاج و الوصول الى كافة اسواق الدولة المضيفة و شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية العالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة و سرعة الاتصال بين الفروع و المركز الرئيسي للشركات المتعددة الجنسيات .

6- مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية و التطور التكنولوجي :

تساهم الشركات المتعددة الجنسيات اسهاما فعالا في نقل التكنولوجي و المهرات المناسبة منشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة ، و تتوقف درجة الاستفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها و التكيف معها ، و يتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة و مدى الاستثمار المحلي في انشطة البحوث و التطوير .

و تشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية و الادارية و التنظيمية و يأتي التعليم و التدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية ، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة ، لذا فإن توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في انشطة البحوث و التطوير و توفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا

لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة ، اذ يعكس توفر العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الانتاج و استيعاب التكنولوجيا الجديدة في الدولة [1].

7- مدى توفر المواد الاولية :

توفر المواد الاولية و سهولة الحصول عليها تعد من اكثر العوامل المفسرة لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لأجل هذا و لمدة طويلة ظل تموقع المؤسسات في اطار دائرة استغلال المواد الاولية (صناعات استخراجية ،تحويلية ، زراعية)الا ان اهمية القرب من المواد الاولية لم تعد مؤثرا قويا ، فالتطور التكنولوجي يسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة كما يسمح باستغلال مصادر او مناطق اعتبرت غير قابلة للاستغلال او ليست ذات مردودية.

8- **الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة :** هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الاجنبية في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن تلخيصها على النحو التالي :

أ)- الحوافز المالية :

وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض ضرائب بالنسبة للمستثمر الاجنبي وهي تأخذ اشكال مختلفة مثل :الاعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المواد الوسطية و السلع الرأسمالية و اعفاءات او خفض معدلات الرسوم الجمركية غلى الصادرات ، كذلك اعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية و ضرائب التصدير لمدة زمنية قد تتجاوز 10 سنوات ما بعد مرحلة التشغيل .

ب)- حوافز تمويلية :

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الاجنبي بالأموال بشكل مباشر ، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار او تسهيلات ائتمانية

[1]:اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره ،ص38 .

مدعمة ، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في امريكا اللاتينية و شرق آسيا و الشرق الاوسط الى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:[1]

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية و تخفيض معدلات الفائدة عليها .
- تقديم مساعدات مالية لإجراءات البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشاريع و التوسعات في المستقبل في مجالات النشاطات المختلفة .

ج)- حوافز اخرى :

هناك بعض الحوافز الاخرى التي تمنح لغرض جذب الاستثمار الاجنبي المباشر :[2]

- تخصيص اعانات للبنية التحتية :كتقديم تخصيصات بأقل الاسعار التجارية للأراضي و العقارات و المصانع و الاتصالات و النقل و الكهرباء و الماء .
- تخفيضات للخدمات :و تشمل على خدمات مالية ، ادارة المشاريع و دراسات اقتصادية و معلومات عن السوق .
- افضلية السوق: كالحماية من أي منافسة خارجية.
- تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: و تشمل على اسعار صرف خاصة ، معدلات ملكية ، قروض اجنبية ، افضليات في معالجات اخطار الصرف .

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر ،مزايا و عيوبه و اثاره

ان الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات روس الاموال طويلة المدى هو في حد ذاته عملية تحتاج الى القيام به هذا من جهة و من جهة اخرى اجتذابه ، و لاشك ان هذه العملية لها دوافع مختلفة ، سواء كانت دوافع تخص الطرف الذي يقوم به أي الشركات الاجنبية المنتسبة للدول الاصلية او دوافع تخص الدول الاصلية او دوافع تخص الدول المضيفة التي

[1]: محمد زيدان ، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 01 ، 2004 ، ص 120 .

[2]:سرمد كوكب جميل ، **الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية** ، الطبعة 01 ،الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2001 ، ص172.

تعمل على اجتذابه و تشجيعه ، وكون هذه العملي تترجم التدفقات المختلفة الصادرة منها او الواردة تحكمها من حيث التوجهات و التغيرات في المحددات الرئيسية تتلخص في مجموعة من العوامل التي تخص كلا الطرفين .

الى جانب ذلك اذا اعتبرنا مبدئيا ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو بمثابة عامل رئيسي لتحقيق النمو للدول المضيفة له ،فإنه بالموازاة يعتبر عامل ديناميكي ايضا لانتشار الشركات الاجنبية في السوق العالمية و تعظيم الارباح ...الخ، فيجب الاخذ بعين الاعتبار انه يتميز بمزايا و عيوب و منه على الطرفين ان يسلما بذلك :

و في ظل هذا السياق سوف نتطرق من خلال المبحث الثاني الى الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الاجنبي المباشر ، مزاياه و عيوبه والاثار المترتبة على اجتذابه .

المطلب الاول : الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى الدوافع الكامنة من وراء اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث لكل من المستثمر الاجنبي و الدولة المضيفة له دوافع تجعل هذه الاخيرة تستقطب الاستثمار الاجنبي المباشر ،كما تجعل الاول يرغب في الاستثمار في فيها.

الفرع الاول: دوافع المستثمر الاجنبي

بصفة مبدئية الحديث عن دوافع المستثمر الاجنبي يجرنا في الحقيقة الى التساؤل عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الاخير بشكل عام ، و عن تلك التي تدفعه للاستثمار في الدول النامية .

و يمكن ان ندرج دوافع المستثمر الاجنبي في اربعة دوافع و التي يمكن الاشارة اليها بإيجاز جوهري كما يلي:

- **الدافع الاول :** و يكمن في الاختراق الجاد و الكبير للأسواق العالمية و في هذا الاطار ، التحليل اظهر ان القرار اتخذ لصلح الانتاج في الخارج بدلا من التصدير ، و هذا مرهون عامة بالنقائص المميزة للأسواق المراد اختراقها و بذلك المؤسسة تندفع لإنشاء فروع انتاج في الخارج ،و ذلك باستخدام موارد غير مصدرة او لتحويل المواد الاولية او استغلال اليد العاملة اليد العاملة الرخيصة ...الخ) ،و بالتالي التقليل من التكاليف الى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز المتطورة و المهارات

العالمية و الكفاءة بغية تحسين المنتجات و تطويرها لتلبية رغبات و احتياجات المستهلكين و تطلعاتهم ، و ذلك على المستويات المختلفة المحلية ، الاقليمية و الدولية .

- **الدافع الثاني :** يتمثل في مختلف العوائق والحواجز المحتملة و التي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار و التجارة و من بينها الضرائب و الرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة[1] دون اغراق السوق[2]* ومن العوائق ايضا البيئة المعادية للإستراد او نظام قواعد المنشأ[3]** الى جانب العراقيل الجمركية الاخرى
- **الدافع الثالث :**تحقيق فرص صناعية ممكنة في الاسواق العالمية : و في هذا الصدد نؤكد على ان هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الامثل او ذات التكاليف العالية في البحث و التطوير حيث يمكن لهذه الاخيرة من استغلال دلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية و انتاجية و تسويقية في هذه الاسواق ، وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الاسواق .
- **الدافع الرابع:** يكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو اتباع اساليب و سياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى احتكار القلة [4]***بحيث يدفع هذه الشركات الى المنافسة الحادة فيما بينها .

اما فيما يخص دوافع المستثمر الاجنبي الكامنة وراء الاستثمار في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الدافع الاول :**وهو دافع تاريخي و سياسي ، لان معظم الدول النامية كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، حيث تسعى الدول الكبرى الى جعل اقتصاديات الدول النامية تابعة لها تحت اسلوب الاقتصاد التابع او المكمل ، الى جانب استغلال مواردها الطبيعية .

---

[1]:فارس فضيل ،**اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر و المملكة العربية السعودية** ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه قسم : العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2004 ،ص 44.

[2]*:اغراق السوق: معناه تسويق المنتوج بسعر اقل من سعر تسويقه في بلد التصدير .

[3]**:قواعد المنشأة : نظام يقضي بان يتم التصنيع في منطقة معينة او ان تكون هناك نسبة معينة من المدخلات في الناتج النهائي .

[4] ***:احتكار القلة : هو اسلوب يتم بموجبه تقاسم الغرض بين عدد من الشركات و هذا العدد لا يتعدى ضمنيا 10 شركات.

- **الدافع الثاني :**هو ان الدول النامية معظمها تشكل مصادر حقيقية للمواد الاولية من مناجم للحديد و الصلب و الفوسفات ، ومنابع للبترول و الغاز و هذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الاجنبي يدرك على انها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الإستخراجي التحويلي، وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر في اطار ما يسمى الشراكة مثل الشركة البريطانية "بريتش بتروليوم".
- **الدافع الثالث :** يتمثل في الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل ، التسهيلات الجمركية و اليد العاملة الرخيصة و الاستفادة ايضا من الحوافز و التسهيلات المقدمة و التي تم الاشارة اليها في المبحث السابق[1]

الفرع الثاني : دوافع الدول المضيفة له

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الاجنبي المباشر المستقطب من طرف الدول المضيفة و نؤكد هنا على بعضها كون البعض الاخر منها ربما مازال يتردد غلى تخطي هذه الخطوة بسبب مخوفه من الاثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة و من جهة اخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات .

وهذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الاهداف التي تتخذ الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و التي تسعي الى تحقيقها الدول الضيفة و التي تصب كلها في مصب دفع وتيرة المنو الى الامام، خدمة للتنمية الشاملة و انعاشا لإقتصادياتها و يمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي :

- جعل المستثمر الاجنبي يساهم في ايجاد حل ممكن لمعالجة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول ،او سبيل منه لتقليصها و ذلك من خلال اقامة المشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة ،
- اجتذاب الاستثمار الاجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التحقيق من حدة البطالة من خلال اقامة المشاريع بل لجعل هذه الاخيرة متنوعة تمس مختلف القطاعات مثل السياحة ،المصرف ، التأمين ، الخدمات ...الخ،

[1]:فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

- ❖ دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا و مختلف المعارف بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة و تحقيق تقدم اقتصادي مستمر من جهة اخرى.
- ❖ الى جانب ذلك فقد يتجسد هذا الدافع في ان اكتساب المهارات و المعارف التكنولوجية قد يؤدي الى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الام .
- ❖ اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر قد يكون بدافع احلال الانتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة ومن جهة اخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية .
- ❖ الى جانب ذلك تتسارع الدول المضيفة الى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بدافع اهميته و التي تتجلى من خلال انه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة و محمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية و منعش للاستثمار المحلي و تكملة للموارد المحلية.[1]

المطلب الثاني :مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

تهدف جهود البلدان المشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الاستفادة مما تملكه الشركات الاجنبية من تكنولوجية و معرفة فنية و ادارية ،اذ ان بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الاموال اللازمة لإقامة المشاريع الا ان عدم تزفر التكنولوجية الحديثة و المتطورة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات و يمكن تلخيص اهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر و الانتقادات الموجهة اليه فيما يلي:

الفرع الاول: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي المباشر فوائد عديدة تجنيها كل من الدول المضيفة له و الدول المصدرة له ايضا.

[1] :فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص47.

- مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له:

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقرنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية حيث ان هذا الاخير يعتبر مكلف من خلال دفع الاعباء الثابتة ، وهذا ما يؤكد ان الاستثمار الاجنبي المباشر مسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي اصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.
- يضمن دخول الاموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا الى اعطاء امكانية كبيرة لتشجيع استثمارات اضافي او تكميلية تمس الهياكل الاخرى كالصناعات القاعدية و القطاعات الانتاجية المختلفة وهذا يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية و الخاصة .[1]
- اكتساب قدرة اكبر على الانتاج و تحفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الانتاج من خلال م يسمى "الصناعات المغذية".
- اسهام منتوجات فروع الشركات الاجنبية التي تسوّق في السوق المحلية في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتوجات و خصة عندما يكون من الضروري تقديم المعلومات و استخدام تلك الى مشترها من المنتجين و المستهلكين .
- اضافة الاستثمارات الاجنبية الى التكوين الرأسمالي للاقتصاديات البلدان النامية و تعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات او اعادة استثمار عوائدها.
- دعم لميزان المدفوعات للبلد المضيف ايجابيا ، وذلك نظرا لزيادة حصيلة ذلك البلد من النقد الاجنبي(حساب العمليات الرأسمالية) .
- يساهم الاستثمار الاجنبي في تسويق المنتوجات المحلية و اقتحام الاسواق العالمية وهذا يؤدي الى توسيع السوق ومن ثم جلب العملة الصعبة .
- مساهمته في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الاجنبي بتعبيد و رصف الطروقات المؤدية الى مشروعه و توصيل شبكات المياه و الصرف الصحي و

[1]:فارس فضيل ،مرجع سبق ذكره ، ص51.

الكهرباء. و فيما يلي جدول المنافع و التكاليف الاجتماعية المترتبة فن الاستثمار الاجنبي المباشر

الجدول رقم (03) : المنافع و التكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الاجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1-البيئة	-اقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. -اقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث . -تنشيط البنية الاساسية في المناطق النائية.	-التلوث الناتج عن اقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء او الماء ... -اقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر صحة الانتاج.
2-العمالة	-تدريب العمالة المحلية على الاساليب الحديثة للإنتاج. -تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الاجنبي. -رفع مستوى دخول العمالة المحلية بالمشروع.	-عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية و الاكتفاء بالاجانب . -الاستغناء عن عدد من العمالة المحلية . -الاستعانة بالحبرة الاجنبية فقط. -ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.
3-الرفاهية	-رفع المستوى المعيشي بصفة عامة . -انتاج سلع ذات اسعار معقولة .	- الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الاجنبية و العمالة المحلية .

	-رفع المستوى العلمي و الفني للعمالة المحلية .	
4-البحوث و التطوير	-قد يساهم المشروع الاجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية . -قد يساهم المشروع الاجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي . -قد يساهم المشروع الاجنبي في التنمية الوطنية و ذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي	-قد ينقل الاستثمار الاجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة و لكن قد تكون غير مناسبة من حيث تكلفتها او من حيث تعقيداتها الفنية . -قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دونم نقلها الى العمالة المحلية و بالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: زيدان محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

خلق فرص و مناصب شغل جديدة مما يؤدي الى التقليص من حدة البطالة و في هذا الشأن تساعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط على غلق فرص جديدة للعمل بل ايضا في تنمية و تدريب و استغلال الموارد البشرية في الدول النامية هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ان مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط واجراءات تساعدها في تحقيق تلك المنافع.[1]

- مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له:

تستفيد الدول المصدرة له من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي :

[1] :عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي**، الطبعة 01، مطبعة الاشعاع الفني ، مصر ، 2001 ، ص 426 .

- يضمن الاستثمار الاجنبي المباشر دخول رؤوس الاموال على المدى المتوسط و الطويل و ذلك في صيغة مجموع الارباح المحققة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها الى الدول المصدرة له .
- استغلال الموارد الاولية المتوفرة في الدول المضيفة و خاصة منها النامية و من ثم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق خدمة اقتصادياتها .
- ضمان و استفلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج الى جانب استغلال فرصة سعة الاسواق التابعة للدول اين يتم احتكار و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط .
- الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة و المتمثلة في الامتيازات الضريبية و الجمركية و ربما الحصول على الامتيازات المالية في شكل اعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية او في شكل قروض ميسرة و هذا ما يسمح بتذليل العراقيل و مختلف العقبات التي تعيق تجسيد هذا المشروع .[1]

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

في مقابل تلك الايجابيات هناك عدة عيوب التي قد تعيق كل من الدول المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر و الدول المضيفة له .

- عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له: تتلخص فيما يلي :

- تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة الصناعة المحلية و ربما حتى حرمانها من عمليا تصنيع جديدة لما يؤدي هذا حتما في المستقبل الى انهيارها وزوالها و من ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين

[1] :فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص52-53 .

الاجانب و السبب يعود الى ان هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون.

- المعارف و التكنولوجيا التي تصاحب الاستثمار الاجنبي المباشر احيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات و المواصفات هذا من جهة و من جهة اخرى قد تكزن التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأسمال قليلة العمالة مما يؤدي الى زيادة حدة البطالة عوض تخفيضها .
- الاستثمار الاجنبي المباشر قد يتسبب فيما يعرف ازدواجية النظام الانتاجي المتبع في الدول المضيفة و ربما استمراريتها حيث يتجلى ذلك في مشاريع استثمارية اجنبية قائمة على اساس استخدامها فنون انتاجية حديثة و عالية ،و مشاريع استثمارية اخرى محلية تستخدم اساليب انتاجية لا ترقى لسابقتها و منه الامر الذي يؤدي الى عدم عدالة توزيع الدخل .
- خطر المراقبة الاجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر ، وخطر توسعها لتصل الى المجالات الاخرى غير الاقتصادية و من بينها مجالات اجتماعية ،ثقافية ،وربما حتى سياسية .[1]

- عيوبه بالنسبة للدول المصدرة له: اما بالنسبة للدول المصدرة له فتتمثل عيوبه فيما يلي :

- في المدى المتوسط و بسبب خروج تدفقات رؤوس الاموال الصادرة من الدول الاصلية لها الى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها .
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة و التي تعيق في مجملها عمليات التوظيف او التصدير او عند تحويل الارباح منها و الى الدول الاصلية المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر .
- الاخطار غير التجارية و المتعلقة بالتصفية الضرورية او الجبرية ،عمليات المصادرة ،التأميم و التي تنجم من فعل اما عدم الاستقرار السياسي، وذلك في الدول المضيفة

[1] :فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص53-54 .

وفي الاخير الاكيد ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له و الدول المصدرة له و ذلك لما يتمتع من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين ، و في ذات السياق للاستثمار الاجنبي المباشر عيوبا ،الامر الذي يدفع بأطرافه الى ضرورة اتخاذ تدابير اكثر فعالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه و التخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

المطلب الثالث :اثار اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية :

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية ان الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة الى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات .

و لكن الفترة الحالية ، اثبتت ان معظم الدول النامية اتجهت الى التنافس لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر و اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدوره الايجابي في تطوير اقتصاداتها الوطنية و فيما يلي سنحاول أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مختلف المستويات الاقتصادية.

الفرع الاول :آثاره على مستوى الانتاج و التوظيف

لقد اشرنا سابقا ان من بين الدوافع الرئيسية لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة هو محاولة التقليل من البطالة و توظيف اكبر قدر ممكن من اليد العاملة مع تكوينها و تأهيلها بأحدث التقنيات التكنولوجية و هذه الاخيرة تساعد على تطوير و نمو الانتاج .

حيث يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة ايجابية على الانتاج و التوظيف و لكن بدرجات متفاوتة من دولة مضيفة الى اخرى ، ففي اقتصاديات الدول النامية قد تكون هناك فرص استثمارية عديدة و لكن الشركات الوطنية لا تستطيع ان تستغل هذه الفرص المتاحة لأسباب تتعلق بضعف امكانياتها المالية و الفنية ، في حين تتوفر لدى المستثمر القدرات الازمة لاستغلال هذه المشاريع لما يتوفر عليه من خبرة ومعرفة بالفنون الانتاجية و التسويقية و بذلك سيكون اكثر كفاءة في تنفيذ المشروعات في الدول المضيفة ، مما يؤدي الى خلف فرص عمل جديدة .

و تختلف حجم المساهمة للاستثمار الاجنبي المباشر في الانتاج و التوظيف بحسب مدخلات الانتاج ذات المصدر الوطني و ليس الاجنبي ، وكذلك العمالة الوطنية و ليست الاجنبية ، أي بحسب حجم القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر الانتاج الوطنية و ليست الاجنبية .[1]

الفرع الثاني :اثره على ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان محاسبي يسجل فيه قيم جميع السلع و الخدمات و المساعدات الاجنبية و كل التعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدية الداخلة و الخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أي ان ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعامل معه .[2]

و يتبين من القراءة الواضحة و المفصلة لتعريف ميزان المدفوعات ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سواء تلك التي ترد الى الدولة او تلك التي تصدرها منها الى الخارج ، هي في مجملها تشكل حركات رؤوس الاموال طويلة الاجل ، و التي يجب على الدولة ان تأخذها بمحمل الجد عبر تسجيل مختلف عملياتها و مختلف تغيراتها كونها جزء من عمليتها الاقتصادية التي تنجزها خلال مدة معينة سنة واحدة مثلا ، و بالتالي تقيد ضمن حساب رأس المال ، هذا الاخير يعتبر من ضمن الحسابات الاخرى التي يتضمنها ميزان المدفوعات .[3]

و من هنا يتمثل الاثر الاول للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للدول المضيفة ، و ينعكس هذا ايجابا على ميزان المدفوعات (حساب رأسمال) للدولة المضيفة و ذلك في حالة لجوء الشركات الاجنبية الى بيع عملاتها الاجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية .

[1]:منصوري الزين ،**آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك ،جامعة الجزائر ، السنة غير متوفرة ، ص 216 .

[2] : عبد الرحمان يسري، **الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية ،مصر ،2001، ص 302 .

[3] :فارس فضيل ،مرجع سبق ذكره ،ص139 .

ومن جهة اخرى يظهر اثر سلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و ذلك في تحويل رأس المال و الارباح [1] و يتجلى ذلك من خلال انه يتسبب في اختلال هذا الاخير في المدى الطويل[2]

و من خلال الجدول التالي الذي يبين لنا مخرجات رؤوس الاموال الناتجة عن تحويل الارباح من الدول النامية المضيفة الى الخارج

الجدول رقم (04) : مخرجات رؤوس الاموال الاجنبية الناتجة عن تحويل الارباح من الدول النامية المضيفة الى الخرج . الوحدة : مليار دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للدول النامية	تحويل الارباح منها الى الخارج
1970	2,2	6,4
1980	5,2	24,1
(1992-1987)مستوى سنوي	28,9	16,8
1993	66,6	23,3
1994	77,9	25,4

فارس فضيل: مرجع سبق ذكره، ص139

ان القراءة البسيطة للجدول اعلاه من الارقام تثبت حقيقة تحويل الارباح من طرف الشركات الاجنبية بطريقة او بأخرى خارج الدول النامية المضيفة و هنا يتجلى اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

[1] :منصوري الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص216.

[2] :فارس فضيل ،مرجع سبق ذكره، ص 140 .

الفرع الثالث : اثره على المحتمل على هيكل السوق المحلي

تتمتع الشركات الاجنبية عادة بوضع احتكاري او شبه احتكاري في اسواق الدول المضيفة و ذلك اما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج اصناف او سلع متميزة لا تتوفر لها بدائل في تلك الاسواق ، او تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدولة المضيفة تكفل لها القيادة السعرية و ذلك بحكم اختيارها لمجالات انتاج تخضع لاحتكار القلة و تتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي .

و بصفة عامة تعد الشركات الاجنبية اقوى اقتصاديا من منافسيها المحليين ، ومن ثمة فإن تلك الشركات لديها القدرة على التعامل مع الممارسات التقييدية المختلفة في الدول المضيفة ،كما يمكن لتلك الشركات التعامل مع العوائق التي تحد من دخول السوق.

الفرع الرابع: اثره المحتمل على السياسة الاقتصادية المحلية

حيث ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد تجذرها في اقتصاديات البلد المضيف تعمل على التأثير في السياسة العامة لبلد المضيف وفق توجيهات و خطط تكون غالبا من حكوماتهم الاصلية ، و بالتالي فإن نشاط هذه الشركات قد يؤدي الى نقص في الاستغلال الاقتصادي و السياسي للدولة المضيفة و لكن بدرجات متفاوتة .

و لعل ذلك يرجع الى ان فرع الشركة الاجنبية بحكم علاقتها التجارية الدولية فإنها تتمتع بالعديد من البدائل غير المتاحة للشركات المحلية ومن ثم فإن الشركات الاجنبية تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيع الشركة الوطنية القيام بها ، كما ان سهولة الحصول على التمويل الازم لها في شكل قروض من مصادر دولية متعددة قد يسفر على ابطال السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلي و الخارجي و الشركات الاجنبية تكون مسؤولة امام سلطتين سياسيتين هما حكومة الدولة المضيفة و حكومة الدولة الام ، وتميل هذه الشركات في الغالب الى حكومة الدولة الام و تخدم مصالحها .

الفرع الرابع : اثره على مستوي التنمية الجهوية

بموجب القوانين التي تصدرها الدول المضيفة و المتعلقة باجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، نجد ان الشركات الاجنبية ، نجد ان الشركات الاجنبية تتمتع بموجبها بامتيازات و حوافز مختلفة قد تخص قطاع الانتاج السلعي او الخدمات في مناطق محرومة او مناطق خاصة وفقا لالتزامات تقرها تلك القوانين ، و بالتالي انطلاقا من دلك يمكن ان يتجلى الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق من المناطق المختلفة الى جانب تهيئتها و انعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ...الخ.

المبحث الثالث :اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر و نصيب الدول النامية منه و اهم العناصر المعوقة له

اصبحت الدول النامية تتسارع و تتنافس فيما بينها لاجت>اب اكبر نصيب من الاستثمار الاجنبي المباشر و هذا راجع الى المزايا التي يحظى بها سواء بالنسبة الدول المصدرة له او للدول المضيفة له و التي ذكرناها سابقا كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر بدأ يأخذ اشكالا تتناسب مع اهدافه لذلك من خلال هذا المبحث سنتطرق الى اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر كما اننا سنلقي نظرة على تدفقاته الى الدول النامية و اهم المشاكل و العناصر المعوقة له فيها

المطلب الاول : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى الدوافع و المحفزات التي تؤدي حدوث الاستثمار و في بحثنا هذا ارتأينا ان نقسمه حسب المعيار اولا ثم حسب الملكية ثانيا[1].

الفرع الاول: اشكال الاستثمار الاجنبي حسب معيار الملكية

- يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر العديد من الاشكال حسب معيار الملكية بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي:

[1] :عيسى محمد الغزالي ، **الاستثمار الاجنبي المباشر- تعاريف و قضايا –** سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد غير متوفر ، السنة الثالثة ،ة2004 ، ص 06 .

- قيام المستثمر الاجنبي بتأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف حيث تقوم بتنفيذ مشروع معين .
- قيام المستثمر الاجنبي بتملك كامل حصص رأس المال او اغلبها في شركة قائمة بالفعل في البلد المضيف .
- قيام المستثمر الاجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر محلي في البلد المضيف .

ان تلك الاشكال هي التي يجرى من خلالها الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل شائع و معروف و التي تبلورت على اساس الملكية و يتم توضيحها في هذا السياق :

1- انشاء فرع جديد :يعني انشاء وحدات جديدة للإنتاج حيث بموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع انشاءه و امتلاك حق الاشراف و التحكم في سير نشاطه و اهدافه ومن ثم تحمل المسؤولية في توفير رأسماله ، و التقنيات التكنولوجية ، و تحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي و الاهداف المسطرة و كل ما يتعلق بنشاطه...الخ. وتسعى الشركات الدولية ايضا في بحثها عن الاسواق الى تصريف فوائض المخزون ، و بغرض التوسع و النمو و تحقيق ارباحا اضافية و التخلص من التكنولوجية المتقادمة ، او التخلص من الضرائب الباهظة في الدولة المقر الرئيسي او غير ذلك ، ويتم ذلك عن طريق انشاء فرع جديد للشركة في دولة اخرى .[1]

2- انشاء شركة ذات الاستثمار المشترك: تأخذ غالبا الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر بفكرة المشاركة في رأس المال الوافد من الخارج فيما يقوم به من استثمارات حيث انه لا توجد في الغالب دولة لم تضع تنظيما اقتصاديا لعمليات نقل التكنولوجية و الاستثمارات الاجنبية ، و يتم حسب مبدأ المشاركة هذا من خلال نص الدولة في قوانينها الداخلية على اهمية و ضرورة المشاركة في رأس المال المشروع و هو ما يسمى بالمشروع المشترك .[2]

[1] :النجار فريد ،**الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ،مؤسسات الشباب الجامعة ، مصر ،2000 ، ص25 .

[2] :ناصر عثمان محمد عثمان ، **ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** ، الطبعة 01 ،دار النهضة العربية ، 2009 ،ص21.

ان الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يقوم على هذا الاساس ، يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوجيه الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الاهداف و ذلك من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة و الامكانيات و الموارد الضرورية ، هي وضع عملي للمشروع عن طريق التحمل المشترك للمخاطر و كذلك مواجهة المنافسة .

3- اقتناء شركة قائمة (موجودة): عندما يقرر المستثمر الاجنبي شراء شركة موجودة اصلا و قائمة بالفعل في الدولة المضيفة ، و بالتالي يتحقق ذلك على الارض الواقع ، فهذا اما يعني ان المستثمر الاجنبي جسد بالفعل استثمارا اجنبيا مباشرا في شكل "اقتناء مؤسسة موجودة".

ان تحقيق هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر في الواقع العملي مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسين هما:

أ- مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى مدى تفضيلات و خيارات حكومات الدول المضيفة من جهة اخرى .

ب-مدى استعداد المستثمر الاجنبي لتحمل الاعباء التي تنجر اصلا عن هذه العملية لكون تلك الشركات قديمة .

4- الاندماج و التملك : يعكس هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر الذي برز في السنوات القليلة الماضية و الذي يقوم على اساس الاندماج و التملك ، دخول المستثمرين الاجانب في مختلف القطاعات الانتاجية منها و الخدماتية ، اين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية ، وكذلك امتلاك حصة من رأس المال الشركة الوطنية من طرف المستثمرين الاجانب .

و نشير هنا الى ان هناك عوامل تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج و التملك وتتلخص هذه العوامل فيما يلي :

- البحث عن اسواق جديدة و من ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها .
- اختراق الاسواق ومن ثم الاستحواذ على موارد المؤسسات الاخرى .
- تقاسم المخاطر.
- حوافز مالية .

كما ان من العوامل الاساسية التي جعلت من عمليات الاندماج و التملك يجري في الدول النامية من خلال تطبيق سياسة خصخصة المؤسسات الحكومية .[1]

وقد اشارت بعض الدراسات الى النتائج الاقتصادية التي تتحقق من اندماج الشركات تكون من نفس طبيعة النتائج التي تتحقق من التكامل الاقتصادي ، الاندماج ترفع الكفاءة الاقتصادية و يخفض التكلفة و يعيد تقسيم العمل على المستوى الدولي و تِدي الى نوع من السيطرة على الاسواق ، ورفع كفاءة العملية الانتاجية و ادارتها معا و فيما يلي شكل يوضح المزايا الاساسية للاندماج . الشكل رقم(01) : المزايا الاساسية للاندماج .

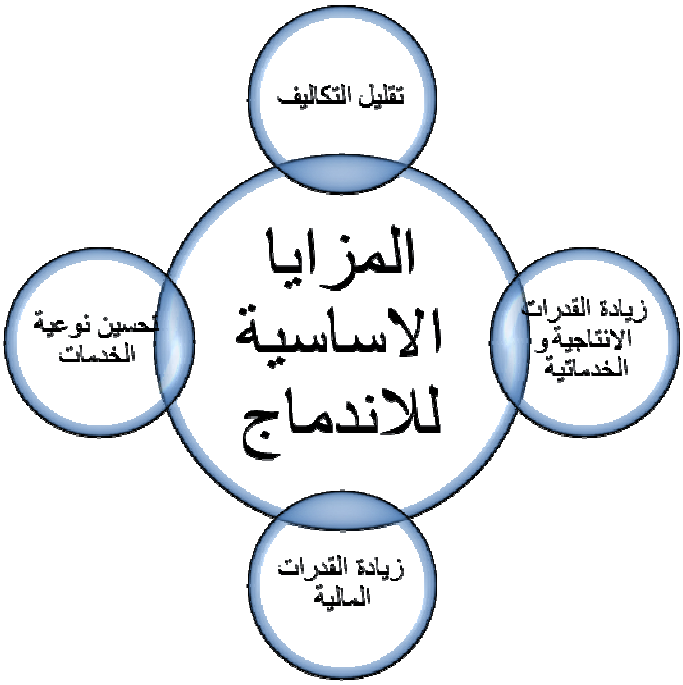

المصدر: اوسرير منور،**الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي** ،مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة، الجزائر، العدد01 ، افريل 2007 ، ص117 .

الفرع الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الغرض منه

يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر عديدا من الاشكال و التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى اليه هذه الاستثمارات و فيما يلي عرض موجز لهذه الاعراض:

[1] :فارس فضيل ،مرجع سبق ذكره،ص29 .

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية :تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية ، المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية و خاصة في مجال البترول و الغاز و العديد من الصناعات الاستراتيجية الاخرى ، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الاولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الانتاج الوسيطية و المواد الاستهلاكية و فيما يلي جدول لاهم الشركات العالمية التي تسيطر على التجارة في العالم :

الجدول رقم (05) : اهم الشركات العالمية التي تسيطر على التجارة في العالم

الترتيب	اسم الشركة	الدولة	المبيعات (مليون $)
01	جنرال موتورز	امريكا	168369
02	فورد	امريكا	146331
03	مجموعة شل	امريكا- هولندا	128174
04	اسون	امريكا	119434
05	تويوتا للسيارات	اليبان	108702
06	وول –مارت	امريكا	106147
07	جنرال الكتريك	امريكا	73179
08	تيبون للاتصالات	اليابان	78320
09	أي-بي-ام	امريكا	75947
10	هيتاشي	اليابان	75669
11	ايه-تي-اندتي	امريكا	74525
12	موبيل	امريكا	72267
13	ديلمر بتر	المانيا	71583
14	البترول البريطانية	انجترا	69852
15	ميتشوبيسي للالكترونيك	اليابان	68147

16	فولكس فاجن	المانيا	66527
17	دايو	كوريا	65160
18	سيمنس	المانيا	63704
19	كريسلر	امريكا	61397
20	نيسان للسيارات	اليابان	59118
21	فيليب موريس	امريكا	54553
22	يونيلغر	امريكا-هولندا	52067
23	فيات	ايطاليا	50509
24	سوني	اليابان	50277
25	نسلة	سويسرا	48932

المصدر: طاهر مرسي عطية ،**ادارة اعمال الدولة** ، الطبعة 02 ،دار النهضة العربية ،مصر، 2001 ،ص246 .

من حلال قراءة للجدول نلاحظ ان اغلب الشركات متعددة الجنسيات ذات اصل امريكي و ياباني هذا راجع الى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذين الدولتين حيث تجعل شركاتها الكبرى تبحث عن اسواق في بلدان اخرى لتنفيذ استثماراتها .

2- الاستثمار الباحث عن الاسواق :يعتبر هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر له غاية و هي ان عوض التصدير من البلد المصدر الاستثمار ، كما ان وجوده فب البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات ، كما ان هناك اسبابا اخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فبها اكثر جدوى مما التصدير اليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار يحل محل الصادرات و انما له اثار ايجابية على الاستهلاك و آثار ايجابية على التجارة ، ومن شأن هذا النوع من الاستثماران يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأسمال فيها ، كما ان له أثار توسعية علة التجارة في مجالي الانتاج و الاستهلاك و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة .

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء :يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزءا من انشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة ، كما يؤدي الى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية في الاستهلاك عن طريق استراد كثير من مدخلات الانتاج ، و قد يؤخذ هذا النوع اشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءا من عملياتها الانتاجية كثيفة العمالة في الدول المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي و بهذه الوسيلة تتمكن الشركة ببلد المضيف من الدخول للأسواق الاجنبية التي لم تكن متاحة لها الدخول اليها بفردها سابقا و ذلك بسبب افتقارها الى شبكة التوزيع و المعلومات و القنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات .

4- الاستثمار الباحث عن اصول استراتيجية :يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث و التطوير في احدى الدول النامية او المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو اثر توسعي على التجارة من زاويتي الانتاج و الاستهلاك ، كما انه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من طرف الدوا النامية و يزيد من صادرات الخدمات و المعدات من البلد المصدر للاستثمار .

المطلب الثاني : نصيب الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الدول النامية اصبحت تتسابق و تتنافس فيما بينها لأجل اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر و محولة استقطاب حصة اكبر من تدفقاته بغية خدمة متطلبات تنميتها ، وانعاش معدلات نمزها الاقتصادي وذلك كله بدافع عوامل اساسية داخلية منها و خارجية دفعت بها الى تغيير نظرتها المجحفة له ، و ضرورة التزامها بإعطاء اهمية كبيرة له و افساح المجال اكثر لدخول الشركات الاجنبية [1]

[1] :فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص194 .

في الثمانيات كان نصيب الدول النامية من اجمالي الاستثمار العالمي 20%، في الفترة 1991-1996 بلغ نصيب الدول النامية 33% بزيادة قدرها 13% بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة 64% في نفس الفترة و في هذا الشأن فقد ارتفع نصيب الدول النامية من 126 مليار دولار في الثمانيات الى 51,8 مليار دولار في النصف الاول من التسعينات و الى 70 مليار دولار عام 1994 وفي نفس السنة هناك 11 الدولة حصلت على اكثر من 76%من اجمالي الاستثمار العالمي و في الفترات 1 975-1980 و 1991-1996 ارتفع نصيب دول الجنوب و شرق و جنوب شرق آسيا بما فيها الصين و الهند من اجمالى الاستثمار الموجه الى الدول النامية من 26% الى 62 % في الوقت الذي انخفض فيه نصيب امريكا اللاتينية من 53% الى 34% ، وحسب تقرير الاستثمار في العالم انتعشت دول امريكا اللاتينية و حصلت على معظم الزيادات في سنوات 1990-1998 و ذلك بنصيب مشابه لنصيب دول شرق آ سيا التي اعتادت الحصول عليه .

ومن هنا نستنتج ان معظم الاستثمار الاجنبي المباشر يتأرجح بين كل من دول شرق آسيا و امريكا اللاتينية هذا من جهة ومن جهة اخرى ، ان بعض الدول حديثة التصنيع مثل الصين و هونغ كونغ و سنغافورة و تايوان ، بدأت تطهر كدول لها وزن في مجال استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر [1].

و مع بداية القرن الواحد و العشرون زاد التدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية من 332343 مليار دولار عام 2005 لينتقل الى 658002 مليار دولار عام 2008 و كما نعلم ان مع خلال نفس العام شهد العالم ازمة مالية (ازمة الرهن العقاري) لذلك انخفض خلال سنة 2009 الى 510578 مليار دولار الى غاية سنة 2010 الذي عرف تحسنا حيث بلغ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية 573568 مليار دولار من اجمالي الاستثمار الاجنبي الوافد الى العالم الذي قدر نهاية سنة 2010 ب 1243671 مليار دولار منها 601906 مليار دولار حجم الاستثمارات الوافدة للدول المتقدمة ، و الجدول الموالي يوضح ذلك .

[1] :رضا عبد السلام ،مرجع سبق ذكره، ص ص107-108 .

الجدول رقم (06) : تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة 2005-2010 .

الوحدة : مليار دولار

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النامية	332343	429459	573032	658002	519578	473568
المتقدمة	619134	977888	1306818	965113	602835	601906
العالم	982593	1461863	1970940	1744101	1185030	1243671

Source :UNCTAD ,WWW .UNCTAD.ORG, 2011,P187

اما الدول النامية التي تستحوذ على اكبر نسبة من استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها فند على رأسها الصين و الهند حيث بلغ اجمالي الاستثمار نهاية سنة 2010 على التوالي 105735 مليار دولار،24640 مليار دولار ،كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى بعض الدول النامية في الفترة 2005-2010

الوحدة : مليار دولار

البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تونس	783	3308	1616	2758	1688	1513
الصين	72404	72715	83521	108312	95000	105735
الهند	7622	20328	25350	42546	35649	24640
تايوان	1625	7424	7769	5432	2805	2492
ايران	3136	1647	1670	1615	306	3617
برازيل	15066	18822	34585	45058	25949	48438
العراق	515	383	972	1857	1452	1426

Source : unctad , world investment report 2011 ,op cit,p197

المطلب الثالث: العناصر المعوقة للاستثمار بالدول النامية

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار الاجنبي المباشر طبقا للبحث الذي قامت به ،على عينة من المستثمرين في الدول العربية الى خمس

مجموعات و من حيث ترتيب اهميتها على اتخاذ القرار الاستثماري ، و يمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية ، باعتبار ان الدول العربية جزءا من الدول النامية ، وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الاولى :

- عدم الاستقرار السياسي .
- البيروقراطية الادارية و صعوبة التسجيل و الترخيص .
- عدم وضوح و استقرار قوانين الاستثمار .
- عدم ثبات و تدهور سعر الصرف و العملة المحلية .
- القيود المفروضة على تحويل الارباح للخارج .
- عدم توافر الكفاءات الانتاجية لتشجيع الاستثمار .

- المجموعة الثانية :

- عدم توافر مناخ استثماري ملائم.
- عدم توافر النقد الاجنبي .
- صعوبة التعامل مع الاجهزة المعنية بالاستثمار .
- صعوبة التنقل و الحصول على تأشيرات الدخول .
- عدم توافر الايدي العاملة المدربة .
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح الاستثمار .
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار .

- عدم توفر شريك محلي من البلد المضيف .[1]
- عدم وضوح الرؤية في تحديد الحكومة لأهدافها و اعادة ترتيب اولوياتها بالنسبة للمشروعات التي تريد تشجيعها لخدمة خططها التنموية .[2]

- المجموعة الثانية :

- عدم توفر البنى الهيكلية و عناصر الانتاج .
- عدم توفر الاستقرار الامني .
- ازدواجية الضرائب و ارتفاع معدلات الضرائب .
- ارتفاع معدلات التضخم .
- تسلط السلطة الحكومية .
- عدم توفر خرائط استثمارية .

- المجموعة الرابعة :

- غياب الدعم المادي و المعنوي من قبل البلد المضيف.
- محدودية السوق المحلية و عدم تواف فرص استثمارية .
- احتكار القطاع العام لمعظم الانشطة الاقتصادية .
- عدم توافر انظمة مصرفية متطورة .
- تفشي الرشاوي و الفساد .

[1] :عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط، جامعة الجزائر ،2004 ،ص72 .

[2] :محمد محمد احمد سويلم ،**الاستثمارات الاجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون و الفقه الاسلامي** ،الطبعة 01،مطبعة القدس، 2009،ص189 .

- غياب التكامل الاقتصادي العربي .
- القيود المفروضة على رأس المال .

- المجموعة الخامسة :

- عدم توافر بنوك المعلومات .
- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار .
- عدم تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار .
- عدم وجود سوق مالية متطورة .
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية .
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية .
- عدم وجود سوق منظمة للاوراق المالية .
- عدم كفاية الحوافز الاستثمارية الوافدة .

وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متعددة ،مرتبطة بالمناح الاستثماري منها وجهة نظر المستثمر الى توفر مناح استثماري مناسب لاستثماراته ،دون دخول في مشاكل مع الدول المضيفة للاستثمار . هناك وجهة نظر الدولة المضيفة حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد و التكاليف و هناك وجهات نظر اخرى ، ترتبط بالمناخ الاستثماري مثل وجهة نظر الدول المرتبطة بصورة من التكامل مع الدول المضيفة او مع الدول المستثمرة ، كما ان هناك وجهات نظر اطراف اخرى مثل الدول المجاورة .[1]

[1]:عبد القادر بابا ،مرجع سبق ذكره ،ص ص ص72-73-74 .

خلاصة الفصل :

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية, المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير.

و قد تجلّى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته و ماهيته و محدّداته و هذا ما يؤكّد حقيقة أنّه ظاهرة اقتصادية معقّدة الجوانب إلاّ أنّه من جانب أخر تجلّى التوافق بينهم جميعا على أنّه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى .

لاشك إذن إن الاستثمار الاجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، إلى جانب أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و استراتجيات الشركات الأجنبية.

ومن جهة أخرى، إنّ الاستثمار المباشر الأجنبي من حيث التدفقات و مختلف توجّهاته تحكمها في الواقع محدّدات رئيسية، فهي تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوافر لأجل أن يكون هذا الاستثمار المباشر الأجنبي فعّالا سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للشركات الأجنبية و على رأسها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية أو قناة رئيسية لتجسيده.

و أخيرا الحقيقة التي نمليها هنا هي أن الاستثمار الاجنبي المباشر شكّل محورا من محاور اهتمام المفكرين و الخبراء و الدول و من بينها الجزائر التي اصبحت تعطي للاستثمار الاجنبي المباشر اهمية تجعلها تهتم به و تتبع سياسة الاستثمار في الجزائر و هذا الذي يشكل المحور الاساسي في الفصل الثاني .

تمهيد الفصل

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الاجنبي المباشر بمستوى فعالية مناخه الاستثماري ،هذا ما يبرز التباين الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة و بين البلدان النامية فيما بينها ، ان الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية ،التنظيمية ، الاقتصادية ،السياسية و الاجتماعية . و عليه ينبغي لدول العالم المختلفة ان تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة للاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا و المعرفية العلمية التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر و تستخدمها للنهوض باقتصاداتها لأنها تملك جميع مؤهلاتها البشرية و الاقتصادية .

لقد ارتبط تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال الى حد الآن بعاملين اساسين الاول يتمثل في الظروف التي شهدها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية و الت يكان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الاجنبي المباشر ، اما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدتها الجزائر على المستوى الاقتصادي و التغيير الذي عرف النهج الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق و الانفتاح على الاسواق العالمية و الذي نتج عن ظهور استراتيجيات تنموية جديدة .

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل ان نتطرق الى السياسة الاستثمارية في الجزائرية و ذلك من خلال سن التشريعات القانونية ووضع جهاز اداري محكم يرعى التطور الاستثماري في الجزائر كما نتطرق ايضا الى تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و مختلف الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الاطراف من اجل تعزيز العلاقات في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الاول :الاطار القانوني لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يعتمد على القطاع العام و المؤسسات العمومية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و اعادة بناء الاقتصاد الجزائري ، و اعتمدت على مواردها الداخلية في تمويل المشاريع الاستثمارية و المتمثلة اساسا في المحروقات التي تشكل 98,5% من الصادرات الوطنية ،ومن ثم لم تلجأ بالتصريح قانونيا على القطاع الخاص باعتباره قطاع مستغل و لم تعطى الاولوية للاستثمار الخاص و لكن بعد نقص نوارد الدولة من جراء انخفاض اسعار البترول عمدت الى تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية منها و الاجنبية بوضع القوانين الملائمة لذلك .[1]

المطلب الاول : قوانين الاستثمار الاجنبي قبل سنة 1990

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات و تغيرات تماشيا مع الاوضاع الاقتصادية و الظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات ،حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات و اصلاحات اقتصادية و مالية هامة من بينها اصدار قوانين لتشجيع المستثمرين ، و فتح الابواب الموجودة امامهم و انشاء هيئات مكلفة بدعم و ترقية الاستثمار .

الفرع الاول : فترة الستينات

اولا : قانون الاستثمار الصادر في 1963

كان موجها لرؤوس الاموال الانتاجية الاجنبية اساسا و قد حولتهم ضمانات ما هو عام و ما هو خاص يجمع المستثمرون و منها ما هو خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية و تكمن هذه الضمانات :

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين و الطبعيين الاجانب .
- حرية التنقل و الاقامة بالنسبة للمستخدمين و المسيرين في هذه المؤسسات .

[1]: دحماني مناد ، صديقي سعيد ، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التنمية ، دراسة تحليلية لحالة الجزائر في الفترة (1995-2005)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير و اقتصاد مؤسسة ، المركز الجامعي البويرة ، 2010/2009، ص35 .

- المساواة امام القانون لاسيما المساواة الجبائية.

و هناك ضمان نزع الملكية ، كما ان هذا القانون منحة امتيازات خاصة بالمؤسسات المعقدة في المواد 08-14-31 .

لم قانون الاستثمار الصادر في 1963 تطبيقا و هذا راجع للتشكيك في مدى مصداقيته و عدم مطابقته للواقع ، اذ ان الجزائر كانت تقوم بالتأميم كما ذكرنا سابقا ، و قد اظهرت نيتها في عدم تطبيقه ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي سلمت لها ، و تداركا لمساوئه صدر قانون آخر للاستثمار في سنة 1966 .

ثانيا : قانون الاستثمار الصادر عام 1966

رمز هذا القانون على مبدأين اساسين هما [1]:

المبدأ الاول :ان الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية المقررة من طرف الدولة و القطاعات الحيوية، اما لرأس المال الوطني و الاجنبي يمكن له ان يستثمر في القطاعات الاخرى و هذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من طرف السلطات الادارية ، و يمكن للدولة ان تكون لها مبادرة الاستثمار اما عن طريق الشركات المختلطة او عن طريق اجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة .

المبدأ الثاني : يتعلق بمنح الضمانات و الامتيازات التي تخص الامتيازات التي تخص الاستثمار الاجنبي ، و يكون النظام الجاري للامتيازات و الضمانات نتيجة للاعتماد و الترخيص و فيما هناك ما يخص اجراءات الاعتمادات :

- الاعتمادات الممنوحة من قبل امانة اللجنة الوطنية للاستثمار و الخاصة بالمؤسسات المتوسطة .

الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية تبعا لرأي اللجنة الوطنية للاستثمار .

[1]: قانون رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15، المتضمن لقانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 1966/09/18 ، العدد 120 .

اما فيما يخص الضمانات فتكون كذلك على اساس الاعتمادات و تكون كما يلي:

- المساواة امام القانون و لاسيما المساواة الجبائية ،
- تحويل الاموال و الارباح الصافية ،
- الضمان ضد التأميم و في حالة قرار التأميم يؤدي هذا الى تعويض يتم خلال تسعة اشهر يساوي تعويض القيمة الصافية للأموال المحولة للدولة .
- **الفرع الثاني : فترة الثمانينات**
- في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 1982/09/28 اكدت الجزائر نيتها في تبني شكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المتمثل في الشركات المختلطة .

و يوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الاجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة ، في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22)و تستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز المختلفة ، و التي يمكن اجمالها في الاعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5سنواتى ، و من الضريبة على الارباح الصناعية و التجارية لمدة 03 سنوات المالية الاولى ، و كذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الاجنبية كالحق في المشاركة في اجهزة التسيير و القرار و ضمان حق التحويل [1].

و كشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على انشاء شريكتين مختلفتين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي ، و لم يتغير الوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 13/86 حيث بقي هذا الاخير حبرا على ورق ، الى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة على مستوى القانون بمجهودات في جذب الاستثمارات خاصة الاجنبية ، و التي وصل العدد الى اكثر من 30 عقدا في قطاع المحروقات وربما يفسر هذا النجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الاخرى من حيث المزايا التفضيلية [2] ، و الملاحظ على التشريعات انها تنطوي تفرقة اقتصادية و قانونية بين المستثمر الاجنبي و

[1]: قانون رقم 82-13 المؤرخ في 1982/08/28 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، المؤرخ في 1982/08/31 .

[2]: الجيلالي عجة ، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار** ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2006 ، ص321 .

المحلي هذا من جهة ، و العام و الخاص من جهة اخرى ، و هذا الى غاية التسعينيات مع صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990.

المطلب الثاني : قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر بعد 1990

اهم ما ميز هذه الفترة هو الوضع السيئ الذي شهدته الجزائر من حلال عدم الاستقرار السياسي و الامني و الاختلالات الهيكلية التي عان منها الاقتصاد الوطني ، رغم هذه الاوضاع التي تميزت بها هذه المرحلة سن قوانين و كمراسيم لتشجيع الاستثمار كما يلي :

الفرع الاول: سنوات التسعينات

اولا : قانون النقد و القرض 10/90 :

صدر القانون في 14 افريل 1990 ، فهو يهدف الى اضفاء الاهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري[1] ، بالإضافة الى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الاجنبية على مستوى بنك الجزائر ، كما اسند لمجلس النقد و القرض مهمة اصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة ، ومنه فإن قانون النقد و القرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار لكن له علاقة به ، فهو منظم لسوق الصرف و حركة رؤوس الاموال .

و جاء هذا القانون بعدة مبادئ وهي كالتالي[2]:

- ✓ مبدأ حرية الصناعة و التجارة .
- ✓ مبدأ عدم التمييز بين المستثمر الوطني و الاجنبي على اساس مبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات .
- ✓ مبدأ تبعية الاستثمار للسياسة النقدية و المالية للبنك .
- ✓ مبدأ التمييز بين المقيم و غير المقيم.

[1]: دحماني سامية ، **تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، العشرية 1988-1998** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص194 .

[2]: الجيلالي عجة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 439-440 .

ثانيا : المرسوم التشريعي رقم 12/93 :

جاء هذا المرسوم التشريعي بعد 03 سنوات من صدور قانون النقد و القرض ، وهو يبين الارادة الواضحة للدولة من اجل ترقية الاستثمارات ، وكذلك تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، حيث احدث عدة تغييرات و بذلك فخو يرتكز على ما يلي[1] :

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء.
- اعفاء القطاع الحاص الوطني و الاجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة ، فأصبح يتم الاقتصاد على التصريح بدلا من الاجراءات الموافقة التي كانت من قبل .
- منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار في كل القطاعات للإنتاج السلع و الخدمات ماعدا القطاعات الاستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات حيث انها فتحت المجال للمساهمة و الشراكة في المشاريع نظرا لحاجة الدولة الى الاستثمار في هذا القطاع.

ان اهم ما ميز قوانين و مراسيم هذه المرحلة هو اعطاء الاولوية للقطاع الخاص على عكس المرحلة السابقة و ما اخذ هذه القوانين و المراسيم من وجهة نظرنا انها كانت جزئية ، و الدليل على ذلك التعديلات التي حدثت فيها .

ثالثا : قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993

صدر هذا القانون بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر و ترتكز فلسفة هذا القانون على:

1- انهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص و العمومي من جهة ، و المستثمر المقيم و غير المقيم من جهة اخرى مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين و غير المقيمين .
2- عدم فرض شكليات ثقيلة و معقدة بهدف تسهيل الاستثمار و اجراءات عقد الاستثمار في الجزائر .

[1]: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 ، المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/18 .

3- تحديد هيئة وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات ، تتكفل بتدعيم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية .

4- التأكد من ضمانات التحويل (رأس المال و الارباح) و الضمانات المتعلقة باللجوء الى التحكيم الدولي و ذلك وفق الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال .

5- وجود انظمة محفزة :النظام العام ، الانظمة الخاصة ، و نظام المناطق .

- مبادئه :

جاء هذا القانون بعدة مبادئ و هي كالتالي :

- مبدأ الشفافية و التناسق :يقصد بها ان المعلومات المتعلقة بالاستثمار و محيطه ، يجب ان تكون متوفرة بصفة عادية دون تمييز و دون تكلفة لجميع المستثمرين الاجانب.
- مبدأ الاستقرار : و له دور هام في ترقية العلاقات الاقتصادية و السياسية للبلد مع العالم الخارجي نتيجة لوجود مخاطر يمكن ان تهدد استقرار و ترقية الاستثمار الاجنبي (مخاطر الحروب و العملة الصعبة ...الخ).
- مبدأ سهولة حركة رأس المال: هذا المبدأ مرتبط برأس المال و قد تم ادماجه من اجل ضمان حرية تنقل و تحويل رأس المال و العوائد الناجمة عنه بالارتباط مع العالم الخارجي .

- اهدافه :

تتمثل اهداف القانون 12/93 فيما يلي :

يهدف قانون ترقية الاستثمارات اساسا الى تحفيز و زيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية ، و تعبئة رؤوس الاموال الوطنية ، بالإضافة الى هدف اعادة بعث الالة الاقتصادية و خلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الاجنبية بكيفية تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي ، و خلق مناصب عمل جديدة ، و الغاية المنشودة من ذلك كما هز معروف هي الرشادة الاقتصادية و التسيير العقلاني للاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته و فروعه ، كما ان اهداف قانون ترقية الاستثمار تسجيع قدوم المستثمرين ، بأن يوفر لهم حوافز جبائيه و مالية و جمركية كافية و امن قانوني خاص .

-كما تجدر الاشارة الى ان هناك نوعين من النشاط لا يخضعان الى احكام قانون الاستثمار هذا و هما : نشاط البحث و التنقيب في قطاع المحروقات و النشاط في ميدان الابحاث المنجمية ، فالمادة 49 من القانون تنص على انه تلغى جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات ، و اهم ما يميز هذا القانون انه لا يشجع فقط على خلق نشاطات جديدة لكنه ايضا يغطي اهمية كبيرة للاستثمارات الجاري انجازها في ظل هذا النظام التشريعي و التنظيمي القائم[1]. المادة 45 تنص على ما يلي :(يمكن للاستثمارات الجاري انجازها عند صدور هذا المرسوم التشريعي ان تستفيد منه احكامه).

الفرع الثاني : مرحلة ما بعد سنوات التسعينات

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي و الامني و تحسن في الاوضاع الاقتصادية ، مما استلزم مواكبة هذه الاوضاع الجديدة بصدور قوانين و مراسيم و الاوامر تدخل كلها في عمق الاصلاحات و قد مست كل القطاعات بدون استثناء ، و من التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي :

اولا : الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

جاء هذا الامر المتعلق بتطوير الاستثمار من اجل اعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر ، و ذلك بعد النتائج السلبية التي خلفه المرسوم التشريعي رقم 12/93 .حيث ان التجربة دلت على بعض النقائص و القصور فيها طالما انه لن يحقق ما كان منتظرا منه ، رغم الضمانات و الحوافز التي قدمت فيها .

اذ بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بلغ عددها 48 ملفا من سنة 1993 حتى سنة 2001 ، تم تجسيد 10% منها فقط .

لذلك جاء الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز و تشجيع على المزيد من الاستثمارات و يتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مآخذ .

[1]: محمد يوسفي ، **مضمون و اهداف الاحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات** ، مجلة المديرية الوطنية للإدارة ، مركز التوثيق و البحوث الادارية ، الجزائر ، العدد 02 ، 1999 ، ص55، ص75 .

و من الحوافز الاضافية و الضمانات ضمن الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ، نجد ان بنود القانون الجديد تضمنت العديد الحوافز الاضافية كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق و توضيح بنوده بشكل قاطع و ارتكز القانون الجديد على مبادئ اساسية اهمها [1]:

- اقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و الغاء أي نوع من التصريح السابق ؛
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات ؛
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال ايجاد اطار يتولى التعامل مع المستثمرين وهو يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد في اهم المدن الجزائرية .

و يبدي الملاحظون املا كبيرا على هذا القانون لما له من ميزات متحددة في تشجيع الاستثمار و تتمثل الاهداف التي جاء بها في :

1- تحفيز و زيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية ؛
2- تعبئة رؤوس الاموال الوطنية و الاجنبية ؛
3- خلق مناصب شغل ؛
4- اعادة بعث الآلية الاقتصادية ؛
5- زيادة التصدير خارج قطاع المحروقات؛
6- تدعيم دور القطاع الخاص الوطني و الاجنبي و زيادة فعالية في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني؛
7- تحقيق توازن جهوي في المشاريع الاقتصادية .

كما يسعى الى تسهيل نظام الاجراءات و مرافقة المشاريع من اجل تحقيقها في اقرب الآجال و تجميع كل المؤسسات المهتمة بالموضوع في هيئة واحدة هي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يكون لها تمثيل على المستوى الجهوي، كما تم الغاء كل تمييز بين الاستثمار العمومي و الخاص

[1]: الامر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2001/08/23 ، العدد 47 ، ص194 .

المحلي او الاجنبي ، كما نص في المادة الرابعة منه على حرية الاستثمارات مع احترام التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة .

و قد صدر هذا الامر بعد سلسلة من النقاشات و الملتقيات بمشاركة الاجانب من عدة دول و هذا للاستفادة من تجاربهم في مجال تشجيع الاستثمار ، و تم عدة لقاءات مع مستشارين من المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و من اعضاء النقابات العمالية حتى يتم اعطاء تصور حول الفلسفة العامة للقانون الجديد.

الفرع الثالث : الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006

جاء الامر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 يعدل و يتمم الامر رقم 01-03 و يتضمن هذا الامر مجموعة من التعديلات و التتمات يمكننا ذكر اهمها فيما يلي :

- ❖ تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة ، و تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها ، و تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الامر قبل انجازها الى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- ❖ تستفيد الاستثمارات ذات الاهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة تحت اشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار ، و تحدد الاستثمارات ذات الاهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.
- ❖ ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمارات و يوضع تحت سلطة و رئاسة الحكومة ، كما يكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجيات الاستثمارات و سياسة دعم الاستثمار ، و بالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 ، و بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ احكام هذا الامر .

❖ تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة و مساعدة المستثمرين و كذا جمع المعلومات الاحصائية المختلفة[1] .

المبحث الثاني: الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

فيما يتعلق بالتطورات المؤسسية المتعلقة بتنظيم الاستثمار و توجهيه لجأت الجزائر الى استحداث اطار هيكلي فعال يتولى مهام تذليل كل العقبات التي من شأنها ان تعيق المستثمرين و بالخصوص الاجانب، و تسهيل عملية الترخيص للاستثمارات و متابعتها و الحرص على تنفيذ بنود و التشريعات بخصوص منح المزايا و الضمانات و اتخاذ اساليب اكثر فعالية لإعلام المستثمرين الاجانب بفرص الاستثمار و النشاطات التي يمكن الاستثمار فيها و السهر غلى تنفيذ كل الالتزامات سواء من جانبها او تلك التي يتعهد بها المستثمرون الاجانب و تدعيما للاطار القانوني للاستثمار تم انشاء هياكل ادارية لمساندة و تطوير الاستثمار [2].

المطلب الاول : وكالة دعم و ترقية الاستثمارات APSI

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم **93- 05** المؤرخ في **05** أكتوبر **1993** المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعها ، و تضمن المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415هـ صلاحيات الوكالة ، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر لا يسما بعد إنشاء الشباك الوحيد و تتمثل مهامها أساسا في :

- تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ؛
- تضمن ترقية الاستثمارات و تنفيذ كل التدابير التنظيمية ؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها ؛

[1]: دحماني مناد ، صديقي سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص44،43 .

[2]: منصوري الزين ، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، العدد 02 ، ماي 2005 ، ص ص134-135 .

- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار؛
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار؛
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار و إحصائه ؛
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
- تنظيم ندوات، ملتقيات و أيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه ؛
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار؛
- الاعتماد على خبرات و أجهزة الشباك الوحيد و تشغيل أجهزة تنسيقية في تقييـــم و متابعة إنجاز المشاريع و هذا بقيامها بما يلي :
- بنك معلومات حول إمكانيات الاستثمار في البلاد.
- قنوات للإعلام الوطني و العالمي.
- خبراء اختصاصين محليين و أجانب

و التي تحولت فيما بعد إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص" وكالة " و هي حسب المادة 21 منالأمر01-03مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

تتولى الوكالة ، في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها ؛
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- تسير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 01-03؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛

- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار؛[1]
- تقدم كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غـير المقيمين و تبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب و المزايا و الحوافز المطلوبة و هذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب ،تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها[2].

و في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها ، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه.
كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي و الخدماتي و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة و في غاية التعقيد.
- يبين قرار الوكالة ، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح إياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هياكل و أجهزة تعمل على تجسيد دعم و تطوير الاستثمارات و هي : الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.
و تحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب في الخارج و مكان تواجدها عن طريق التنظيم.
ما يلاحظ على نشاط و مهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل و الإمكانيات لتطوير و ترقية الاستثمار (موقع الكتروني ديناميكي، دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة و فعلية...).

المطلب الثاني :المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

و هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة و يتولى المجلس بالخصوص المهام التالية :

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها ؛

[1]: نفس المرجع السابق ، ص 134.
[2]: بلعوج بولعيد ، **معوقات الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 04 ، ص 76 .

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة ؛
- تحديد المناطق ذات الاولوية في الاستفادة من الامتيازات ؛
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه؛
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها؛
- عقد دورات لدراسة المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 01-03 فهو مكون من أكبر وصايــة للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) و يترأسه رئيس الحكومة.
و هذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين، و لكن في الواقع هناك صعوبة كبيرة في تطبيق التشريعات و في منح الحوافز للمستثمر[1].

المطلب الثالث : الشباك الوحيد اللامركزي و الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (MDCGCPPI)

من اجل تدعيم شبكة المؤسسات المكلفة بمراقبة و تطوير الاستثمار في الجزائر قامت الدولة بوضع الشباك الموحد و ايضا وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة المساهمة و ترقية الاستثمار .

[1]: منصوري زين ، مرجع سبق ذكره ، ص134 .

الفرع الاول : الشباك الوحيد اللامركزي

من اجل التخلص من المتاعب و البيروقراطية و تسهيل الاجراءات الادارية امام المستثمرين المحليين و الاجانب تم انشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية .

الشباك الوحيد اللامركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي و انشأ على المستوى الولاية ،هو يشمل الى جانب اطارات الوكالة ، ممثلين عن الادارات التي تتدخل في وقت او لآخر في سياق الاستثمار بما ذلك الاجراءات المتعلقة بما يلي :

- تأسيس و تسجيل الشركات ؛
- المرافقات و التراخيص بما في ذلك اصدارات تراخيص البناء ؛
- المزايا المتعلقة بالاستثمار .
- على هذا النحو هو مكلف ايضا باستقبال المستثمرين ، بعد تلقيه تصريحاتهم ، اقامة و اصدار شهادات الايداع ، و قرارا منح المزايا .

دوره :

دوره هو تسهيل و تبسيط الاجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة و تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، لهذا الغرض ممثلو الهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم ،كل الوثائق المطلوبة و الخدمات الادارية المرتبة بإنجاز المشروع الاستثماري ، و يكلفون زيادة على هذا ، بالتدخل لدى المصلح المركزية و المحلية لإداراتهم او هيئاتهم الاصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي تلاقي المستثمرون . من اجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد اللامركزية و جعله اداة حقيقية للتبسيط و التسهيل اتجاه المستثمرون يتم ادحال تعديلات جديدة ، و هذا لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز و تطوير المشروع الاستثماري .

الخدمات المقدمة من طرف الشباك لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة و لكنها تمتد الى الانتهاء من جميع الاجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة و اتخذ القرار .

تشكيلته:

يضم الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها و كذلك ممثلين مكاتب ادارية التالية :

الجدول رقم (08) : الشباك الوحيد اللامركزي ، الهيئات و الخدمات المقدمة

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ، توجيه تسليم ملف لإيداع تصريحات منح الامتيازات
السجل التجاري	المركزي الوطني لسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية و الإيصال المؤقت لسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية و تسليم قرار حجز العقار

العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب إعلام حول القوانين و التشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات و محاضر مداولة هياكل التسيير و الإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير التي المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2010

و بالإضافة إلى هذه الهياكل هناك أجهزة و هياكل أخرى لها علاقة بالاستثمار منها :

- الهياكل التقنية المختصة لدعم و متابعة إنجاز المشاريع،
- شبكات معلوماتية وطنية و دولية،
- صندوق لدعم الاستثمار،

- حافظة عقارية للمستثمر،
- مساهمة خبراء و مختصين وطنيين و أجانب،
- إرادة في خدمة المستثمرين و التنمية الوطنية.

- يخضع التماس خدمات الشباك لإدارة المستثمرين بإنشاء ايداع تصريح بالاستثمار و طلب المزايا ، يكون ممثلوا المزارات و الهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا و مخولين لتقديم الخدمات الادارية المباشرة ، كما توفر الوكالة في اجل اقصاه 60 يوما بناءا على تفويض الادارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من اجل انجاز الاستثمار و ذلك ابتداءا من تاريخ الايداع القانوني لتصريح الاستثمار و طلب الامتياز [1] .
- و في هذا السياق تحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤخرا سبعة (07) شبابيك الوحيدة اللامركزية جديدة في سبعة ولايات من الجنوب و الخضاب العليا و هذا في اطار توسيع شبكتها عبر التراب الوطني و يتعلق الامر ب: تمنراست ، تندوف ، البيض ، النعامة ، عين تيموشنت ، مسيلة ، ام بواقي ،و اشارت الوكالة الى ان وضع هذه الشبابيك يسمح للمقاولين بالاستفادة من الحوار و التسهيلات فيما يخص تصريح و معالجة ملفاتهم حول الاستثمار و تنمية هذه الولايات و، و تمثل الشبابيك الموحدة اللامركزية و التي يبلغ عددها حاليا 27 على المستوى الوطني بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عامل دعم و ادارة مهمة[2] .

الفرع الثاني : الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار(MDCGCPPI)

تقوم بالمهام التالية :

- تنسيق الانظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة ؛
- اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار .

[1]: بلعوج بولعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

[2]: جريدة المجاهد ، نقلا عن موقعا الالكتروني ، www . elmoujdahid .com ، تم الاطلاع يوم 2012/01/18 ، على الساعة 20:25 .

المبحث الثاني : تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر من اجل ترقيته .

تعرف الجزائر وتيرة متسارعة في ميدان الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان فيمته في تزايد مستمر ، و ما يلاحظ في السنوات الاخيرة دخول قطاع الخدمات في المراتب الاولى بعد النفط هذا الاخير الذي يعرف سيطرة كاملة على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، و اذا كانت الشركات الامريكية و الفرنسية و البريطانية هي المسيطرة على الاستثمارات النفطية فإن الشركات العربية قد رمت كل ثقلها على الاستثمار في قطاع الخدمات و هذا حسب الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للوطن [1] .

و من اجل استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمار الاجنبي المباشر راحت الجزائر توقع عدة اتفاقيات مع عدة جهات من اجل بلوغ الاهداف المنشودة و لذلك من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم اهم الفترات التي مر بها الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع عرض اهم الاتفاقيات الموقعة في هذا المجال .

المطلب الاول : تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الاجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد ، لذلك يمكن ندرج بعض الاحصائيات حول مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2005 من خلال الشكل التالي:

[1]: بريش السعيد ، **تداعيات المشروع الاوروميتوسطي على التكامل في الوطن العربي من خلال التجربة الجزائرية** ، مجلة الاقتصاد المعاصر ، العدد 01 ، الجزائر ، افريل 2007 ، ص 185 .

الشكل رقم (02) : تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-1980)

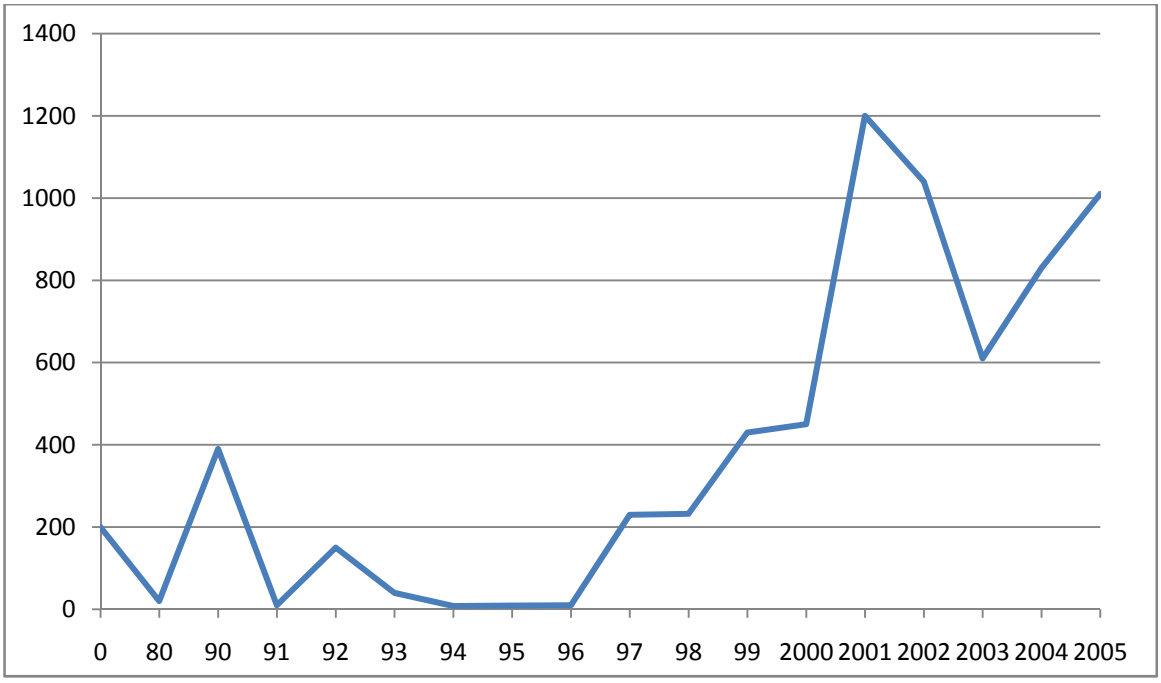

المرجع: ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 04

يظهر لنا الشكل السابق الجزائر حققت مستويات مقبولة من الاستثمارات خلال السنوات الاخيرة وذلك راجع الى المجهودات التي تقوم بها الجزائر بغية تحفيز الاستثمار الاجنبي و قدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية و جبائية للمستثمرين دو التمييز بين المستثمر المقيم و غير المقيم ، ثم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي و من اجل ذلك سنستعرض الفترات التالية :

الفترة الاولى : من سنة 1993 الى سنة 1993

تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الاجنبي ، و يرجع السبب الى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر و، وعلى جميع الجوانب الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية ، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم ازمة الديون الى درجة تفوق امكانية السداد

المتاحة مما اجبر السلطات الجزائرية الى اعادة جدولة الديون الخارجية و الجدول الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1993-1995 .

الجدول رقم (09) : تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1993-1995 .

الوحدة : مليار دولار

شكل الدين	1993	1994	1995
متوسط و طويل الاجل	25,024	28,850	31,317
قصير الاجل	0,700	0,636	0,256
الاجمالي	25,724	29,486	31,573

المرجع : محمد عقاب ، جلول لكلو ، **المديونية الخارجية و اثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر لفترة (1970-2008)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص مالية و حساب المخاطر ، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، جوان 2009، ص66 .

نلاحظ من خلال الجدول ان مستحقات الدين في الاجل الطويل ارتفع من 25,024 مليار دولار في سنة 1993 الى 31,317 مليار دولار خلال سنة 1995 ، اما قصير الاجل فنلاحظ انه في انخفاض من 0,256 مليار دولار في سنة 1993 الى 0,636 مليار دولار سنة 1994 ثم 0,256 مليار دولار سنة1995 ، ما يفسر عملية التحكم النسبي في معالجة الديون قصيرة الاجل و ذلك نظرا للتحسن عائدات الجزائر من صادرات المحروقات[1] .

كما كان لتدهور الاوضاع الامنية و عدم الاستقرار السياسي الاثر السلبي على قدوم المستثمرين الاجانب و الجدول الموالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (1993-1995).

[1]: محمد عقاب ، جلو لكلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

الجدول رقم (10) : حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (1993-1995)

الموحدة : المليون دولار

السنة	1993	1994	1995
حجم التدفقات	13	15	05

المرجع : من اعدادي بالاعتماد على المرجع التالي

فارس فصيل، **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و معوقاته في الجزائر**، مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد01 ، الجزائر، افريل2007، ص215 .

الفترة الثانية : من سنة 1996 الى سنة 2000

تميزي هذه الفترة بعودة الاستثمارات للجزائر و تراوحت قيمتها بين 260 و 507 مليون دولار توجهت اغلبها الى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة في القطاعات الاخرى ، كما انها بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الاجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة ، فقد بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه للمغرب مثلا سنة 1997 اربعة اضعاف ما توجه للجزائر في نفس الفترة .

الفترة الثالثة : من سنة 2001 الى سنة 2005

تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث تجاوز عتبة المليار دولار سنوات 2001 ،2002، 2005 ، و يشير تقرير "الانكتاد" حول الاستثمار في العالم ان الجزائر احتلت المرتبة الثالثة افريقيا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2002 و يرجع اسباب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار الى ما يلي :

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات و الذي تهيمن عليه الشركات الامريكية و الفرنسية و البريطانية ،
- بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية و فيما يلي جدول يبين النتائج التي حققتها شركة اوراسكوم المصرية في مجال تسويق الهاتف النقال في الجزائر .

الجدول رقم (11) : بعض النتائج المحققة لشركة اوراسكوم في الجزائر

البيان / الشركة	سنة2003		سنة2004		عدد المشاركين الغاية اوت2005
	رقم الاعمال	نسبة من PIB%	رقم الاعمال	نسبة من PIB%	
اوراسكوم	22,15 مليار دينار	0,44	55مليار دينار	0,92	6649591

Source : Benachenhon abdellatif ,**les nouveaux investisseurs** , alpha dising , Algérie , mai 2006 , p51 .

بعد شراء شركة اوراسكوم للاتصالات رخصة استغلال الهاتف النقال بمبلغ 737 مليون دولار [1] سنة 2001 و الذي اعتبرها الرجل الاول في مجمع اوراسكوم المصري نجيب ساوريس مغامرة و لكن بعد العمل في الجزائر ارتفع رقم اعمال الشركة الى 22,15 مليار دج و ما يمثل 0,44% من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر نتيجة زيادة عدد المشاركين ، و في سنة 2004 فقد ارتفع رقم اعمال الشركة بشكل قياسي حيث بلغ 55 مليار دج و ما يمثل 0,92%من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة عدد المشاركين الى غاية اوت 2005 الى 6649591 مشترك .

الفترة الرابعة : من سنة 2006الى سنة 2010

خلال هذه الفترة بدأت الدولة الجزائرية في توظيف طاقاتها لاستقدام الاستثمار الاجنبي المباشر فمنذ سنة 2006 غرف هذا الاخير تطورا ملحوظا حيث وصل 5,89 مليار دولار امريكي [2] ، و هذا بفضل المجهودات و العلاقات الخارجية من خلال ابرام اتفاقيات شراكة ثنائية و متعددة الاطراف .

[1]: مجلة السياسي العربي ، **المارد اوراسكوم يغزو الاسواق العربية** ، صادرة عن شركة النشر الصحافة و الاشها ر، الجزائر، العدد02 ، 2005/04/08 ، ص34 .

[2]: انظر المبحث الثالث من الفصل الثالث .

المطلب الثاني : شراكة الجزائر مع الاتحاد الاوروبي

بعد طرح المشروع الاورومتوسطي الذي يعتبر تتويجا للانفتاح الاوروبي غلى الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط ، سعى الاتحاد الاوروبي الى عقد اتفاقيات شراكة مع دول جنوب المتوسط [1] بما فيها الجزائر ، التي تعتبر من بين الدول سابقة الذكر فقد شاركت في الاتفاق للشراكة و المشروعات المشتركة الذي يعرف باتفاق فلنسيا الذي تم توقيعه في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل تم اتخاذ سلسلة اجراءات و تدابير و التي من شأنها تدعيم المبادلات التجارية بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر ذلك ان 59,39% من واردات الجزائر تأتي من الاتحاد الاوروبي أي ما قيمته 5,9 مليار دولار سنويا ، مما اهل الاتحاد الاوروبي ان يتصدر قائمة شركاء الجزائر.

-فضلا عن الواردات ، فإن 64,52% من صادرات الجزائر تأتي من الاتحاد الاوروبي أي ما قيمته 12,4 مليار دولار من مجموع 19,13 مليار دولار سنويا [2].

لذلك فإن نسبة 2/3 من مبادلات الجزائر مع الاتحاد الاوروبي ، حيث تتمثل وارداتها منه في المواد الاستهلاكية النهائية ،المواد الاولية و الوسطية و قطع الغيار . اما صادرات الجزائر للاتحاد الاوروبي فتتجسد اساسا في البترول و الغاز الموجه اكثر الى فرنسا ، ايطاليا و اسبانيا .

و يهدف اتفاق فلنسا الى تأكيد دخول معظم السلع و الخدمات من الجزائر الى الاتحاد الاوروبي مع الغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية امام صادرات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر فضلا عن الالغاء التدريجي لمدة 12 سنة لجميع التعريفات على واردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الاوروبي .

كما تم انشاء عدة مشاريع استثمارية كمشروع ANIMA ، الذي اعلن عنه في سبتمبر 2002 لمدة 03 سنوات عن طريق اللجنة الاوروبية ، و ذلك بهدف انشاء شبكة لتطوير و تحسين الشراكة بين الوكالات الاوروبية و المتوسطية من اجل تطوير الاستثمارات ،

[1]: الجزائر ، مصر ، الاردن ، لبنان ، المغرب ، سوريا ، تونس و ليبيا .

[2]:نقلا عن الموقع الالكتروني للدوان الوطني للإحصاء www.ons.dz .

وذلك بغية تحقيق هدف نهائي و يتمثل في تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المنطقية المتوسطية .

و تبرز اهمية المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي في اطار اتفاق فلنسيا للشراكة فيما يلي :

- ✓ توسيع البنية التحتية و القاعدية الاساسية للتنمية الصناعية ،
- ✓ توفير سلع في الجزائر اكثر جودة و اقل تكلفة ،
- ✓ دعم الاستثمارات الاوروبية المباشرة في الجزائر ،
- ✓ رفع قدرة الاقتصاد الجزائري على استقبال الاستثمارات الاوروبية .

و بغية تحقيق الاهداف السابقة ابدت العديد من الدول الاوروبية رغبتها في الاستثمار في الجزائر ،والجدول الموالي يوضح اهم الدول الاوروبية المستثمرة في الجزائر .

الجدول رقم (12) : الدول الرئيسية الاوروبية المستثمرة في الجزائر في الفترة (2001-1997)

الوحدة : الف دولار

الدول / السنة	فرنسا	اسبانيا	ايطاليا	المانيا	هولاندا	بريطانيا
1997	76656	16209	92820	20062	2812	36015
1999	137460	16373	11800	7836	623	2001
2000	49472	35596	9262	66509	1308	14206
2001	70413	152767	34383	37791	71944	23254
المجموع	344001	221045	148260	132198	76678	75476

Source : United Nations Conference on Trade and Developement , op cite , 2004 , p12 .

يوضح الجدول اعلاه ، فرنسا هي اهم مستثمر اوروبي في الجزائر ب 344مليون دولار و حاصة في السنوات الاخيرة ، و لقد وقعت الجزائر اتفاقيات الشراكة على المستوى السياسي و الاقتصادي مع ثلاث دول اساسية من جنوب اوروبا و هي اسبانيا ، فرنسا و ايطاليا ، و هذه الدول موجودة اساسا في قطاع المحروقات ، الصناعة الغذائية ، الخزف ، الكيمياء ، الصيدلة ، الصناعات المصنعة و الصناعات الفولاذية .

و نظرا للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر و المانيا فهناك مؤسستين كبيرتين مشتركتان تم انشاؤهما سنة 2002 (هنكل أناد) المصنع الالماني لمواد التنظيف ن دخل هذا الاخير بنسبة 100% في مصنعين لوحدتين قديمتين تابعتين للمؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ENAD و مجموعة (MASSER) المتخصصة في الغازات الصناعية مهمة ايضا بشكل كبير و هناك مفاوضات بينهما و بين سوناطراك و المؤسسة العمومية للغازات الصناعية (ENGI)[1].

المطلب الثالث : الاتفاقيات الثنائية و الاتفاقيات متعددة الاطراف

من اجل تحسين العلاقات الخارجية و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث نلمس ذلك في نية الجزائر الى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و كذا اتفاقيات مع الاتحاد المغاربي العربي و كذا اتفاقيات متعددة الاطراف .

الفرع الاول : الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

عبرت الجزائر في سنة 1987 لأول مرة عن نيتها في الانضمام الى ما كان يسمي أنذالك الغاتو اصبح في جانفي المنظمة العالمية للتجارة .

في سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة الجديدة ان تأخذ طلبها الذي يرجع الى 1987 بعين الاعتبار ن و ان تحول الفوج المتكفل بالانضمام الى الغات الى المنظمة العالمية للتجارة ، و انطلقت الجزائر منذ سنة 1996 في مفاوضات ماراطونية للانضمام للمنظمة

[1]: مفتاح صالح ، بن يسمينة دلال ، **واقع و تحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 ، صيف – خريف 2008، ص108 .

العالمية للتجارة ، اذ ما بين 1996 الى غاية نوفمبر 2002 كان هناك 1200 سؤال درس و عولج و قدمت الجزائر الرد على هذه الاسئلة و في مرحلة اخرى بدأت في 28 نوفمبر 2003 بجنيف بوفد جزائري يتكون من 28 عنصرا يمثلون الادارة و القطاعات الاقتصادية ذات الاهمية في المنظمة العالمية للتجارة [1].

و كان من المفروض ان اكتوبر 2004 يمثل تاريخ آخر من المفاوضات ومن ثم الانضمام ، لكن لحد الآن لم يتم انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها من خلق محيط اكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر و حلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسات لاسيما براءة الاختراع و علامات الانتاج ، كذلك فإن احترام المعايير الدولية فيما يخص الملكية الفكرية ، سيجعل من نقل التكنولوجيا اكثر فعالية .

حيث ان ضمان مثل هذه الحقوق يعطي المستثمرين تحفيزات اكثر للاستثمار في الجزائر هذا من جهة ،و من جهة اخرى فالدولة المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة ، تأخذ علامة اعلى و نقاط اكثر من قبل المؤسسات العالمية المختصة في تقييم البيئات الاستثمارية ، باعتبار الدول المنضمة قامت بتحديث التشريعات ، كما تعطي اشارات مطمئنة لرجال الاعمال .

الفرع الثاني : الجزائر و التكتل الجهوي (الاتحاد المغاربي العربي UMA)

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جد استراتيجية للاستثمار و قد كانت الاتفاقية المبرمة في 17فيفري 1989 بمراكش المغربية بين كل من الجزائر ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا و المغرب ، تهدف الى انشاء منطقة تبادل حر و وحدة جمركية و سوق مشتركة ، و قد جاءت هذه الاتفاقية بعدة احكام فيما يخص الاستثمار المغاربي .

و لقد نصت على وجوب احترام القانون الداخلي لكل دولة في مجال الاستثمار ،و تكريس مبدأ حرية الاستثمار ، بالإضافة الى اقرار عدة ضمانات مثل حرية تحويل العوائد و

[1]: قويدر عياش ، ابراهيم عبد الله ، **آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 02 ، ماي 2005 ، ص63 .

التعويض في حالة نزع الملكية او التأميم ، و كذلك نصت الاتفاقية غلى ان يتمتع المستثمر المغاربي بنفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر الوطني لا معاملة المستثمر الاجنبي .

ما يلاحظ ان التجربة التكاملية المغاربية قد فشلت نتيجة عدة اسباب منها ضعف البنية التحتية في مجال النقل و الاتصالات مما يحد من التبادل البيني ، بالإضافة الى المعوقات السياسية (الازمة الاقتصادية و السياسية الجزائرية) ، و التوتر العلاقات الجزائرية المغربية [1].

و في هذا السياق يمكننا ان نقول ان الشراكة المغاربية الاقتصادية يجب ان تتخطى كل المشاكل السياسية ، حتى تتمكن من مواجهة و مواكبة التطور و النهوض باقتصاديات البلدان المغاربية .

_ و حسب الاقتصادي المغاربي حبيب مالكي ، فإن الشراكة بين البلدان المغاربية تستلزم القيام ببعض الجهود و التي حصرها فيما يلي :

- نمو التبادل الاقتصادي بتوحيد السياسات الجمركية (تحديد قائمة السلع للتبادل الحر)؛
- توحيد السياسات في المجال الصناعي بالخصوص في القطاعات التالية : المناجم ، الطاقة ، النقل و الاتصالات ؛
- توحيد السياسات اتجاه بلدان الاتحاد الاوروبي[2]؛
- العمل على تشجيع المبادلات التجارية البينية للبلدان المغاربية .

و الجدول الموالي يوضح المبادلات التجارية البينية للبلدان المغاربية خلال سنة 1988 .

---

[1]: **الجزائر ، المغرب العربي : الرهان المتوسطي** ، نقلا عن موقع قناة الجزيرة الاخبارية www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع 2012/01/11 ، على الساعة 10:32 .

[2]: محمد الشريف منصور ، **التكامل الصناعي المغاربي كآلية للإندماج في الاقتصاد العالمي** ، الملتقى الوطني الاول حول : الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة منتوري بقسنطينة (الجزائر)، 2002/05/08 ، ص 02 .

الجدول رقم (13) : المبادلات التجارية البينية للبلدان المغاربية سنة 1988 .

الوحدة : مليون دولار امريكي

البلد	الجزائر	ليبيا	المغرب الاقصى	موريتانيا	تونس
الجزائر	_	29	5,5	5,5	78,0
ليبيا	8,2	_	0,9	_	7,7
المغرب الاقصى	10,7	96	_	3,2	4,8
موريتانيا	3,3	_	0,23	_	_
تونس	57,0	37	11,5	0,2	_

Source : Badre Eddine allali , **le commerce inter-Maghrebia pour un dynamisation des échanges** , 1990 , p11 .

ما يمكن استنتاجه من الجدول هو ضعف العلاقات التجارية بين البلدان المغاربية من حيث التصدير او الاستيراد.

الفرع الثالث : اتفاقيات متعددة الاطراف

تسعى الجزائر دائما الى توفير المحيط المناسب ، من خلاله تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر على القدوم و تحميه من خلال الاتفاقيات المبرمة على المستويين الثنائي و المتعدد الاطراف ، حيث انضمت الجزائر الى معظم المعاهدات المتعددة الاطراف و التي تخص عدة مجالات[1] :

في مجال التحكيم : بالنسبة لهذا المجال يعتبر من اهم الاعتبارات التي يبدأ المستثمر الاجنبي أخذها بعين الاعتبار عندما يقرر الاستثمار في أي بلد ، و من هذا المنطلق قامت الجزائر بالتوقيع على :

[1]: فؤاد محفوظي ،**الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص ص61،62 .

- معاهدة الاعتراف و تنفيذ القرارات التحكيمية الاجنبية و التي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958 .
- معاهدة تنظيم الخلافات المتعلقة بالاستثمارات ، و ذلك بإنشاء المركز الدولي لتسوية النزاعات حول الاستثمار بين الدولة المضيفة و مواطني الدولة الاصل و التي ابرمت في واشنطن سنة 1965 (CIRDI) ، وقد انضمت الجزائر الى هذا المركز في 22 مارس 1996 ، حيث تم الاعتراف بالمستثمر الاجنبي في ظل شروط معينة بقدرته على الطعن امام الهيئة التحكيمية ، و ذلك بصفة مستقلة عن ارادة الدولة المستقبلة .

<u>في مجال حماية الاستثمار</u> : نذكر على سبيل المثال :

- الاتفاقية المتضمنة تأسيس الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار (AMGI)، و المنشأة من طرف البنك العالمي (سيول 11اكتوبر 1985).
- الاتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990 .

<u>في مجال الجمركي</u> : نذكر اتفاقية بلجيكا المؤرخة في 13 افريل 1988 المتعلقة بإنشاء نظام عام حول الخيارات التجارية بين البلدان النامية (SGPC).

اما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية فقد قامت الجزائر بتوقيع على 38 اتفاقية ثنائية لحماية و ترقية الاستثمارات و هذا خلال الفترة 1991-2004 ، و 21 اتفاقية ثنائية تهدف الى التجنب الضريبي .

إضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر و انضمت إلى عدة اتفاقيات ثنائية و دولية منها :

- اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات و تشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي و إيطاليا و رومانيا و مع اسبانيا.
- اتفاقية ترقية و ضمان الاستثمار، تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان المغرب العربي .

و إلى غاية ديسمبر 2004 أبرمت الجزائر 54 اتفاقية ثنائية مع العديد من الدول .

و تتعلق هذه الاتفاقيات على الخصوص بما يلي:

- ترقية ، تشجيع و ضمان الاستثمار .
- تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي.

كما صادقت الدولة الجزائرية على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي و تتلخص فيم في الجدول التالي:

جدول رقم(14): الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي

الهيئات	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	رقم الجريدة الرسمية
هيئة الأمم المتحدة (ONU)	الانضمام بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1958/06/10و الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية و تنفيذها	1958/06/10	(الانضمام في) 1988/11/05	48- 1988
المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية (BMICE)	إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي.	9و1991/03/10	1992/06/13	45- 1992

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (AMGI)	إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	1995/10/30	1995/10/30	-66 1995
الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI)	تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى.	1995/10/30	1995/10/30	-66 1995
الشركة الإسلامية لتأمين و ائتمان الصادرات (SIGICE)	إنشاء الشركة الاسلامية لتأمين الاستثمارات و ائتمان الصادرات	1996/04/23	1996/04/23	-26 1996

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الجزائر ، 2004

الجدول رقم(15): بعض الدول التي ابرمت الجزائر معها اتفاقيات ثنائية في مجال الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي و كذا تشجيع الاستثمار و ترقيته .

البلدان	الازدواج الضريبي	رقم الجريدة	تاريخ التصديق	تشجيع الاستثمار	رقم الجريدة	تاريخ التصديق

		الرسمية		و ترقيته	الرسمية	
عربية	البحرين	-50	2003/08/14	البحرين	-10	2003/02/08
	مصر	2003	2003/03/25	اليمن	2003	2005/02/26
	عمان	-23	2003/02/08	الكويت	-16	2003/10/23
	لبنان	2003	2006/05/22	تونس	2005	2006/11/14
	الامارات	-10	2003/04/07		-66	
	العربية	2003			2003	
		-35			-73	
		2006			2006	
		-26				
		2003				
اوروبية	بلجيكا	-82	2002/12/19	المانيا	-58	2000/10/17
	اسبانيا	2002	2003/06/23	النمسا	2000	2004/10/10
	فرنسا	-45	2002/04/07	الدنمارك	-45	2004/12/30
	اوكرانيا	2005	2004/04/19	البرتغال	2004	2005/12/31
	روسيا	-24	2006/04/03	سويسرا	-02	2005/06/23
		2002			2004	
		-27			-24	
		2004			2005	
		-21			-45	
		2006			2005	
امريكية	كندا	-68	200/11/16	الارجنتين	-69	2001/11/13
		2000		الو.م.أ	2001	1990/10/17
					-45	

					1990	
افريقية	جنوب افريقيا	-26 2000	2000/05/04	مالي ليبيا نيجيريا	-67 1998 -33 2003 -16 2003	1998/12/27 2003/05/05 2003/03/03
آسيوية	الصين كوريا	-40 2007	2007/06/06 2006/06/24	ماليزيا ايران	-42 2001 -15 2005	2001/07/23 2005/02/26

المصدر : من اعدادي اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

خلاصة الفصل

بالرغم من الترسانة القانونية التي وضعتها الجزائر لتحسين الوضع الاستثماري ، الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يزال محتشما مقارنة بالدول المجاورة ، و هذا راجع لعدة اسباب سنتمكن من ذكرها في الفصل القادم.

لذلك فعلى الجزائر تبنى سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق اسواق جديدة للاستثمارات الناشئة و خلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتوجاتها و بالتالي ارتفاع معدلات ربحها .

كما انضمام الجزائر الى التكتلات الاقتصادية تساعدها على كسب مصداقية اكبر ، و توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الاقليمية ، و تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الاجانب و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة ، و العمل على التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في الترويج للاستثمار و تقديم الخدمات الاستثمارية .

تمهيد الفصل:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال ازمات و مراحل متعددة تراكمت خلال معطيات ادت بها الى الوضع الحالي ، حيث يتميز بصعوبات جمة في مختلف المجالات ، ان الخوض في عدة انواع من التسيير و تطبيق عدة سياسات بداية من النظام الاشتراكي ، ثم الاصلاحات التي قامت بها و تقوم بها للتحول الى اقتصاد السوق و الانضمام الى مختلف المنظمات العالمية الفاعلة ، فتمثلت هذه الاصلاحات في الغاء القيود الجمركية و التخفيض من الرسوم و الضرائب بالتدريج و تحسين المنظومة المالية و الغاء القيود البيروقراطية و محاولة تحسين اداء المنظومة الادارية و تشجيع الاستثمارات بجميع انواعها خاصة الاجنبية منها ، ان هذه الاصلاحات سيكون لها في المستقبل نتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني .

و بذلك اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر ذو اهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية و دفعا الى الامام و تحقيق التنمية الشاملة ، ومن هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسات و اجراءات و اصلاحات في جميع المجالات لتشجيع الاستثمار الاجنبي و ذلك بتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و ذلك بتقديم ضمانات و حوافز تجعل البيئة الاستثمارية مغرية للمستثمرين الاجانب و كسب ثقتهم .

وعليه سنتطرق من خلال الفصل الثالث و الاخير الى واقع و آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و ذلك بدراسة المناخ الاستثماري ، ثم نتنقل الى الضمانات الممنوحة للمستثمرين الاجانب و في الاخير نعرج الى واقع

الاستثمار الاجنبي المباشر و آفاقه المستقبلية في الجزائر .

المبحث الاول : مناخ الاستثمار في الجزائر

لا يتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الا بتوفير عوامل تشجعه على ذلك ، و على غرار بعض الدول المتخلفة المحظوظة تتوفر الجزائر على الكثير من المزايا و خاصة منها ذات البعد الطبيعي ، و التي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الاجراءات التنظيمية و التشريعية و الاصلاحات الهيكلية المحفزة على استقدام الاستثمار الاجنبي المباشر ، و لذلك تسعى الجزائر بكل ما اتيت كمن قوة في الآونة الاخيرة لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاجنبية و هذا من خلال تهيئة المناخ الاستثمار المناسب و القيام بترويجه و السعي الى استغلال قطاعات استراتيجية و جعلها محل اهتمام المستثمرين الاجانب .

المطلب الاول : المؤهلات الاستثمارية في الجزائر

تمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية ، فلديها موقع جغرافي مميز و تمتلك ثروة من الموارد الطبيعية و البشرية ن فأغلبية السكان يمثلون فئة الشباب كما لديها قاعدة صناعية كبرى فهي بحاجة الى الاستثمارات من اجل الزيادة في الانتاج[1] .

الفرع الاول : المؤهلات الجغرافية و الطبيعية

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي فإنها تدخل ضمن مجال قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الاجنبي المباشر نظريا ، حيث انها تتميز باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها ب 2.318.741 كلم^2 اما حدودها الجغرافية فيحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط و من الشرق تونس و ليبيا و من الجنوب مالي و تشاد و من الغرب المغرب و موريتانيا .

فهي تتوسط بلدان المغرب العربي و على مقربة من بلدان اوروبا الغربية ، بالإضافة الى تنوع الاقاليم المناخية في الجزائر من المناخ الصحراوي الى المناخ القاري ، الى المناخ البحر الابيض المتوسط .

[1]: بن يسمينة دلال ، مفتاح صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 .

ان التنوع الذي تسخر به الجزائر جغرافيا له الاثر الايجابي على توفير موارد طبيعية متعددة ففي الصحراء يوجد البترول و الغاز الطبيعي و الفحم ، وفي الشمال يوجد الحديد و النحاس ن وايضا تنوع المحاصيل الزراعية

فالجزائر تعمل مجهودها من اجل تأمين السلاح الاخضر للتقليل من الاستيراد من الدول الاخرى ، و مع ذلك يبقى انتاج الحبوب ضئيل ، و الجول الموالي يبين تطور انتاج الحبوب في الجزائر في الفترة الممتدة من (1962-2002)

الجدول رقم(16) : تطور انتاج الحبوب في الجزائر في الفترة (1962-2002)

الوحدة : مليون قنطار

السنوات	1962	1967	1976	1980	1982	1990	1997	2001	2002
كمية الانتاج	23	16	23,1	24,2	15,2	16,2	8,6	20,5	19,5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء نقلا عن الموقع الالكتروني www.ons.dz

من الجدول نلاحظ ان انتاج الحبوب في الجزائر ضئيلا حيث ما تستورده اكبر بكثير مما تنتجه .

1- *الخصائص المتعلقة بالارض* : تغطي الغابات اربع ملايين هكتار ، منها 700.000 هكتار ذات تشجير حديث انجز في اطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال فعل سبيل المثال و بمناسبة عيد الشجرة فد تم غرس ما يقارب 3000 شجرة [1] ، كما قامت الجزائر بتشييد مشروع كبير سمي بالسد الاخضر على شكل حاشية غابية من الشرق الى الغرب في المنطقة الشمالية للصحراء طوله 1500 كلم ، و عرضه 20 كلم .

اما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال و تغطي 650.000 هكتار منها 60% صنوبر ، و فيما يخص الاراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية و الداخلية [2] .

[1]: المعلومات نشرت عمن خلال القناة التلفزيونية الجزائرية **النهار تي في.**

[2]:اجمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1991 ، ص 09 .

2- *الخصائص المتعلقة بالموارد الطبيعية* : تشرف العديد من الهيئات و المؤسسات الوطنية في الجزائر على تسيير الموارد المائية ، فمنذ التسعينيات القرن الماضي تم انشاء الوكالة الوطنية للموارد الطبيعية ، الديوان الوطني للتطهير ن و نظرا لأهمية الموارد المائية في التنمية الوطنية فقد تم انشاء وزارة متخصصة تسمى وزارة الموارد المائية فمنذ تعيين هذه الاخيرة فقد شيدت عدت مشاريع لتوسيع محطات المياه و انشاء السدود في غدد من الولايات و بذلك ارتفعت سعة المياه في الجزائر و الجدول التالي يوضح نسبة الموارد المائية المستعملة في الجزائر خلال سنة 2002 .

الجدول رقم (17) : موارد المائية المستعملة في الجزائر(2002)

الوحدة : مليار $م^3$

المناطق / الموارد	الاحواض الساحلية	السهول العليا	الجنوب	المجموع
الموارد المائية السطحية	11,1	0,7	0,6	12,4
الموارد المائية الجوفية	_	1,8	1,7	3,5
المجموع	11,1	2,5	2,3	15,9

المرجع : زبيري رابح ، **اشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية و سوء التسيير** ، مجلة الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 07 ، 2002 ، ص 16 .

و بحلول سنة 2012 اصبحت الجزائر تحوي على 60 مليار $م^3$من المياه من بينها 07 مليار $م^3$ مياه جوفية ن، كما يوجد بالجزائر 68 سد بمقدار 04 ملايين $م^3$ و مع المخطط الحماسي(2010 -2014) ، فإن الدولة الجزائرية تعتزم انشاء 19 سد جديد و 44 محطة تصفية ميه البحر و

42 وحدة لتصفية المياه المستعملة الموجهة للري تخص 12 مدينة جزائرية ، وهذا مع ترقب زيادة استهلاك الفرد الذي ينتظر الى 200 لتر آفاق 2025 [1].

3- *الخصائص المتعلقة بالموارد الطبيعية* : تمتلك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي ، اضافة الى حقول البترول المكتشفة قديما و حديثا ، فعلى سبيل المثال اعلنت الشركة الجزائرية (سوناطراك) عن اكتشافين للنفط في منطقة اليزي ، و 03 اكتشافات للنفط ايضا بمنطقة حاسي مسعود ، و كان تقرير رسمي قد اكد ان لشركة انجزت في عام 2010 16 اكتشافا من بينها تسعة اكتشافات حققته بجهدها الخاص و سبعة اكتشافات بالتعاون مع شركات نفطية اجنبية[2] . اضافة الى وجود مناطق عذراء لم يتم بعد استغلالها و هذا ما يؤهلها لان تكون مناطق خصبة للاستثمار الاجنبي المباشر ، و يضاف الى وجود مناجم للحديد لم تستغل بعد بولاية بشار ، كما تتواجد انواع اخرى من المعادن كالنحاس الفوسفات و غيرهما ، ففي هذا الصدد تحتل الجزائر حصب الاحصائيات 2010 :

- المرتبة الخامسة عشر (15) في مجال الاحتياطات العالمية للبترول ؛
- المرتبة الثامن عشر (18 منتج للبترول ؛
- الثنية عشر (12) مصدر للبترول ؛
- قدرات التكرير تصل الى 22 مليون طن سنويا ؛
- المرتبة السابعة (07) عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز ؛
- المرتبة الخامسة (05) منتج للغاز ؛
- المرتبة الثالثة (03) مصدر للغاز .

فالجزائر عملاقا طاقويا حقيقيا ، تضل باستحواذها على 50% من المخزون ، و 48% من الانتاج الاجمالي ن و النسبة الهائلة للتصدير الغاز الطبيعي المقدرة ب 94 ، فهي تضل بلا

[1]: عبد العزيز عليم ، **استراتيجية الموارد المائية في الجزائر** ، نشرة الاخبار الواحدة ، القناة التلفزيونية الجزائرية الارضية ، 2012/03/22 .

[2]: نقلا عن الموقع الالكتروني : . www.djaziaress.com

منافس في البحر الابيض المتوسط ، حيث تعتبر ثالث ممون للاتحاد الاوروبي بالغاز الطبيعي ، ورابع ممون للطاقة للاتحاد الاوروبي [1].

هذه الاحصائيات تشير الى ان الجزائر دائما تحول استغلال مواردها و تكثيف الجهود لتحسين مستوى اقتصادها و بما ان الغاز الطبيعي و البترول من اهم مواردها و طاقاتها فإنتاجية الجزائر يحصل بوتيرة متزايدة ، كما يوضحه الشكل الموالي .

الفرع الثاني : المؤهلات الاقتصادية

ان المحيط الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر هو المحيط المتفتح على العالم الخارجي ، و لذلك فامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية عميقة ملائمة للمستثمرين الاجانب من اجل اقامة المشاريع الاستثمارية و يمكن تقسيم العوامل الى 03 مجموعات[2] :

1- *العوامل المرتبطة بحجم السوق و الخدمات* : سعة السوق الجزائرية المقدرة بأكثر من 35 مليون مستهلك و غياب المنافسة المحلية ، و الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة و معاملة تفضيلية للمشاريع الجادة و المهمة المؤدية لتنمية الصناعة المحلية الجديدة .

2- *المنشآت الاساسية* : ان المنشآت المختلفة ضرورية لسير النشاط الاقتصادي لأي بلد ، وفق المتطلبات الاقتصادية الحديثة حيث تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، و الجزائر من خلال سياستها لترقية الاستثمار قامت بتوفير بنية تحتية هامة لخدمة الاقتصاد الوطني بالإضافة الى انجازاتها الاحرى بهدف الاندماج مع الاقتصاديات العالمية ، و ما تتطلبه من بنية تحتية متطورة و بذلك تمتلك الجزائر هياكل قاعدية لا بأس بها يمكن ان تزيد من ثقة المستثمر الاجنبي اتجاه السوق الجزائرية ، ففي مجال النقل تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الافريقية و العربية مساحة و شبكة الطرق تقدر بأكثر من 10700 كلم ، كما تمتلك عدد من المطارات حيث بلغ مجموعها 35 مطارا دوليا اهمها ك الجزائر العاصمة ، وهران ، قسنطينة ، عنابة . في حين بلغ عدد الموانئ 45 ميناء

[1]: احصائيات الوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار .

[2]: كروش امينة ، دلال مسعودة ، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية (2002-2007)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة المدية ، (2007-2008) ، ص107 .

منها 35 ميناء للصيد و 10موانئ تجارية منها ميناءين للنفط ، بينما يبلغ طول السكك الحديدية 4700 كلم [1].

اما في مجال الطاقة الكهربائية ، فيبلغ انتاج الكهرباء ما يقارب 6000 ميغاوات مع تغطية كهربائية تقارب 97% من التراب الوطني . اما بالنسبة للاتصالات تتنوع بين الهواتف الجوالة و الارضية ، بالإضافة الى الفاكس و شبكة الانترنت ، فلقد بلغت حطوط الهاتف الثابت 03 ملايين خط سنة 2011، اما عدد مشتركي الهاتف النقال فقد وصل الى 35,2 مليون زبون مقارنة بسنة 2010 اين كان عددهم 32,7 مليون أي بزيادة تصل الى 2,5 مليون و حسب آخر الاحصائيات فإن 95%من السكان في خدمات المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال [2]

اما عدد اجهزة الحاسوب سنة 2005 قدرت ب 2900000 جهاز [3]

3- *العوامل المرتبطة بمزايا التكلفة في الإنتاج* : تعد السوق الجزائرية موقعا رخيصا للاستثمار لخدمة الاسواق العالمية ، كما انها تحوي منظومة جبائية خاصة بالشركات معقولة و نسبة ضريبية تختلف حسب الدخل (الدخل الشهري) ، اما الضريبة على دخل المساهمين فتقدر ب12,5 % . فيما يخص الرسوم : - الرسم على النشاط المهني : 2% ، الرسم على القيمة المضافة : 7و 17% ، اعياء المستخدمين : 26%[4] .

كما يلاحظ تحسن في مجمل المؤشرات الاقتصادية كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (18) : بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

مؤشرات اقتصادية	2001	2011
معدل التضخم	%4	7,9
المديونية مليار دولار	30	3,97
معدل النمو	%2	%4

[1]: منشورات وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار 2011 .

[2]: نقلا عن الموقع الالكتروني www .ara. Algérie 360.com .

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت ، 2005 ، ص 35 .

[4]: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

احتياطات الصرف مليار دولار	18	182
الواردات مليار دولار	10	46,45
الصادرات مليار دولار	20	73,36

المصدر : من اعدادي بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

الفرع الثالث : المؤهلات البشرية

ما يلاحظ على البنية البشرية في الجزائر انها شبابية حيث تقدر نسبة الشباب ب 70% ن هذا ما يعطي طابع مؤهل لليد العاملة ، لذلك تسعى السلطات الجزائرية باستغلال امثل لهذه الثرة البشرية و ذلك بالتعليم و التدريس ، حيث يشكل 75% من الشعب الجزائري في سن التعليم كل سنة على سبيل المثال حلال سنة 2011 سجلت الاحصائيات التالية :

- 6805235 في التعليم المتوسط؛
- 939000 في التعليم العالي ؛
- 469000 في التكوين المهني ؛
- 12000متخرج من اكثر من 80 مدرسة عليا ؛
- 190000 متخرج من 658 مؤسسة تكوين مهني .

دون ان نغفل ان النمو الديموغرافي في الجزائر في تزايد مستمر هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم :(19)النمو الديموغرافي في الجزائر خلال الفترة 2007-2011

الوحدة : مليون نسمة

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السكان	33,9	34,4	34,9	35,4	35,9

المصدر : من اعدادي بالاعتماد على منشورات الوحدة الاقتصادية The économist unit .

الفرع الرابع : المؤهلات السياسية و الامنية

مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة السياسية و الامنية ، كان من اهم مظاهرها عدم الاستقرار السياسي و الامني ، و هذا سبب الخلافات و الصراعات على السلطة خصوصا بداية التسعينات ، فأدى الى تقلص التمويل الخارجي و نفور المستثمرين الاجانب ن الاستثمار في الجزائر ، و رغم الامتيازات و التسهيلات و التحفيزات التي قدمتها الجزائر الى المستثمرين المحللين و الاجانب على حد سواء ، و مما زاد الطين بلة هو الاعلام الغربي الذي كان دائما و لايزال يعطي نظرة امنية سيئة للعالم على الوضع في الجزائر .

لقد بدأ الاستقرار يعود الى الجزائر منذ ان اكتملت مؤسساته منذ 1995 حيث انتخب الرئيس لمين زروال ، و تحسنت الاوضاع اكثر بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رئاسة الجمهورية الجزائرية سنة 1998 خاصة مع موافقة الاغلبية على قانون الوئام المدني عام 1999 الذي جاء على شكل استفتاء مقترح من رئيس الجمهورية و بذلك بدأ الهدوء و الامن يعود الى الجزائر .

ان هذا الاستقرار السياسي و الامني في مؤسسات الدولة ولد تحسنا كبيرا في المناخ الاستثماري ، السياسي و الامني خاصة مع اعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة ثانية التي كان شعارها المصالحة الوطنية الشاملة ، و بعد ذلك انتخب لعهدة ثالثة ووضع معها مخططا ضخما (المخطط الخماسي 2010-2014)[1] ، و الذي يتضمن مشاريع استثمارية كبيرة .

ان هذا التحسن السياسي و الامني يساعد على نمو حركة الاستثمار الاجنبي المباشر و تنوعت المصادر خاصة مع الشروع في عمليات الخصخصة التي اصبحت تعني الاقتصاد بكامله ماعدا قطاع المحروقات ، و الجدول الموالي يمثل حصيلة الخصخصة لفترة (2003-2005) .

[1]: انظر الملحق رقم 01 .

الجدول رقم (20) : حصيلة الخصخصة لفترة (2003-2005) .

عدد العمليات / نوعية عمليات الخصخصة	2003	2004	2005	المجموع
خصخصة كلية	06	09	52	67
خصخصة جزئية اكبر من 50%	01	02	17	20
خصخصة جزئية اقل من 50%	_	02	01	03
استعادة من قبل العمال	08	23	29	60
التنازل عن الاصول لصالح متعاملين خواص	02	15	26	43
شراكة	04	10	04	18
تحويل لصلح هيئات عمومية	12	22	25	59
المجموع	33	83	154	270

المصدر : مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر ، **الجزائر ملتقى الاستثمار العربي** ، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع العمال العربي في الجزائر ، نوفمبر 2006 ، ص 47.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان عملية الخصخصة عرفت انطلاقة محسوسة منذ سنة 2004 اذ انتقلت من 33 عملية سنة 2003 الى 154 سنة 2005 مما يدل على انتعاش الخصخصة في الجزائر .

المطلب الثاني : فرص الاستثمار في الجزائر

على غرار قطاع الصناعة و المحروقات التي تستحوذ على اكبر نسبة من الاستثمارات الاجنبي المباشرة لاتزال هناك قطاعات اخرى تنتظر دورها في الاستغلال و التطوير حيثتوجد العديد من فرص الاستثمار في الجزائر و ذلك بفضل توفر الموارد الطبيعية و البشرية التي ذكرناها سابقا بالإضافة الى الموقع الاستراتيجي المتميز فهي بذلك تمتاز بتنوع فرص عديدة للاستثمار ، لذلك سنعرج الى قطاعات تعد مهمة و تنتظر دورها للاستغلال و الاستثمار فيها من طرف الاجانب و هي : القطاع الفلاحة ، السياحة ، البنوك و التأمينات .

الفرع الاول : القطاع الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي من اهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر يساهم بحوالي 9,5 من الناتج المحلي الخام ، وهي بالإضافة الى دورها التقليدي المتمثل في ضمان الامن الغذائي و تغطية حاجات السكان فإنها تساهم في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية و في الحفاظ على استقرار سكان الارياف و توفير مناصب شغل .

ان القطاع الفلاحي في الجزائر مهمش من قبل المستثمرين الاجانب رغم توافر العديد من الفرص و مجالات الاستثمار :

- الانشطة الفلاحية و تربية المواشي في الاراضي المستصلحة و الزراعات الصناعية (كالقطن ، الحبوب الزيتية ، الطماطم ...الخ) ؛
- انتاج الاسمدة و الاطر المطاطية ، انتاج المتوجات البيتروكيمياوية القاعدية ، الالياف التركيبية (الاسمدة الفوسفاتية ، الآزوتية ، العضوية) ؛
- استصلاح الاراضي (تصريف المياه و تطهيرها ، اعداد شبكات المباني و التشجير ...) ؛
- المنشآت الاساسية و نباتات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسسين المحال العقاري و حظائر الحيوانات)؛
- نشاط تربية الاسماك .

وفي هذا الاطار فقد رصدت الجزائر حلال المخطط الحماسي (2010-2014) اكثر من 13 مليار دولار لدعم التنمية فلاحية و الريفية .

الفرع الثاني : قطاع السياحة

يتميز قطاع السياحة في الجزائر بركود واضح في مجال الاستثمار ابتداءا من الثمانيات ، وهذا راجع الى التباطؤ الحاصل سواء تعلق الامر بإنجاز الهياكل او من حيث انشاء المؤسسات المؤهلة لنمو الصناعة السياحة . و في نفس السياق اشار عدد من الخبراء و مشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية ان القطاع السياحي بمنطقة الشرق الاوسط يمثل 10% من الناتج

المحلي ، الا انه يظل تحت المستوى في عدد من الدول من بينها الجزائر من حيث حصتها السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة ، بعيدا عن تونس التي تحتل المرتبة 39 ن اما المغرب في الرتبة 42 ، و لم تسجل الجزائر حسب التقرير سوى 23,1 مليون سائح ن ثلاثة ارباعهم من المغتربين ، و لكن سجل التقرير تحسن خلال السنتين 2009-2010 ، الا ان حصة الجزائر لاتزال تقدر ب 2% من التدفقات السياحية ، كما سجلت عائدات بلغت 105 مليون اورو مقابل 9,4 مليار اورو لمصر و 1,3 مليار اورو للمغرب [1] ، هذه الارقام تبين ضعف السياحة في الجزائر و نسبة النمو السياحي بها يبقى ضعيف من 10% سنة 2004و 2005 الى 11% سنة 2007 ، و حافظ على نفس النسبة الى غاية 2009 اما 2011 فسجلت نسبة النمو 12% كما يوضحه الملحق رقم (02) ، الا انها تتوفر على مقومات سياحية هائلة سواء كانت في السياحة الساحلية او الجبلية و حتى الصحراوية .

1-*الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر* : تحوي الجزائر على مساحة شاسعة و لديها ساحل كبير يطل على البحر الابيض المتوسط بطول 1200 كلم ، و تحوي على صحراء واسعة تمثل 80% من المساحة الكلية للجزائر ، كما تتضمن جبال الطاسيلي ، تمتلك ايضا ثروة تاريخية لاهم الاثار الرومانية . و في هذا الاطار عملت الجزائر على :

- 174 منطقة للتوسع السياحي بمساحة تتجاوز 74000هكتار تتوزع على كامل التراب الوطني ،
- تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من اجل فحص و ترقية الاستثمارات السياحية ،
- اطلقت السلطات برنامجا للخصخصة في شكل عروض لبيع الفنادق التابعة لشركة تسيير المساهمات. و الملحق رقم (03) يوضح اهم الفنادق المراد خصخصتها .

2-*فرص الاستثمار في القطاع السياحي* :

- ✓ اقامة الفنادق و المراكز التجارية الكبيرة ، فتوجد العديد من المناطق التي تزال عذراء من حيث المرافق السابقة ؛
- ✓ اقامة القرى السياحية ؛

[1]: رايس مرادي ، **التسويق السياحي و دوره في ترقية القطاع السياحي حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر ، واقع و آفاق، 11-12 ماي 2010 ، المركز الجامعي بالبويرة ، ص ص17-18 .

✓ الخدمات المكملة من نقل سياحي و مطاعم و ملاعب رياضية و اماكن للترفيه .

3- آفاق تطوير الاستثمار في الجزائر : من عوامل جذب المستثمرين الاجانب للقطاع السياحي في الجزائر هو الاطمئنان على مستقبل القطاع وهذا لضمان اكبر قدر من الارباح للمستثمرين ، وفي هذا الصدد [1] قامت وزارة السياحة و تهيئة الاقليم بوضع الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر [2008-2025] ، الذي كان جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية و المندرج ضمن التنمية المستدامة ، فكانت نظرتها للتنمية السياحية في مختلف الآفاق ، المدى القصير 2009 و المتوسط 2015 و الطويل 2025 ، تهدف الى ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية ن الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة على المستوى الوطني في العشرين سنة القادمة .

و من هداف هذا المخطط :

- اعادة تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية ؛
- تحسين الخدمات و الصورة السياحية للجزائر ؛
- اعادة تأهيل المؤسسات الفندقية و السياحية .

لفرع الثالث : القطاع البنكي

ان درجة مصرفة الاقتصاد ضعيفة اذ تقدر بشباك ل 25000 ساكن مقارنة مع شقيقاتها تونس تقدر بوكالة بنكية ل 9530 مواطن اما المغرب وكالة بنكية ل 12540 مواطن .

في حين المعايير الدولية تحدد شباك لما بين 3000 و 5000 ساكن فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفة في الكثير من المدن الهامة في الجزائر [2] .

و منه فإنشاء بنوك تجارية اجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنها سد الفراغ في البنوك المحلية و تساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، باعتبار مشكلة التمويل

[1]: مجلة دليل المستثمر العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص97 .

[2]: مجلة دليل المستثمر العربي ، مرجع سابق ذكره، ص 70 .

البنكي من اهم عوائق الاستثمار في الجزائر ، كذلك فإن الاستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الاجانب على القدوم للاستثمار في الجزائر .

و تتمثل فرص و مجالات الاستثمار في القطاع البنكي :

- ✓ امكانية انشاء بنوك خاصة بعدما كان ذلك حكرا على الدولة ؛
- ✓ فتح فروع لبنوك اجنبية داخل الجزائر ؛
- ✓ شراء اسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تنوي الحكومة التخلي عنها .

الفرع الرابع : قطاع التأمينات

بإمكان سوق التأمين استيعاب عدة متعاملين آخرين محليين او اجانب كونه سوقا مفتوحا نتيجة :

- اقرار الزامية التأمين على المواطنين ضد الكوارث الطبيعية خاصة مع آفاق انجاز حظيرة السكن من خلال المخطط الخماسي (2010-2014) و هو برنامج انشاء مليوني (02) وحدة سكنية ؛
- تطور حظيرة السيارات ؛
- تطور قطاع المحروقات بدخول شركات اجنبية للقطاع؛
- آفاق تطور التجارة الخارجية في قطاع المحروقات و نمو التمويلات المربحة لهذا القطاع ؛
- تطور قطاع الفلاحة من خلال برنامج الدعم الفلاحي ، و بالتالي تنوع و تعدد المخاطر المرتبطة بهذا القطاع.

و بعد عرض فرص و مجالات الاستثمار المتنوعة في الجزائر، نريد معرفة اذا كانت جهود الترويج في مستوى فرص الاستثمار المتاحة بها .

المطلب الثالث : جهود الترويج في الجزائر

لقد اصبح معروفا لدى المختصين و غير المختصين ذلك الدور الذي يلعبه الترويج في الاقناع بصلاحية شيء ما او بإيجابيات ، و من ثم تحتم على الدولة المضيفة وضع برامج مدروسة بشكل جيد للإعلام في الخارج عن الاصلاحات الاقتصادية و التحسن الذي حدث في مناخ الاستثمار .

و فيما يلي سوف نتعرف غلى الجهود الترويجية في الجزائر :

الفرع الاول : مؤتمرات و معاض الترويج داخل الجزائر

عقدت الجزائر خلال عام 2002 حوالي 24 ملتقى داخ البلاد بهدف الترويج للاستثمار في الجزائر بالإضافة الى استعراض مجالات احرى منها ادارة اعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السياحية ، و كذلك وفد جزائري مع وفود كل من تونس ، بلجيكا و الصين[1] .

كم عقدت الجزائر على مدار سنة 2005 (04) ملتقيات اقتصادية في العاصمة ، تناولت مواضيع عدة كذلك تقديم البرنامج الوطني ، وحث رجال الاعمال الجزائريين المغتربين على الاستثمار في الجزائر ، الخصخصة و الاندماج في الاقتصاد العالمي و تقنيات تسيير المؤسسات ، شاركت في هذه الملتقيات جات رسمية محلية و عربية و منظمات اقليمية معنية بالاستثمار و القطاع الاقتصادي بشكل عام .

الفرع الثاني : الندوات و ملتقيات الترويج التي شاركت فيها الجزائر

خلال سنة 2002 شاركت الجزائر في ثلاثة ملتقيات في فرنسا و البحرين بهدف الترويج للاستثمار في الجزائر ، اما سنة 2005 فكانت مشركة الجزائر مكثفة في 11 فعالية اقتصادية تم تنشيطها في دول عربية و اوروبية و امريكا اللاتينية ، اشتملت على ملتقيات و ندوات شاركت فيها جهات رسمية و خاصة عربية و اجنبية .

و مؤخرا قامت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بالمشاركة في منتدى التعاون الصناعي مع البلدان النامية الذي نظمتها KOTRA و التي كانت خلال الفترة الممتدة من21

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 83 .

الى 23 مارس 2012 ، ضم هذا المنتدى اكثر من 300 شركة كورية من كافة القطاعات المهتمة [1].

الفرع الثالث : الزيارات الترويجية الى الدول الاخرى و استقبال مستثمرين اجانب

قامت الدولة ممثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و رجال اعمال جزائريين بزيارتين لكل من تركيا ، فرنسا و زيارة لكل من ليبيا ، المانيا و ايطاليا ، هذا في خلال سنة 2002 ، اما فيما يخص الاستقبال :

استقبل الو زير الاول السيد احمد اويحى يوم 13 فيفري 2012 بالعاصمة الوزير البرتغالي السيد الفارو سانتوس بيريرا و بحضور وزير الصناعة و المؤسسات و ترقية الاستثمار ، حيث تم الاتفاق على تشكيل فوج عمل مشترك يسهر على تجسيد الاتفاقيات ، و من جهة اخرى اعرب الجانب البرتغالي عن عزمه الشديد على تطوير النشاطات في السوق الجزائرية [2].

و في نفس الشهر قام رئيس الوزراء الفر نسي السابق بزيارة عمل خلال مبادرات ثنائية مهمة و هي انشاء مصنع للسيارات رينو [3]. كما قام وفد فيتنامي بزيارة صداقة و شراكة الى الجزائر و توجت الزيارة بمنح تسهيلات في مجال الحصول على قروض و تحويل الفوائد لصالح المستثمرين الفيتناميين[4] .

و يتضح ان جهود الجزائر في مجال ترويج فرص الاستثمار تبقى محتشمة ، حتى في ظل وجود العديد من فرص الاستثمار في الجزائر مع ضعف الترويج بها ، لن يضيف الكثير للاستثمارات الاجنبية المباشرة ، هذا يعني ان حتى المناخ الاستثماري في الجزائر غير مستغل .

و تعود ضعف الترويج في الجزائر الى :

1- عدم كفاءة غرفة التجارة و الصناعة و الغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من الفرص الاستثمارية ، فضلا عن عجزهم في مراقبة المستثمرين ؛

[1]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

[2]: جريدة المساء ن نقلا عن موقعها الالكتروني : www.elmasaa.com، المقال نشر يوم 14 فيفري 2012 .

[3]: نقلا عن : www.maghrabia.com .

[4]: سامية بلقاضي ، جريدة الجزائر نيوز، 21فيفري 2012 العدد و الصفحة غير متوفر .

2- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمار ؛

3- عجز الهيئات الديبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع ايجابي و جذاب للاستثمار الاجنبي المباشر .[1]

المبحث الثاني : الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمر الاجنبي و المعوقات التي تعيق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد اكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة و حمايتها لتمكن المستثمر الاجنبي في المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني ، هذا منة خلال الضمانات و الحوافز التي تضعها الجزائر من اجر اغراء المستثمرين الاجانب و هذه الضمانات و الحوافز منصوص و مذكورة في القانون و كذا من خلال الاتفاقيات [2] المبرمة بين الجزائر و الدول الاخرى على المستوى الثنائي و متعدد الاطراف .

رغم هذه المجهودات الا ان الجزائر مازالت تعاني من عوائق تقف امام المستثمر الاجنبي فمن خلال هذا المبحث سنتطرق الى الضمانات و الحوافز الممنوحة، كما نعرج على المعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

المطلب الاول : الضمانات لحماية المستثمر الاجنبي في الجزائر

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد و القرض و جاءت ايضا من خلال الالتزامات الدولية للجزائر ، هذا ما يبينه الجدول التالي الذي يبرز مختلف الضمانات الممنوحة للمستثمرين الاجانب .

---

[1]: محمد قودري ، مرجع سبق ذكره ، ص 210 .

[2]: عبد المجيد اونيس ، **الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأمين الموسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة التكوين المتواصل ، الجزائر ، ص 225 .

الجدول رقم (21) : مختلف الضمانات الممنوحة بموجب قوانين الاستثمار في الجزائر

البيان	المعاملة	الاشكال التعسفية	حرية الاستثمار	التشريعات الالغائية و المراجعة	حرية التحويل	تسوية المنازعات
نوع الحكم	عادلة	عدم جوازها	موجودة	لا تطبق	مضمونة	-التسوية الودية -اللجوء الى التحكيم

المصدر : فارس فوضيل ، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر و المملكة العربية** السعودية ، مرجع سبق ذكره ، ص324 .

و بشأن ازالة كل المخاوف التي تنتاب المستثمرون الاجانب التي من شأنها ان تدفع بهم الى التردد عن اتخاذ القرار بالاستثمار فالضمانات متمثلة اساسا في نقطتين هما :

- الضمانات المنصوص عليها قانونا (الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار الاجنبي)؛
- الالتزامات الدولية للجزائر فيما يتعلق بالضمانات .

الفرع الاول : الضمانات المنصوص عليها قانونا (الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار الاجنبي)

تتمثل الضمانات اساسا في المساواة الجبائية ، هي تحويل الاموال و الارباح الصافية و العائدات ، حيث تحث القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار على ثلاثة انواع من الضمانات :

1- *الضمانات المالية* : تتمثل الضمانات المالية في حرية تحويل لرأس المال و عوائده او أي مدفوعات اخرى متعلقة بالاستثمار ،و لقد نصت كل الاتفاقيات على حرية التحويل ، غير انها لم تحدد كلها العملة التي يتم بها التحويل ، كما انها اختلفت في المهل المتاحة [1].

[1]: عليوش قريوش كمال ، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، الطبعة 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 109 .

و فيما يتعلق بمضمون التحويل فمثلا نصت الاتفاقية الفرنسية الجزائرية في المادة على (ان يمنح كل متعاقد في اقليمه او منطقته البحرية من طرف مواطني او شركات الطرف المتعاقد او لآخر او الشركات حرية التحويل).

- الفوائد و الارباح غير الموزعة و الارباح الصافية من الضرائب و المداخيل الجارية حيث حولت ما قيمته 7,5 مليار دولار بين 2001 و 2004 ، و ذلك في اطار تحويل فوائد الشركات الاجنبية التي تنشط في الجزائر في مختلف القطاعات .
- الفوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية .

و جاء في الاتفاق المبرم مع ايطاليا ان التحويل يكون بالعملة التي يتم بها الاستثمار ، اما الاتفاق مع رومانيا فقد نص على ان يتم التحويل بالعملة التي يتم بها الاستثمار او بأي عملة اخرى قابلة للتحويل يتم الاتفاق عليها [1].

اما فيما يتعلق بآجال التحويل ، فقد نصت كل الاتفاقيات على ان يتم التحويل بدون تأخير ماعدا الاتفاق المبرم مع المملكة الاسبانية ، اما الاتفاق المبرم مع رومانيا فقد نصت المادة 05 على انه لا يمكن ان تتجاوز اجل التحويل فأي حال من الاحوال مدة شهرين ابتداءا من تاريخ الايداع الملف .

بينما نجد الاتفاق المبرم مع المملكة الاسبانية فقد نصت المادة 01 على انه يتم التحويلات في مدة لا تتجاوز 03 اشهر و بعملية قابلة للتحويل بكل حرية .

2-*الضمانات القانونية*: تتمثل الضمانات القانونية في التعويض عن التأمين او نزع الملكية وذلك بمرافقة اجراءات التأميم لأي سبب يدفع تعويض عاجل و عادل و فعلي خلال مدة معقولة ن و تتمثل الحماية القانونية في المبادئ التالية :

- يحظى الاشخاص الطبيعيون و المعنيون الاجانب بنفس المعاملة التي تحظى بها الاشخاص الطبيعيون و المعنيون الجزائريون من حيث الحقوق و الواجبات المتعلقة بالاستثمار (المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12).

[1]: مصطفى بودهان ، **الاسس و الاطر الجديدة للاستثمار في الجزائر** ، الطبعة 01 ، الملكية للطباعة و الاعلام ، سنة 2000 ، ص 108 .

- لا تطبق المراجعات او الاجراءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم الا اذا طلب المستثمر ذلك (المادة 39 المرسوم التشريعي (93-12)) و حسب هذه المادة ، المستثمر محمي من التغيرات التي تطرأ في التشريع الجزائري في المستقبل ، هذا ما يؤدي الى تجميد القانون الجزائري المتعلق بالاستثمارات .

3- <u>الضمان القضائي</u> : ان الضمان القضائي للاستثمارات يتمثل في قضاء الدولة الجزائرية او اللجوء الى التحكيم الدولي ، فقد وجدت الدولة الجزائرية اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف ابرمتها الجزائر مع دولة مستثمرة فيها هذا ما نصت عليه المادة 41 من المرسوم التشريعي (93-12) : (يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الاجنبي و الدولة الجزائرية اما بفعل المستثمر و اما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة الا اذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف ابرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح و التحكيم او اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم او سمح للأطراف على اجراء الصلح باللجوء الى تحكيم خاص).

الفرع الثاني : الضمانات الممنوحة على المستوى الدولي

من الضمانات الاساسية الممنوحة للمستثمرين على المستوى الدولي ، انضمام الجزائر الى الاتفاقيات الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات ، بين الدول و رعايا الدول الاخرى ن و الموافقة على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[1] .

[1]: انظر امر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995 ، يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الاخرى و يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات ، الجريدة الرسمية ، العدد 07، 1995/12/15 ، ص07 .

*:(ICSID) : The international center for settlment of investement disputes .

1- *انضمام الجزائر الى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)** : من اجل حل منازعات الاستثمار بين الدول و المستثمرين الاجانب ، انشأت الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول و بين مواطني الدول المتعاقدة الاخرى ، المبرمة في واشنطن في 25اوت 1965 مركزا دوليا لتسوية منازعات الاستثمار [1].

و يعتبر هذا المركز هيئة متخصصة في تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول المتعاقدة و المستثمرين الاجانب من الافراد او الشركات الخاصة ، و يقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفقا لما تنص عليه الاتفاقية .

و بالتالي فإن انضمام الجزائر الى هذا المركز يعتبر في حد ذاته ضمان للمستثمرين الاجانب حتى يكونوا مطمئنين لرؤوس اموالهم المستثمرة في الجزائر .

2- *المصادقة على اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار* : لقد تمت اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تاريخ 11 اكتوبر 1985 بسيول .

و بالمصادقة الجزائر على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 21 يناير 1995 ، يكون قد وفرت للمستثمرين الاجانب ضمان آخر لا يقل اهمية عن الضمانات الاخرى ، حيث يزيد من ثقة المستثمرين الاجانب و كذلك انضمام الجزائر الى المعاهدات الدولية المتعددة الاطراف و الثنائية المتعلقة بالاستثمارات الخارجية تكون قد حققت الشروط الاساسية لضمان الاستثمارات الاجنبية ، و مهدت الطريق الى ارساء قواعد اقتصاد السوق و تحرير الاقتصاد الوطني [2] .

المطلب الثاني : الحوافز الممنوحة للمستثمر الاجنبي

بغرض تكريس ثقة اكبر في المستثمرين الاجانب خصوصا ، و تدعيما للسياسة الاستثمارية و فتح الباب امام المزيد من التدفقات الواردة الى الجزائر وضعت تحفيزات تدعم ذلك .

حافز الاستثمار هو ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمه الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية ، الوافدة اليها او لبعض هذه الاستثمارات و يتم تحديدها و فق لمعيار موضوعي او

[1]: خلال وفاء محمدين ، **التحكيم بن المستثمر الاجنبي و الدولة المضيفة للاستثمار** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2001 ، ص 13 .

[2]: عبد القادر بابا ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 .

جغرافي [1]، و يضم قانون الاستثمار مجموعة من الاعفاءات و الحوافز تختلف باختلاف المناطق و نوعية المشروع .

الفرع الاول : النظام العام

تستفيد الاستثمارات و لمدة 03 سنوات من اعفاءات ضريبية لنقل الملكية ، بالنسبة للمشتريات العقارية و بعض من الرسوم على القيمة المضافة للسلع و الخدمات الموظفة مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او من السوق المحلية ، و تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 9 % كرسوم جمركية على السلع المستوردة للمشروع .

و حسب ما جاء في اصدار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تمنح الحوافز كما يلي :

في مرحلة انجاز المشروع لمدة 03 سنوات :

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار المشروع ؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2‰ فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال ؛
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع و الخدمات م التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

مرحلة الانجاز لمدة 10 سنوات :

- الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني ؛
- الاعفاء ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ؛

[1]: كروش امينة ، دلال مسعودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

- الاعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الاشهار العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار العقاري و كذا مبالغ الاملاك الوطنية بالنسبة لعميات التنازل عن الاصول العقارية الممنوحة بهدف انجاز مشاريع الاستثمار [1] .

الفرع الثاني : نظام المناطق الخاصة

منح قانون الاستثمار حوافز و اعفاءات اضافية للمشاريع التي تنشأ في اطار المناطق الخاصة مثل المناطق المراد تطويرها و المناطق المعدة للتوسع الاقتصادي ، و الاعفاءات و الحوافز هي :

- تكفل الدولة كليا او جزئيا بأشغال اساس البناء ؛
- يتم التنازل عن الاراضي الحكومية بأسعار منخفضة للغاية ، يمكن ان تصل الى حدود الدينار الرمزي ؛
- رفع مدة اعفاء من الضريبة على الارباح بالرسم المهني الى فترة تتراوح بين 5 و 10 سنوات ؛
- تتكفل الدولة جزئيا او كليا بمساهمة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي ؛
- بعد انتهاء فترة الاعفاء يطرأ خفض اضافي على ارباح المستثمر بنسبة نصف الخفض في النظام العام .

الفرع الثالث : نظام المناطق الحرة

حدد قانون الاستثمار مجموعة من الحوافز و الاعفاءات و الانظمة الخاصة بالمناطق الحرة ، تستهدف من خلالها انشاء ضمانات حديثة ذات قدرات تنافسية عالية و يمكن لأي مشخص مهما كانت طبيعته بالاستثمار داخل المناطق الحرة في جميع نشاطات الانتاج و الخدمات الموجهة خاصة للتصدير و يتمتع المستثمر بالإعفاءات من جميع الضرائب و الرسوم على السيارات السياحية .

- حركة استراد السلع و الخدمات اللازمة لإنجاز المشروع ؛

[1]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، مصدر سبق ذكره ، تم الاطلاع على الموقع الالكتروني يوم 09 /04/ 2012 ، على الساعة 11:05 .

- حركة التخزين من دون تجديد المدة و اعفاء من دفع الضمان ؛
- تعيين اليد العاملة الجزائرية او الاجنبية حسب عقود مرضية للأطراف ؛
- الاعفاء الضريبي على عوائد راس المال الموزعة ؛
- الحاق ضريبة بنسبة 20% على رواتب العمال الاجانب .

الفرع الرابع : نظام الجنوب

تمنح حوافز اضافية للاستثمارات في مناطق الجنوب ، تخفيض الضريبة على ارباح الشركات ب 20% الى 30% بالنسبة لتلك المؤسسات المنشأة في الجنوب الكبير او الهضاب العليا [1] .

حيث اكد مؤخرا مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ان الشركات الاجنبية الراغبة في الاستثمار في الهضاب العليا و الصحراء تستفيد من التخفيضات التالية :

- ✓ تخفيض بنسبة 50% من الضرائب؛
- ✓ دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ اتاوة املاك الدولة لمدة 10 سنوات و تخفيض نسبة 50% بعد هذه المدة بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية ؛
- ✓ تخفيض قدره 4,5% من نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة ؛
- ✓ تخفيض قدره 4,5% على نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية لتحديث المؤسسات المختصة في السياحة و الفندقة ؛
- ✓ اعفاء من دفع حقوق الملكية خلال 03 سنوات[2] .

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ، الا ان التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقرير الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تخطي عتبة الفقر و السير بالعملية التنموية الى الامام عن طريق ازالة

[1]: عبد الحميد زعباط ، **تحسين مناخ الاستثمار الخاص- حالة الجزائر** ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المركز الجامعي ببشار ، ص 07 .

[2]: جريدة النهار ، زايدي افتيس ، **تخفيضات بنسبة 50% في الضرائب للشركات الاجنبية الراغبة في الاستثمار في الصحراء و الهضاب العليا**، العدد 1343 ، السبت 10 مارس 2012 ، ص 05 .

كالعراقيل و الحواجز التي تعترض هذا السبيل و تعتبر الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر في 2002 ، اذ اشتملت الدراسة على اكثر من 520 مؤسسة (اغلبها مؤسسات صغيرة و متوسطة) ، و تمثلت اهم العوائق الموضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (03) : اهم عوائق الاستثمار من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية

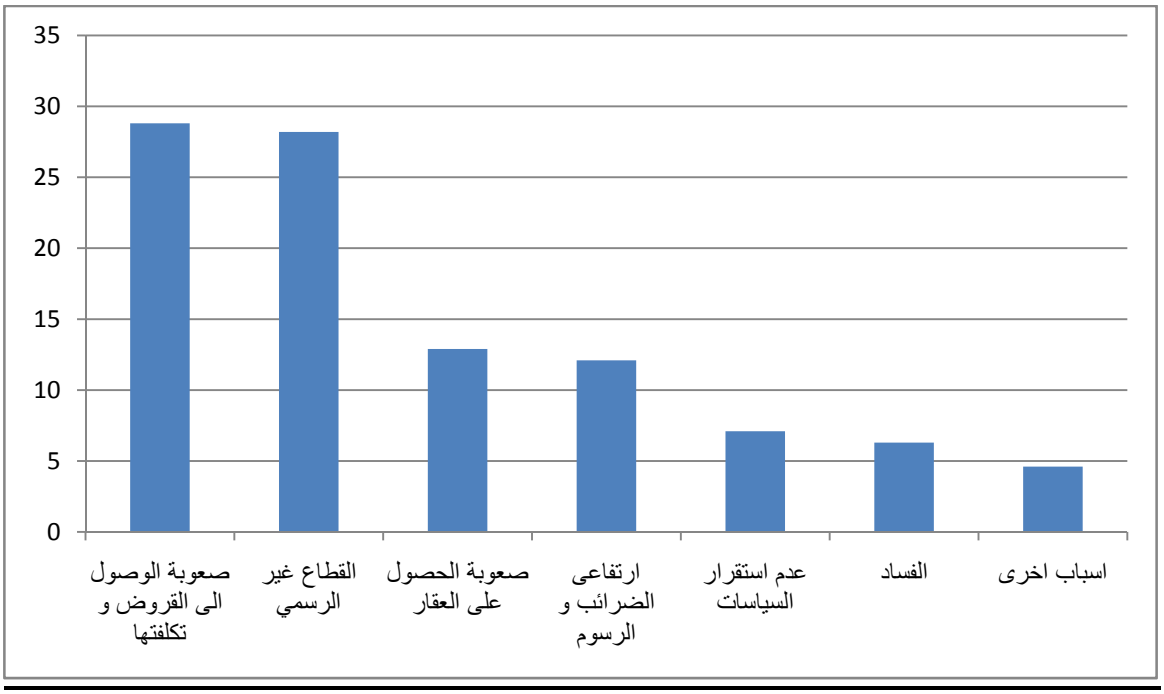

المرجع : ناجي حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة الاقتصاد المجتمع ،العدد غير ميوفر،ص16.

و لقد لخص التحقيق الذي اجري في سنة 2005 ، و الذي اشتمل 600 مؤسسة الى تحديد سلسلة من العوائق و المصاعب التي تعترض المستثمرين و نلخصها في :

- مشكلة الوصول الى القروض البنكية ؛
- مشكلة العقار الصناعي ؛
- مشكلة القطاع الموازي ؛
- مشكلات ذات طابع اداري و تنظيمي .

الفرع الاول : مشكلة الوصول الى القروض

بالنسبة للقروض البنكية تشكل المشكلة الكبير بالنسبة للمستثمرين في الجزائر فتمويل الاستثمارات بعاني من بطء شديد ، وهذا ما اكده 72% من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في المقابل 70% ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا .

ان النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الاسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية ، و كذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك ، بالإضافة الى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال يهيمن على القطاع البنكي ، و الذي زاد الطين بلة الفضائح الاخيرة للبنوك و هي بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي ، ادى الى التشكيك في نجاعة الجهاز البنكي و خلق نوع من التخوف لدى المستثمرين الاجانب في التعامل مع البنوك .

و الاكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا ، يلزم تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك و في نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين 06 و 17 يوم ، وترتفع الى 33 يوم عندما يتعلق الامر ببنكين مختلفين و في مدينتين مختلفتين ، ومنه فإن اصلاح النظام البنكي و تحديث وسائل اكثر لهذا القطاع اصبح ضروريا ليواكب الاصلاحات الاقتصادية ، و ذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار المحلي و الاجنبي على حد سواء .

الفرع الثاني : مشكل العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا امام المستثمرين لهذا الوطنيين و الاجانب ، و لطالما تعثرت مشروعات و نفر مستثمرون لهذا السبب ، و مشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر حيث كشفت التجربة التي مربها الاستثمار في اطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 غلى ان العقار اصبح مع الوقت العائق الرئيسي امام الاستثمار .

و تتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي اساسا في :

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة ؛

- ثقل الاجراءات و تقديم نفس الملفات امام هيئات ترقية الاستثمار ، هيئات تخصيص العقار ، و مرة اخرى امام مسيري العقار ؛
- تخصيص اراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الاراضي لأي تهيئة ن او في مناطق نشاط وهمية لعدم انشاءها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية .

مما سبق يبقى الوصول للعقار اكبر الصعوبات و بشكل اهم المعوقات امام قرار الاستثمار ن بحيث يتطلب الحصول على قطعة ارض مسارا طويلا مع موافقة عدة سلطات و هيئات ، وهذا يقودنا الى اعتبار ان مشكل العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع اداري و تنظيمي ، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات و انما في عدم الاستغلال الكامل للعقارات بحيث 50% منها غير مستغلة [1].

و منه فإن التخفيف من عدد الاجراءات الادارية للحصول على الاراضي اللازمة للمستثمرين الاجانب و المحليين على حد سواء ، تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر .

الفرع الثالث : مشكلة القطاع الموازي

في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازيا ، ينشط فيها اكثر من 100 الف متدخل ، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري .

و اكدت الاحصائيات الرسمية ان القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم نتحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف .

و بالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا ، و ان المنتجين الذين يعملون في اطار القانون يعانون وضعا مزريا غير مشجع على الاطلاق .

[1]: فؤاد محفوظي ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

الفرع الرابع : مشكلات ذات طابع اداري و تنظيمي

على الرغم من سلسلة التوجيهات و التوصيات بشأن تبسيط الاجراءات الادارية و تسريعالخدمات العمومية ، الا ان ثمة جملة من العوائق الادارية و التنظيمية رسخت انطباعا سيئالدى المستثمرين يمكن اجمالها فيما يلي :

- ❖ غياب هيئة مكلفة بإدارة و تنظيم الاستثمارات الاجنبية فقط؛
- ❖ رجل الاعمال ينتظر ازيد من اسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر ؛
- ❖ المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة و التي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز 03 ايام في المغرب و 05 ايام في الصين ، و في اقصى الحالات لا تتعدى 12 يوم ؛
- ❖ ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة كن الخليج الى الجزائر ، في الوقت الذي لا تتطلب و صولها لأي ميناء اوروبي حوالي الاسبوع ، بالإضافة الى ان اسعار الشحن من أي دولة عربية الى الجزائر تفوق بحوالي 03 مرات اسعار الشحن نحو أي بلد في العالم ؛
- ❖ استنادا لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام 2002 ، اتضح ان عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية يتطلب نحو 20 اجراء و حوالي 387 يوم الى جانب طول و تعقد الاجراءات القضائية [1].

الفرع الخامس : مشكلة الفساد

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة و له تعاريف متعددة لعل اهمها :

استخدام الوظيف العمومي لتحقيق مكاسب شخصية (تقرير التنمية في العالم 1996) ؛

الفساد هو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (تعريف منظومة الشفافية الدولية 2004) .

ان العوائق الادارية و التنظيمية السابقة الذكر في الجزائر نجعل المستثمرين يقدمون الرشاوي الى الموظفينفي هذه الادارات من اجل تسهيل الاجراءات و تحسين الخدمات العمومية .

[1]: محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .

و حسب المسح الذي قام به البنك الدولي و شمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 فإن الرشاوي المقدرة المدفوعة 75% و متوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر ب 8,6 %.

و كشف تقرير لمرصد الاستثمار الشراكة الاورومتوسطية ، عن تراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة بأزيد من 80% مقارنة مع تراجعها خلال السداسي الاول من سنة 2011 ، بسبب ما وصفه المرصد بالتوقف المفاجئ للاستثمارات الاجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الاجنبية سنة 2011 على خلفية الفساد بشركة سوناطراك .

و اشار التقرير الى ان المستثمرين الاجانب اصبحوا اكثر ترددا في اقتحام السوق الجزائرية و خاصة من صدور القانون و التعديل الذي تضمنه قانون المالية الجديد الخاص بالاستثمارات و تحديد اقصى نسبة ب 49% للمستثمر الاجنبي [1].

المبحث الثالث : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر و آفاقه المستقبلية

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تطورا ملحوظا و هذا راجع الى تحسن مناخ الاستثمار هذا ما يبينه الجدول رقم (22):

الجدول رقم (22) : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2005-2010

الوحدة : مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	1081	1795	1662	2594	2761	2291

Source : UNCTAD , opcit p188 .

بالنظر الى معطيات الجدول رقم (22) يتبين ان حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات حيث بلغ 1081 مليون دولار سنة 2005 و يعزى هذا الى بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ليواصل الارتفاع حيث اصبح 1667 سنة 2007 و هذا بفضل دخول قطاع السياحة و الخدمات المنافسة في الساحة الوطنية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، و من بين الشركات المعنية بذلك مجمع اعمار الاماراتي ، و

[1]: جريدة الشروق ، نقلا من موقعها الالكتروني ، www.echouroukeonline.com.

في صناعة الالمنيوم شركة دوبال و شركة أي أي سي حيث قدرت المبالغ ما بين 7-8ملايير دولار .ثم انخفضت التدفقات خلال سنة 2010 الى 2291 مليون دولار بعدما كانت تساوي 2761 مليون دولار سنة 2009 و هذا راجع الى الخلافات التي دخلت الجزائر مع شركة اوراسكوم المصرية نتيجة لمباراة كرة القدم .

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حيث سنستعرض اخر الاحصائيات المنشورة و ذلك اولا تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي له ، ثم نتطرق الى اهم الدول المستثمرة في الجزائر ، و بعدها آفاقه في الجزائر ، و في الاخير نستعرض بعض التوصيات للنهوض بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

المطلب الاول : التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بما ان قطاع المحروقات يعتبر استراتيجيا في الجزائر ، ارتأينا من خلال هذا المطلب ان نعرج على التدفقات الواردة الى الجزائر من خلال التوزيع القطاعي ، حيث سنتعرف على حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات اولا ثم خارج قطاع المحروقات ثانيا .

الفرع الاول : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع المحروقات

يلعب هذا القطاع دورا محوريا في مجال الاستثمارات الاجنبية الموجهة اليه ، و ذلك راجع الى ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية ، تتيح فرص الاستثمار فيها .

فقطاع المحروقات يحتل مكانة محورية بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث يمثل اكثر من 98% من مداخيل البلاد ،كما استطاعت الجزائر من الرفع من قدراتها في التكرير التي تقدر ب 22 مليون طن/سنويا ، و يقدر احتياطي النفط في الجزائر ب 45 مليار طن سنة 2010 ، وقد فتحهذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ، بحيث كانت مشاركة رأس المال الاجنبي في هذا القطاع لا يتعدى 49% و منذ بداية التسعينيات تم فتح الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمته راس المال الاجنبي .

كما كانت تهيمن شركة سوناطراك اضافة الى الشركات التابعة لها و هذا الى غاية اصدار قانون المحروقات الجديد ، اذ انها تعمل في جميع مجالات الاستكشاف و الحفر و الانتاج و التكرير و انتاج الغاز الطبيعي .

و بعد ذلك شهدت الساحة دخول عدة شركات عالمية في مجال المحروقات حيث اعلنت وزارة الطاقة و المناجم ان الاستثمارات الاجنبي المباشرة في قطاع المحروقات بلغت 17 بيليون دولار بين عامي 2000و 2008 بمعدل بيليوني دولار سنويا ، و اوضحت الوزارة في بيان لها انه حلت اوروبا في مقدمة البلدان المستثمرة في الجزائر في مجال المحروقات بنسبة 58% و بريطانيا لوحدها 24% تليها الولايات المتحدة الامريكية و كندا ب 26% ، استراليا 8% و دول آسيوية ب 5% . و مع مرور السنوات يعرف قطاع المحروقات تقدما ملحوظا و حيث بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال المحروقات و المناجم 21,24 مليار دج بين 2002 و 2020 حيث قدرت ب09 مشاريع ساعدت غلى خلق 1366 منصب شغل كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (23) : الاستثمارات الاجنبي المباشرة في الجزائر في قطاع المحروقات 2002-2010

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
المحروقات	01	0,24	30
الخدمات و الاشغال العمومية البترولية	06	19	731
المناجم و المحاجر	02	03	605
المجموع	09	21,24	1366

المصدر : اعدادي بالاعتماد على الاحصائيات المنشورة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2012 .

اما اهم الشركات الاجنبي المستثمرة في الجزائر في مجال المحروقات نجد بريتش بتروليوم (البريطانية) ، اناداكور (الولايات المتحدة الامريكية) ، شركة غاز دو فرنس (الفرنسية) و شركة موبادلة (الاماراتية) التابعة لإمارة دبي .

و قد اصبحت الجزائر مؤخرا من اكبر الدول استقطابا للاستثمار الاجنبي في مجال المحروقات حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

الفرع الثاني : الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الاجنبية المباشر ة خارج قطاع المحروقات تتوزع على النحو التالي:

الجدول رقم (24) : توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصرح بها خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة (2002-2011)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ(مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	08	1,77	6533	0.30
البناء و الاشغال العمومية	70	15,52	98141	1,94
الصناعة	257	56,52	710949	43,88
الصحة	03	0,67	8589	0,40
النقل	16	3,55	3519	0,43
السياحة	11	2,44	321481	22,24
الخدمات	85	18,85	393578	26,72
الاتصالات	01	0,22	50088	4,09
المجموع	451	100	3781642	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم (25) : الاستثمارات الاجنبي المباشرة حسب القطاع الفرعي(2002-2010)

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ (مليار دج)	مناصب الشغل المنجزة
الزراعة ،الصيد البحري،الصيد البري،استغلال الغابات	03	01	22
المياه ، الطاقة	13	256	19965
الصناعة الحديدية، الميكانيكية ،الكهرباء	51	29	12003
مواد البناء، السيراميك، الزجاج	20	80	2847
المباني و الاشغال العمومية	56	10	5141
الكيمياء، المطاط، البلاستيك	46	137	2066
الصناعة الغذائية، التبغ، الكبريت	32	18	2582
صناعة المنسوجات، الجوارب، الملابس الجاهزة	03	0,04	02
صناعة الجلود ،الاحذية	01	0,02	15
الورق، الطباعة	18	03	756
الصناعات المختلفة	14	01	1447
النفل و الآلات الاضافية للنقل	13	04	384
السياحة	06	08	2118
الخدمات المقدمة للشركات	48	19	2563

الخدمات التجارية المقدمة للأسر	07	0,2	396
المؤسسات المالية	14	03	1965
الترقية العقارية	03	11	105
الصحة	02	05	697
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	01	98	1554
المجموع	357	687,76	18618

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

❖ **قطاع الفلاحة** :

يفصح الجدول رقم (24) ان القطاع الفلاحي رغم اهميته الا انه لا يزال يعاني التهميش حيث يمثل 0,3 من اجمالي التدفقات رغم ما تزخر به الجزائر من امكانيات في هذا المجال ، و يعزى هذا الى الضعف الحوافز القانونية و المتعلقة بالمردودية .

❖ **قطاع الصناعة** :

عند قراءتنا للجدول رقم (24) : نجد ان قطاع الصناعة مزال يسيطر على المرتبة الاولى في حجم الاستثمارات الواردة الى الجزائر خارج قطاع المحروقات بمبلغ يقدر ب 710949 مليون دج ، ما يعبر عن قفزة نوعية و تكريس مبدأ انسحاب الدولة من الاقتصاد تدريجيا و يشمل هذا القطاع :

1- *الصناعة الميكانيكية* : اخذت الصناعة الميكانيكية مجال هاما في نصيبها من المبالغ الموهة كاستثمار اجنبي مباشر بمبلغ يقدر ب 29 مليار دج ، و كمثال عن الشركة الفرنسية Mechelin التي عادت الى النشاط بعد توقف دام 09 سنوات و ذلك منذ 12 اكتوبر 2002 ، و هذا بهدف تلبية حاجات السوق المحلي ب 40% و تصدير الانتاج بنسبة 60% ، و تبلغ قيمة المشروع 20 مليون اورو و ذلك بخلق 500 منصب شغل .

2- *الصناعة الغذائية*: عرفت هذه الصناعة انتعاشا في السنوات الاخيرة خاصة في مجال الشراكة مثل شركة دانون الفرنسية ، و الشركة التونسية للبسكويت .

3- *صناعة الحديد و الصلب*: و نذكر امثلة عن ذلك مصنع الحديد و الصلب بولاية جيجل من طرف الشركة المصرية ALEZZ و الشركة الهندية ISPAT .

بالإضافة الى ذلك يشمل هذا القطاع صناعة الملابس الجاهزة و صناعة الجلود و الملاحظ ان هاتين الاخيرتين لا تزال ترصد استثمارا محتشما كثيرا يقدر ب 0,04 مليار دج ، 0,02 مليار دج على التوالي .

❖ **قطاع البناء و الاشغال العمومية** :

اما قطاع البناء و الاشغال العمومية عرف انتعاشا حيث كان يعدل 50 مشروعا خلال الفترة (2000-2005) ، حيث اصبح 70 مشروعا الى غاية سنة 2010، حيث رصد مبلغ يعدل 80 مليار دج لمواد البناء ، و10 مليار دج للمباني و الاشغال العمومية (انظر الجدول رقم(25))كاستثمارات اجنبية مباشرة ، و هذا بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع فيما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي ، و الطريق السيار شرق غرب ،هذا المشروع الذي اثار جانب الاهتمام الامريكي حيث عرض التكفل المالي و ذلك بمشاركة 13 دولة منها فرنسا ، ايطاليا ، مصر ، المانيا ، تركيا و سويسرا ، و بناء مليوني وحدة سكنية من خلال المخطط الخماسي (2010-2014) (انظر الملحق رقم (01)) .

❖ **قطاع الصيد** :

تتوفر الجزائر على امكانيات جد هامة في قطاع الصيد حيث بدأ التفكير في استغلال الثروة في سنة 2003 وقعت اتفاقية شراكة بين متعاملين اقتصاديين جزائريين و المؤسسات الاجنبية مثل مشروع يقدر ب 08 مليون اورو برعاية المنظمة العربية للاستثمار و تطوير الفلاحة بالإضافة الى مبادرة البنك الجزائري union bank الذي قام بإنشاء فرع متخصص لتطوير الاستثمار في مجال الصيد و هذا بفتح ابوبا الشراكة في هذا الميدان .

❖ **قطاع الالكترونيك** :

عرف نمو سريعا في السنوات الاخيرة ، من الامثلة عن الشركات الاجنبية في هذا القطاع :

BYA électronique , maghreb vision , samsung .

❖ **قطاع الاتصالات** :

انفتاح سوق الاتصالات ، كان بصدور قانون جويلية 2000 ، الذي جاء ليخرج القطاع من احتكار الدولة بالإضافة الى فتح القطاع للمنافسة الاجنبية و ذلك بمنح ثلث رخصة للشركة الكويتية الوطنية بميلغ 1,1 مليار دولار لسنة 2004 .

اما في مجال الاعلام الآلي و الانترنت ، فهناك عدد كبير من المستثمرين الوطنيين بالإضافة الى الشراكة الدولية مع الشركة الفرنسية wonadoo ، ان هذا القطاع يتيح فرص لابأس بها لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة مع السوق الداخلية التي تعتبر اكبر الاسواق على الساحة المغاربية .

❖ **قطاع الصحة** :

قطاع الصحة الذي تبقى حصته ضئيلة بنسبة 0,40% أي بمبلغ 8589 مليون دج ، و هي نسبة ضعيفة ، تبقى محصورة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الاردنية .

❖ **قطاع السياحة** :

اما قطاع السياحة و رغم ما تسخر به الجزائر من امكانيات سياحية ، الا انه عدد المشاريع قدرت ب 11 المشروح سياحي ، و اهم هذه المشاريع السياحية : مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج و مشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة ، و مشروع مركب "اعمار" الاماراتي ، انشاء مركب فندقي و تجاري بباب الزوار (الجزائر العاصمة) من قبل شركة" تراست ريل استايت" ، و الشركة الفرنسية "أكور" التي

اعتزمت بناء 24 فندقا في عدة ولايات جزائرية ابتداءا من سنة 2006 بقيمة 15,5 مليار اورو .[1]

❖ **قطاع الخدمات** :

اما قطاع الخدمات فقد شهد استثمرا اجنبيا معتبرا بمبلغ 393578 مليون دج ، هذا القطاع يحوي على فرص و مجالات استثمارية عديدة خاصة في القطاع المالي و في هذا المجال توجد الشركة التونسية التابعة لبنك الامان التي دخلت السوق الجزائرية سنة 2006 ، و من جهة اخرى جاءت الشركة الفرنسية في المرتبة الاولى فيما يتعلق بالمسؤوليات الادارية داخل الشركات الاجنبية ناشطة في الجزائر (مسيري شركات و رؤساء مجالس الادارة).

المطلب الثاني : الدول المستثمرة في الجزائر

تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر و اتجاه الجزائر نحو سياسة استغلال امكانياتها الطبيعية و البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و كفاية السوق المحلي ة حتى تستطيع و لو بالشكل اليسير التقليل من الواردات ، عزمت العديد من الدول بتوجيه رؤوس الاموال للاستثمار في الجزائر و المشاركة في التنمية الاقتصادية .

الفرع الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب جنسية المشروع

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2010 هي كالتالي:

[1]: جريدة الاحرار ، www. Alahrar .net .

الجدول رقم (26) : الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب جنسية المشروع في الفترة 2002-2010

جنسية المشروع	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
الجزائريين غير المقيمين	07	0,13	61
المانية	02	05	329
امريكا	02	0,1	1206
القطرية-البحرينية	01	0.01	08
بلجيكية	02	0,25	296
البرازيلية	01	0,0038	0
الكندية	02	0,28	33
الصينية	22	13	621
القبرصية	01	0,16	67
الكوبية	01	05	697
المصرية	14	48	2220
الاماراتية	01	0,11	0
الاسبانية	03	03	219
الفرنسية	36	93	3393
الفرنسية-الاسبانية	01	0,09	244
الفرنسية-اللبنانية	02	01	440
الفرنسية-التركية-البلجيكية	01	0,07	220
الهولاندية	03	09	8831

الهندية	01	0,2	0
الايطالية-اللبنانية	01	0,05	61
الايطالية	05	01	147
الايطالية-السويسرية	01	0,05	969
الاردنية	09	02	147
الاردنية-المصرية	01	0,13	05
الاردنية-الامارتية	01	0,18	30
الاردنية-اللبنانية	01	0,08	12
الكويتية	01	98	1554
اللبنانية	13	0,48	1019
الليبية	22	0,33	1063
المغربية	03	02	217
النيجيرية	01	0,014	01
البرتغالية	02	0,01	24
القطرية	01	01	03
الروسية-الفرنسية	01	0,47	08
السعودية	03	03	148
السعودية-الفلسطينية-الاردنية	01	07	94
السنغافورية	01	0,01	12
السويسرية	02	0,04	20
السويسرية-الانكليزية	01	03	08
السورية	08	01	527
التونسية	11	02	380
التركية	25	06	2481

المجموع	205	222	82326

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، مصدر سبق ذكره .

صرحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار انها سجلت خلال الفترة الممتدة من 2002و 2011 حوالي 9053121 مليون دج موزعة على 242 مشروع استثمار كاستثمار اجنبي مباشر و من بين اهم الدول المستثمرة في الجزائر نجد :

- **دول عربية** : احدثت نقلة سريعة في مجال التدفقات بالنسبة للاستثمار الاجنبي فنجد الكويت التي تصدرت الدول المستثمرة في الجزائر بمبلغ 98 مليار دج ساعدت على توظيف 1554 منصب شغل ، اما مصر التي كانت تحتل المرتبة الاولى في قبل سنة 2009 ب 19 مشروع صناعي ، 04 مشاريع في مجال الانشاء و التعمير ، مشروعين في قطاعات الاتصالات ، و مشروع واحد في كل من السياحة و الخدمات ،اما بعد 2009 فتقلص عدد المشاريع الى 14 مشروع استثماري بقيمة 48 مليار دج و الملاحظ ان الامارات العربية المتحدة دخلت بقوة خاصة في مجال الخدمات و السياحة .
- **دول جنوب الاتحاد الاوروبي** : قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاقية الشراكة على المستوى السياسي و الاقتصادي ، مع اهم دول جنوب الاتحاد الاوروبي و المتمثلة اساسا في : فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، هذه الدول تستثمر تستثمر خاصة في مجال المحروقات مثل شركة (tolalfina cepsa agib) ، بالإضافة الى صناعات غذائية (الفرنسية دانون) ، الخزف ، الكيمياء و الصيدلة ، الميكانيكية ، و حسب الاحصائيات فإم حجم الاستثمارات الفرنسية وصلت الى 93 مليار دج في الفترة 2002-2010 .
- **المانيا** :تحتل الرتبة السابعة حيث قامت الجزائر بإبرام عقود عديدة مع المانيا مثل العقد مع مؤسسة henkel و المؤسسة الصناعية الالمانية للمنتوجات الاستهلاكية و التي دخلت نسبة عالية من رأس مال المؤسسة الوطنية للتطهير و منتوجات الصيانة enad و الثانية nesser و هي مجموعة المانية في مجال الغاز مع سوناطراك و المؤسسة العمومية

للغاز ENGI ، كما ان الشراكة مع الاتحاد الاوروبي تفتح آفاق جد ايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

- **الولايات المتحدة الامريكية** : تعتبر الولايات المتحدة الامريكية مستثمر رئيسي في الجزائر خاصة في مجال المحروقات و لكن هناك رغبة في تنويع النشاطات من خلال قطاعي الصيدلة و الكيمياء و لكن هذه التجربة ضئيلة بالمقارنة مع حجم الاستثمارات في مجال المحروقات ، تجدر الاشارة الى ان السفارة الامريكية تتلقى عدة اتصالات من رجال الاعمال الراغبين في الاستثمار في الجزائر .

و يمكن ملاحظة ما يلي :

- ✓ وجود ثلاثة دول من اهم المستثمرين في الجزائر و هي : مصر، الكويت و السعودية و رغم هذا فالاستثمارات العربية البينية تبقى ضعيفة و هذا راجع الى ضآلة حصص هذه الدول من التدفقات ماعدا مصر و الكويت .
- ✓ في الفترة الممتدة 2000-2005 كانت توجد دولة عربية واحدة و هي ليبيا التي تنتمي الى اتحاد المغرب العربي ،و لكن كما يوضحه الجدول دخول دول أخرى تنتمي الى اتحاد المغرب العربي وهي المغرب ب03 مشاريع ، و تونس ب11مشروع ، لكن الى حد الآن تبقى محتشمة و ضئيلة مقارنة مع دول اخرى هذا ما يبن فشل هذا التكتل في تحقيق التكامل باعتبار ان للاستثمار دور في تحقيق التكامل .

الفرع الثاني : المشاريع الاستثمارية في اطار الشراكة

لجأت الجزائر الى تبنى استثمارات عن طريق الشراكة حيث يكون الطرف الجزائري و الاخر اجنبي لتجسيد مشاريع استثمارية جديدة و هناك عدة دول تشارك الجزائر في تنفيذ المشاريع كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (27) :اهم الاستثمارات بالشراكة جزائرية – اجنبية خلال الفترة 2002-2010

التعيين	المبلغ بالمليار دج	عدد المشاريع	الشغل مناصب المنجزة

جزائرية-اسبانية	139	22	1946
جزائرية-مصرية	100	02	431
جزائرية-فرنسية	31	39	2748
جزائرية-جنوب افريقيا	30	01	138
جزائرية-امريكية	19	03	68
جزائرية-فرنسية-مصرية	15	01	300
جزائرية-سعودية	15	03	909
جزائرية-المانيا	07	01	36
جزائرية-اماراتية	03	01	155

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

يظهر الجدول رقم(27) المشاريع الاستثمارية بالشراكة جزائرية-اجنبية ، ان الشراكة جزائرية-اسبانية احتلت المرتبة الاولى بمبلغ يقدر ب 139 مليار دج ، تليها الشراكة الجزائرية مصرية ب 100 مليار دج و اهم هذه المشاريع في قطاع الاشغال العمومية و الخدمات ، اما المرتبة الثالثة مع فرنسا ب 39 مشروع استثماري .

كما تعززت الشراكة الجزائرية-المانية بالتوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الالماني ديلمر في كمارس 2011 من اجل انشاء شركة مختلطة لصناعة السيارات الصناعية و سيتم انشاء هذه الشركة على موقع الشركة الوطنية لصناعة السيارات برويبة بهدف انتاج 8500 غربة صناعية سنويا من كل الانواع تصنعها مرسيدس و بلوغ 165000 عربة سنويا بعد 05 سنوات من الانتاج [1].

[1]: اذاعة الجزائر ، 25افريل 2012 ، على الساعة 20:00 .

المطلب الثالث : آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

عندما نتحدث عن آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، نشير الى المشاريع التي تنوي الشركات الاجنبية اقامتها في الجزائر و ذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الجزائري و الاجنبي ، م فيما يلي عرض لاهم المشاريع الوراد اقامتها .

- تعتزم الشركات التونسية توسيع نشاطاتها بالجزائر مثل ما تخطط له شركة (TBR) المختصة في صناعة مجبنات الالمنيوم التابعة لمجمع سياحي ، و شركة (كارطقو سيراميك) التابعة ل (بولينا القابضة) و المختصة في صناعة الخزف (مركب عين الدفلى).
- تعتزم الجزائر بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي تنفيذ برنامج تعاون في مجال الصيد البحري و تم تخصيص 64 مليون اورو .
- كما تنوي شركة فينر فتح فرع لها لإنتاج الزجاج المحصص للتعليب و التصدير و هذا بولاية وهران.
- اضافة الى مشروع جزائري اسباني لإقامة مجمع جينوبتيك لإنتاج الطلاء .
- كما تبقى عملية التفاوض جارية مع شركة مرسيدس المتخصصة في صناعة السيارات و هذا في ولاية بومرداس .
- و في زيارة للمدير العام للغرفة التجارية الجزائرية الالمانية للجزائر يوم السبت 25 افريل 2012 ، السيد كريستوف بارتش ان المحادثات مازالت متواصلة حول مشروع صناعة السيارات من قبل الصانع الالماني " فورزفاغن ".و بما ان الجزائر تحتل المراكز الاولى علميا في حوادث المرور يعتزم الشريك الالماني فتح مشروع لإنتاج تجهيزات خاصة بالسلامة المرورية و امن الطرقات .
- و في مجال البيئة من المقرر ان تنظم غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية الالمانية ، معرضا كبيرا خاصا بالطاقات المتجددة من 15 الى 17 اكتوبر 2012 على هامش مؤتمر دولي حول هذا النوع الجديد من الطاقات المتجددة .

- كما اعلن وزير المالية كريم جودي يوم 30 افريل 2012 على هامش اجتماع الدورة العاشرة للجنة المختلطة انه " تم تنصيب لجنة متابعة الاستثمارات التي ستتكفل بالاستثمارات الجزائرية الاماراتية سواء تلك التي انجزت او التي في طريق الانجاز . و تتوكل لهذه اللجنة التي ستجتمع مرة كل ستة اشهر لتقييم وضعية مشاريع الاستثمار بين البلدين .
- و في تصريح للمدير العام للوكالة العقارية لوهران خليل نورين ، عن انجاز مركب للفولاذ بمنطقة بطيوة ، و يندرج هذا المشروع ، و يندرج هذا المشروع في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر ، الذي من شأنه انتاج ازيد من مليون طن سنويا من هذه المادة ، و قيمة المشروع الذي سينجزه مستثمر تركي بمبلغ 500 مليون دولار ، بطاقة انتاجية قدرها 1,4 مليون طن سنويا ، و تم تخصيص له مساحة قدرها 26 هكتار لاحتضان القطب الاقتصادي الجديد .و من المرتقب ان يستحدث هذا المشروع 1000 منصب شغل مباشر و 3500 منصب شغل غير مباشر ، و يدخل هذا المشروع في اطار المخطط الوطني الخماسي (2010 – 2014) .
- و في مجال المحروقات دخلت شركة سوناطراك و اناداكور بتروليوم في تفاوض لبناء خطوط و انابيب للنفط و الغاز في الصحراء الجزائرية .

ان الآفاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عملية ايجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات اكبر في المستقبل ، و يتم تدعيمه و ترقيته و تعزيز الثقة بين الجزائر و المتعاملين الاجانب و هذا لا يكون الا اذا كرست السلطات الجزائرية جهدها لإزالة العراقيل التي ذكرناها سابقا و التي تقف عائقا امام نجاح السياسة الاستثمارية ، فيجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

خلاصة الفصل

ان الحديث عن واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر يقودنا الى الحديث عن المناخ الاستثماري و مختلف مؤهلات الجزائر سواء كانت طبيعية ، بشرية ، اقتصادية ، سياسية و امنية تجعلها محل اهتمام مستثمرين جزائريين (محليين) كانوا او اجانب ، و حتى تزيد من ثقة المستثمرين و ارتياحهم راحت الجزائر تخصص ضمانات (قانونية ، مالية و قضائية) سواء على المستوى المحلي او الدولي ، و حوافز ضريبية من شأنها تعزيز نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمارات الاجنبي المباشرة .

تشهد الجزائر في الحال تدفقات للاستثمارات الاجنبية تزيد سنة بعد الاخرى ، الا انه ما يلاحظ ان مجمل هذه الاستثمارات تخص قطاع المحروقات مع العلم ان هناك قطاعات اخرى من شأنها ان تكون ذات مردودية معتبرة مثل قطاع الخدمات و القطاع السياحي .

ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعاني من عدة معوقات و مشاكل يمكن ان نقول انها ادارية ، اجتماعية و سياسية ، ينبغي القضاء عليها حتى يمكن تدعيم الاستثمار المحلي و الاجنبي الى مستويات التطورات الاقتصادية العالمية .

خاتمة عامة :

اصبح ينظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر الشكل التمويلي البديل للمديونية ، ومن القضايا الجوهرية و الحديثة التي لفتت اهتماما بالغا من طرف الدول الحكومات نظرا لما تحققه من مكاسب لكل من الدول المضيفة و المستثمرة .

فدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص كان يهدف الى معرفة حاجة الدول اليه و الجهود المبذولة من طرف الدول في سبيل تحقيقه ، بما في ذلك حلق مناخ استثماري مناسب و الذي يخص جميع الظروف السياسية و الاجتماعية و خاصة الاقتصادية و اهم العراقيل التي تواجه الدول المستثمرة .

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في اشكال مختلفة هي في الحقيقة مرهونة من حيث تطبيق السياسات الدول المضيفة ، و استراتيجيات الشركات المهيمنة و بما تطلبه التحديات الجديدة التي تمر بها الساحة العالمية .

و من خلال القراءة الواضحة لمناخ الاستثمار و الاحصائيات التي استندنا اليها على العموم ان مستوى أداء و امكانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و مستوى جاذبيتها له مازال يحتاج الى التحسين اكثر خاصة و انها تتمتع بالكثير من الامكانيات البشرية و المادية و الطبيعية و ينقصها فقط بذل المزيد من المجهودات و استغلال تلك الامكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها و افساح المجال اكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الاجانب و استقطاب حجم كبير و الاستفادة اكثر منه .

و على ضوء ذلك توصلنا الى استخلاص **النتائج** التالية :

- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتمتع بخصائص تجعله يتميز الامر الذي ادى الى ظهور نظريات مختلفة لتفسيره .
- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يجري في اشكال متعددة ، و ان الاندماج و التملك يعتبر من الاشكال الحديثة ، الذي عرف خلال السنوات الاخيرة تزايد مدهشا فيما يحص صفاته و عملياته .

- باعتبار ان الاستثمار الاجنبي المباشر وجه من اوجه حركات رؤوس الاموال الدولية مست شتى انحاء العالم ووسيلة لاختراق الاسواق الدولية و فرصة لنمو اقتصادات الدول المضيفة له ،فمن الطبيعي ان تكن له ايجابيات و سلبيات في نفس الوقت .
- أن خريطة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة تؤكد ان الدول المتقدمة مازالت تستحوذ على حصة الاسد ، و ان التطورات التي حصلت في مواقف الدول النامية و في سياستها العامة المتعلقة باجتذابه جعلت من حجم التدفقات الواردة اليها تتزايد باستمرار .
- أن الجزائر ابدت ارادة قوية و بذل جهود معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار ، و ذلك بسن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار ،و بعث مؤسسات المؤطرة له ، و تخصيص الاموال الازمة لتطويره ، و المشاركة في مختلف الملتقيات و المعرض و الندوات سواء كانت اقليمية او دولية .
- ان بيئة اداء الاعمال في الجزائر مازالت ضعيفة و تعاني من بعض المشاكل التي تكبح الاستثمارات كمشكل العقار الصناعي ، صعوبة الحصول على القروض البنكية ، و مشكل القطاع الموازي المعتبر و الرشوة و الفساد المتنامي .
- على الرغم من محدودية النتائج المحققة خلال عشرية الاصلاح الاقتصادي و التي انعكست بالإجاب على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث تقلص معدل البطالة و تحسن مستوى الدخل ، الا ان ركود الاستثمارات الاجنبية و تباطؤ وتيرة الاصلاحات حال دون تحقيق النتائج المرجوة .

و بناء على ما تقدم يمكن اقتراح **التوصيات** و التي تقوم على النتائج السابقة :

✓ ضرورة محابة الفساد و التسهيل في المعاملات البنكية ة محاربة القطاع الموازي .

✓ العمل على خلق جو و مناخ مساعد للاستثمار الاجنبي المباشر و هذا يكون عن طريق :

- تطوير الاطار القانوني و المؤسساتي المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر ، و تطوير الرؤية و الشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار .
- تدعيم التنسيق ما بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار ،و بالخصوص ما بين (الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار MDPPI ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و الصندوق الوطني للاستثمار CNI).

- ✓ العمل على استقطاب و توطين الرأسمال الوطني الموجود في الخارج ، و فتح المحال امام الجالية الجزائرية الموجودة في الخارج لل مساهمة في التنمية و الاستثمار في بلدهم .
- ✓ اعداد بنك معلومات حول تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر (حسب الولايات) ، و وضع آلية لمتابعة الاستثمارات .
- ✓ وضع سياسة فعلية لتطوير الاستثمار الاجنبي المباشر ، ترتكز على تقنيات لجذب المستثمرين ، على اساس التكوين العالي للموظفين العاملين في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دبلوماسيين متخصصين في الخارج .
- ✓ تطوير و تنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق العمل ، حيث يشكل مستوى تكوين و تأهيل الرأسمال البشري احد المحددات الاستراتيجية لتطوير الاستثمار بصفة عامة ، لتوطين الاستثمارات الاجنبية و جذبها ، و في هذا الاطار يجب :

- رفع و زيادة الاموال المخصصة للبحث و التطوير ، و الموجه للجامعات و مراكز البحث .
- تدعيم البحوث العلمية لدى القطاع الخاص ، من خلال الاجراءات و الحوافز الجبائية للمؤسسات التي تبحث و تتطور .
- خلق روابط ما بين الجامعات و مراكز التكوين المهني و مراكز البحوث ، هذه السياسة يجب ان تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و الاجانب بالدخول في انجاز برامج الدراسات و ذلك لتلبية حاجات سوق العمل ، و المساهمة في تمويل المعاهد البحث و الجامعات .
- تشجيع و حماية و تسويق نتائج البحث العلمي من خلال ثقافة و آلية للحماية الفكرية و الابداعية لدى المتعاملين الاقتصادين .

- ✓ الحكومة مطالبة بالاستغلال الوفرة المالية الحالية (احتياطي الصرف) ، لإحداث نهضة تنموية سليمة و محكمة ، و ذلك بالتركيز على الهياكل القاعدية من طرق و موانئ و السكك الحديدية ، و توفير الماء و ذلك بإنشاء السدود .
- ✓ ضرورة الاعتناء بالطاقة البديلة لتحل محل النفط و الغاز عن طريق تشجيع البحوث فيها و توفير الآلات المناسبة لها .

فكل هذا من شأنه ان يخدم سياسة الاستثمار في الجزائر التي انتهجتها البلد ، ويحدث تنمية واقعية و شاملة .

آفاق الدراسة :

نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا الى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، فإنه تبقى بعض المواضيع الاخرى التي على صلة بموضوع البحث و المنافسة مستقبلا مثل :

- ❖ واقع و آفاق الاستثمار الخاص في الجزائر و انعكاساته على التنمية .
- ❖ مستقبل التنمية في الجزائر و دور القطاعين العام و الخاص .
- ❖ واقع الاستثمارات العربية البينية و نصيب الجزائر مننها .
- ❖ اهمية جذب رؤوس الاموال العربية المهاجرة و دورها في تكملة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد و الاستثمار المحلي في تدعيم نمو اقتصادات الدول العربية .

قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب :

1) احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر ، 1991 .
2) الجيلالي عجة ، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية ، الجزائر، 2006 .

3) اميرة حسب الله محمد ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البنية الاقتصادية العربية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 .

4) النجار فريد ،**الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مؤسسات الشباب الجامعية ، مصر ، 2000 .

5) خلال وفاء محمدين ،**التحكيم بين المستثمر الاجنبي و الدولة المضيفة للاستثمار** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2001 .

6) دريد محمود السامرائي ،**الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** ، الطبعة 01، دار الوحدة العربية ، لبنان ، 2006 .

7) رضا عبد السلام ،**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، المكتبة العصرية ، مصر .

8) سرمد كوكب جميل ، **الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية** ، الطبعة الاولى ،الحامد للنشر و التوزيع، الاردن ، 2001 .

9) طاهر مرسي عطية ، **ادارة اعمال الدولة**، الطبعة 02 ،دار النهضة العربية، مصر ،2001 .

10) عبد الرحمان يسري ، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 .

11) عبد السلام ابو قحف ،**اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي** ، الطبعة 01 ، مطبعة الاشعاع الفني ، مصر ، 2001 .

12) علي عباس ،**ادارة الاعمال الدولية** ، الطبعة 01 ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2007 .

13) عليوش قريوش كمال ، **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، الطبعة01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

14) عبد المطلب عبد المجيد ،**العولمة الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .

15) فليح حسن خلف ،**التميل الدولي** ، الطبعة الاولى، الوارق للنشر و التوزيع، الاردن،2004 .

16) محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة01، دار النفائس، الاردن ،2005 .

17) محمد محمد سويلم، **الاستثمارات الاجنبي في مجال العقارات دراسة مقارنة بين القانون و الفقه الاسلامي** ،الطبعة01 مطبعة القدس،2009 .

18) مصطفى بودهان، **الاسس و الاطر الجديدة للاستثمار في الجزائر** ، الطبعة01، الملكية للطباعة و الاعلام ، 2001 .

19) ناصر عثمان محمد عثمان ،**ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** ، الطبعة01 ، دار النهضة العربية ، 2009 .

20) نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف النشالي، **مقدمة في المالية الدولية** ،الطبعة01 ،دار المناهج، الاردن،2007 .

ب- الرسائل و الاطروحات:

- **الليسانس**:

1) دحماني مناد ، صديقي سعيد ،**اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التنمية دراسة تحليلية لحالة الجزائر في الفترة 1995-2005** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،فرع تسيير و اقتصاد مؤسسة، البويرة، 2009-2010 .

2) عبد الرحيم حكيمة، **الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر من سنة 2001الى سنة2009** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود مالية و بنوك، البويرة، 2009 .

3) كروش امينة ،دلال مسعودة،**الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التنمية الاقتصادية(2002-2007)** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة المدية ، 2007-2008 .

- **ماجستير**:

1) عز الدين مخلوف،**دراسة قياسية لاثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، سبتمبر 2006 .

2) دحماني سامية ،**تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر،2004 .

3) فؤاد محفوظي، **الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 .

4) محمد عقاب ،جلول لكو ، **المديونية الخارجية و اثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر لفترة (1970-2008)** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي، تخصص مالية و حساب المخاطر ، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، جوان 2009 .

- **دكتوراه:**

1) عبد القادر بابا ،**سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة** ،اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2004 .

2) فارس فضيل ، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر ، المملكة العربية السعودية** ، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004 .

3) محمد قويدري، **تحليل واقق الاستثمارات الاجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2005 .

4) منصوري الزين، **آليات تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة الجزائر ، السنة غير متوفرة .

ج- المجلات :

1) اوسرير منور ، **الشركات المتعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي** ، مجلة الاقتصاد المعاصر ، العدد، خميس مليانة ، الجزائر ، افريل 2007 .

2) بريش السعيد، **تداعيات المشروع الاورومتوسطي على التكامل في الوطن العربي من خلال التجربة الجزائرية** ،مجلة الاقتصاد المعاصر ،العدد01، الجزائر ،افريل2007.

3) بلعوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، الجزائر ، ماي ،2005 .

4) زبيري رابح، **اشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية و سوء التسيير** ،مجلة الاقتصاد، العدد07، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 .

5) عليان نذير ن منور اوسرير، **حوافز الاستثمار الاجنبي و مزاياه** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، 2005 .

6) عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الاجنبي المباشر ،تعاريف و قضايا** ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد غير متوفر، السنة الثانية، 2004.

7) فارس فضيل، **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و معوقاته في الجزائر** ،مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد01، الجزائر ،افريل 2007 .

8) قويدر عياش، ابراهيم عبد الله، **اثار اضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد02، ديوان المطبوعات الجامعية ، ماي 2005 .

9) مصطفى يوسفي، **مضمون و اهداف الاحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات** ، مجلة المديرية الوطنية للإدارة ، العدد02، مركز التوثيق و البحوث الادارية، الجزائر ،1999.

10) مجلة دليل المستثمر العربي، **الجزائر ملتقى الاستثمار العربي** ، العدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع العمال العربي في الجزائر، نوفبر 2006 .

11) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التمويل الخارجي، 2006 .

12) مجلة السياسي العربي ، **المارد اوراسكوم يغزو الاسواق العربية**، الصادرة عن شركة النشر و الصحافة و الاستثمار ،العدد02، الجزائر،2005 .

13) مفتاح صالح، بن يسمينة دلال ،**واقع و تحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44 ،صيف- خريف2008 .

14) محمد زيدان، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال، نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد01 ، 2004 .

15) منصوري الزين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد02، ديوان المطبوعات الجامعية ،2005 .

16) ناجي بن حسين ،**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ،مجلة الاقتصاد المجتمع ، العدد غير متوفر .

د- الملتقيات و المؤتمرات :

1) رايس مرادي، **التسويق السياحي و دوره في ترقية القطاع السياحي في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر، واقع وافاق ، 11-12 ماي2010، البويرة .

2) عبد المجيد اونيس، **الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وافاق** ،الملتقى الدولي حول متطلبات تامين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل2006 ، الجزائر .

3) عبد المجيد زعباط، **تحسين مناخ الاستثمار الخاص –حالة الجزائر** ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بشار .
4) محمد الشريف منصور، **التكامل الصناعي المغاربيكآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، الملتقى الوطني الاول حول: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ن جامعة قسنطينة(الجزائر)، 2002/05/28 .
5) يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد اله يانقا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبى المباشر و انعكاساته على الوضع الاقتصادي** ، مؤتمر الاستثمار و تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،2006 .

ه- القوانين و الاوامر التشريعية :

1) قانون رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15، المتضمن لقانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 1966/09/18، العدد 120 .
2) قانون رقم 82-13 المؤرخ في 1982/08/28 ، يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و سيرها ،الجريدة الرسمية، العدد 35 ،المؤرخ في 1982/08/31 .
3) القانون رقم10/90 المؤرخ في 1990/04/14 ،المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية ، العدد14 ،الصادرة بتاريخ1990/04/18 .
4) الامر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ،العدد47 ،المؤرخة في 2001/08/23 .
5) الامر رقم 65-04 المؤرخ في 21جانفي 1995 ، يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الاخرى، و يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ، الجريدة الرسمية ن العدد07، 1995/12/15 .

و- الجرائد:

1) جريدة النهار.
2) جريدة الشروق.

3) جريدة الجزائر نيوز.

د- القنوات التلفزيونية و الاذاعية:

1) القناة التلفزيونية الجزائرية الارضية.
2) القناة التلفزيونية النهار TV .
3) الاذاعة الجزائرية الاولى .

و- المنشورات :

1) منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
2) منشورات وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار .
3) منشورات الوحدة الاقتصادية.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1) Benchanhon abdellatif ,**les nouveaux investisseurs** ,alph dising,algerie ,mai 2006.

2)Badre eddine allali, **le commerce inter maghrebia pour un dynamisation des échanges** ,1990.

3)B .hugonnier ,investissements directs coopération et firmes multinationals ,édition :paris ,1984.

المواقع الالكترونية:

www.andi.dz
www.aljdzeera.net
www.ara-algerie 360.com
www.djazairess.com
www.elmasaa.com
www.elmoujdahid.com

www.elchouroukonline.com

www.ons.dz

www.ons.dz

الملحق رقم (01):

مشاريع المخطط الخماسي : 2010-2014

قيمته المالية :286 مليار دولار .

156 مليار دولار مشاريع جديدة ؛

130 مليار دولار استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها .

القطاع	المشاريع
التربية	500 منشأة للتربية الوطنية . 1000 اكمالية و 850ثانوية .
التعليم العالي و البحث العلمي و التكوين المهني.	600000 مكان بيداغوجي جامعي، 400000 مكان ايواء للطلبة ،اكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنين .
الصحة	اكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها :172 مستشفى ،45 مركبا صحيا متخصصا، 377 عيادة مختلفة التخصصات ،اكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .
السكن و العمران	02 مليون وحدة سكنية .
المياه و الغاز	انجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه . توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد220000 سكن ريفي بالكهرباء .
الرياضة	اكثر من 50000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة ، منها : 80 ملعب ،160 قاعة متعددة الرياضات ،400 مسبح ،اكثر من 200 نزل و دار شباب .
الاشغال العمومية (24 مليار دولار)	مواصلة التوسع و تحديث الطرقات ، زيادة قدرات الموانئ .
النقل(38 مليار دولار)	تحديث و مد شبكة السكك الحديدية ، تحسين النقل الحضري ن تحديث الهياكل القاعدية للمطارات .
تهيئة الاقليم و البيئة(7مليار دولار)	وضع اطر و مشاريع للمحافظة على البيئة ز
تحسين امكانيات الخدمات(24 مليار دولار)	خدمات الجامعات المحلية و قطاع العدالة و ادارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل .
الفلاحة(13 مليار	دعم التنمية الفلاحية و الريفية التي تم الشروع فيها منذ سنتين الفارطتين .

دولار)	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(2مليار دولار)	انشاء مناطق صناعية ،الدعم العمومي للتأهيل وتيرة القروض الى 4مليار دولار لتحسين الفرص .
تطوير اقتصاد المعرفة(3مليار دولار)	دعم البحث العلمي و تعميم التعليم، استعمال مسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم ذاتها و في المرافق العمومية .
27 مليار دولار من القروض الميسرة من اجل	انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء ،تحديث المؤسسات العمومية ، تطوير الصناعة البتروكيمياوية

المصدر : من اعدادي بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

الملحق رقم (02):

جدول يبين تطور طاقات الايواء و كذا تدفقات السياحة في الجزائر (2004-2011).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الاسرة	9400	10500	116000	127000	137000	147000	157000	167000
نسبة النمو %	13,25	11,7	10,4	9,48	7,87	7,30	6,80	6,37
عدد الوافدين	1195553	1315110	1446619	1591281	1758365	1951785	2176240	24373869
نسبة النمو %	10	10	10	11	11	11	12	12

المصدر : www .ons.dz .

الملحق رقم (03) :

جدول لاهم الفنادق المراد خصخصتها .

المشروع	الترتيب	طاقة الايواء	نوع المنتوج
الفندق الدولي مطار الجزائر العاصمة	4 نجوم	660 سرير	حضري
فندق اللوس بالوادي	3 نجوم	300 سرير	صحراوي
فندق بجاية	3نجوم	300سرير	حضري
فندق مسيلة	2نجوم	300 سرير	حضري
فندق شاطوناف وهران	4نجزم	600 سرير	حضري

المرجع : مدات جمال ، بختي فريد ، السياحة في الجزائر الاصلاحات و الآفاق المستقبلية ، مع الاشارة الى ولاية البويرة ، الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق 11-12 ماي 2010 ، المركز الجامعي بالبويرة . ص10 .